شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٥٩) ٢٠٠٧/٩/١٥



موجٌ إصلاحيٌّ جديدٌ فهلْ يقمعهُ نايف مجدّداً؟







الإصلاحي الذي لا يهدأ تفانياً

عريضة تدعو للإصلاحات وتدافع عن المعتقلين

وجوه حجازية



قطيعة سعودية وكرة لهب بوجه الأسد

صراع (أمراء الحمايل)
مع (أمراء الجواري)؟



في نهر البارد: خديعة برائحة الدم

رسالة طلال الى المواطن السعودي



الحقيقة المهرّبة: اغتيال نصر الله وخوجه

إمبراطورية إعلام برائحة لنفط

هذا العدد

الدولة المتغطرسة

الحكومات، كما الأفراد العاديين من بني البشر، قد تصاب بمرض وهم العظمة والقوة كـ (الهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد)، بحيث تتعامل مع ما حولها من مستوى يفوق إمكانياتها الحقيقية. نكتة هنا قطعت حبل الكلام: يقال بأن الديك أخذ حبة فياغرا فجاء يتمطى نافشاً ريشه فاقتربت منه الدجاجة، فقال لها: إبعدي عني، أين البقرة؟.

حكومة بلادنا، التي تفتقر الى كل أشكال القوة باستثناء ما أجاد الله به على أرضه من نعمة البترول، تكاد تقدّم نفسها وكأنها حكومة الحكماء والبلغاء والعباقرة والجنرالات وروّاد الفضاء. مع أنها تعي تماماً بأن لا شيء من ذلك له نصيب من الحقيقة الممكنة ولا من الواقع الفعلي. ولم يخطر على قلب بشر أن تقدّم حكومة بهذه المواصفات منجزات إستثنائية في مستوى التعليم (يكفينا ترتيب ما قبل الأخير على مستوى ٣ آلاف جامعة في العالم)، ولا على مستوى التنمية الاقتصادية (الدين العام مازال فلكياً، والبطالة تفصح عنها شكاوى الشباب وانتشار الجريمة والسرقة وقد بلغت نسبة ٣٠ بالمئة، والمستوى المعيشي ينبىء عنه غلاء الأسعار وضجيج الفقراء والمعدمين)، أما على مستوى المشاركة السياسية والحريات العامة وحقوق الانسان فنحيل القراء الى عرائض الاصلاحيين بدءً من يناير ٢٠٠٣ الى سبتمبر ٢٠٠٧، فكلها تدور حول أزمة إحتكار السلطة من قبل فئة جعلت مال الله دولا وعباده خولا، فهي فئة تملك وتحكم وتقضي وتشرّع، فكل السلطات بيدها، وكل مصادر القوة بقبضتها، وهي إنما تفعل ذلك لاعتقاد منها بأن ما تملكه حقاً لها وحدها لا شريك معها ولا نظير لها بين خلق الله، فقد خلقها الله كي تحكم، فهي تذكّرنا بمقولة (ظل الله في الأرض)، تلك المؤسسة للحكم الثيوقراطي بنزعته الشوفينية.

غطرسة الأمراء، ونادراً ما يخرق أحدهم القاعدة، يكفلها المال، وحين تصبح ذات اليد قاصرة عن شراء الولاءات، والأصوات يصبح للأمراء موقف آخر. على مستوى الداخل، كمثال، لحظنا بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أن ارتخاءً غير مسبوق عاشته البلاد، لأسباب عدة: قلة المال، وهجمة الغرب والولايات المتحدة على العائلة المالكة لتورّط رعاياها في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومن ثم التحوّلات الاقليمية الدراماتيكية (احتلال افغانستان في ٢٠٠٢، والعراق في ٢٠٠٣).

بدت العائلة المالكة آنذاك وديعة، يتخطفها الخوف من الانهيار من كل جانب، وفي تلك الأجواء العصيبة على الأمراء تشققت قشرة العائلة عن مولود جديد إسمه الإصلاح السياسي، فحمله عبد الله وقدّم نفسه أباً له، ونادى أخوة الإصلاح وأقرباءه وقال لهم بلسان غير فصيح: إني أب لكم ومشروعكم هو مشروعي، وأنتم جنودي في الحرب من أجل الإصلاح.

بدأت الصحافة تتحدث عن الاصلاح السياسي ومن أي باب ندخله أو ندخل عليه، وتنادى الإصلاحيون لإطلاق ورشة عمل من أجل إعداد خطة متكاملة تعين الأب الاصلاحي على تحقيق حلمه والانتصار في حربه من أجل الإصلاح، وانعقدت جلسات الحوار الوطني (قبل أن يكون التراب مثواه، والمجهول مأواه).

ولكن، هذا التواضع الذي أبدته العائلة المالكة حتى منتصف ٢٠٠٤، ما لبث أن إنقلب فجأة الى غطرسة مطعّمة بغريزة الثأر، وكأنها تريد التكفير عن ذنب التواضع، لاعتقادها بأنها منحت من لا يستحق، وتواضعت الى من ليسوا سواء معها في المنزلة. أسباب تجدد الغطرسة أيضاً معلومة: إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إحتواء السخط الأميركي والأوروبي عن طريق حملة علاقات عامة واسعة، وإبرام الصفقات العسكرية الفلكية (التي أماتت الى أجل غير مسمى دعوة الدمقرطة لدى بوش وأجداده)، وتوجيه ضربات قاصمة للجماعات المسلحة في الداخل، بعد أن نجحت وزارة الداخلية بالتعاون مع رجال الدين بإخراج المقاتلين من ديارهم تحت ذريعة أن العراق هي دار الحرب والجهاد حالياً!

ومنذ شعرت العائلة المالكة بالثقة، وبدأ المال النفطي يتدفق عليها مجدداً، أصبح التوظيف السياسي ممكناً، وغذّت معها تلك الغطرسة الطائشة، فقد تبرأ الأب من إبنه، ونفى أي صلة تربطه به، وأنه لم يسمع في يوم ما بـ (الإصلاح)، وأن ما درج عليه هو (تطوير)، وأدخل الجنود ـ الإصلاحيون المعتقل، ومنعوا من السفر، وحرموا من حق العمل وحرية التعبير، وأوقفت أوركسترا الحوار الوطني ألحانها الكئيبة، واستأنفت الداخلية رسائلها الشفهية الى الصحافيين والكتاب تذكّرهم بالخطوط الحمراء، وتنذرهم بأصناف شتى من العقاب.

وللغطرسة وجه خارجي أيضاً، فالأمراء تصرّفوا على مستوى العالم العربي وكأنهم أولياء أمور العرب، يأمرون وينهون، وإذا ما خالفوهم فهم يغضبون (بل ويتآمرون أيضاً). تقدّموا بمبادرة سلام (كي لا نقول إستسلام)، وأرادوا أن يحملوا العرب جميعاً على القبول بها، وكأن نساء العرب عقمت عن أن تلد حكماء من غير هذه العائلة.

فوجئنا مرات عدة كيف يتصرف الأمراء مع المسؤولين العرب، فصاروا يقررون متى يستقبلون ومتى يطردون، ولعلها الحكومة الوحيدة التي تبوح بقرارات رفض إستقبال الرؤساء والوزراء العرب، وهو تصرّف يعدم اللياقة والذوق، خصوصاً بالنسبة لعائلة تزعم بأنها تعتنق القيم البدوية والعربية الأصيلة، وتفاخر في التزامها بكرم الضيافة وحسن الوفادة. فخلال أقل من سنة رفض الملك عبد الله إستقبال ثلاثة رؤساء عرب (المالكي، والأسد، وعباس)، ونقض الأمراء إتفاقات مع أربع حكومات عربية وإقليمية، دون مبررات واضحة.

أين كان الأمراء حين تفرّق الجمع عنهم وولوا الدبر، وأين كانوا حين لم يجدوا معيناً لهم سوى شعبهم وأشقائهم شريطة أن تصحح مسارها كي لا تقع في الخطأ ثانية وحتى لا تخضع لابتزاز الحليف اللدود وغير الودود.. ولكن الغطرسة داء مزمن ولا دواء له سوى مواجهة المصير.

في غياب الهيئة الوطنية لحقوق الانسان

تحرك لصالح المعتقلين وتشكيل حزب سياسي

ناصر عنقاوي

رفع المثقفون السعوديون نداءً عاماً ونادراً الى الملك عبد الله مطالبين بالإفراج عن مجموعة من الإصلاحيين الذين وجّهت إليهم تهمة تمويل الإرهاب، وجمع تبرعات لـ (عناصر مشبوهة)، إشارة الى العناصر السعودية التي تقاتل في العراق وغيره. حقيقة الأمر، كما يؤكد محامي المعتقلين وزملائهم أن خلفية الاعتقالات هي لإجهاض خطط لتأسيس حزب سياسي.

العائلة المالكة التي تقود ملكية مطلقة وتعارض فتح باب المشاركة السياسية، وقامت خلال الأعوام الثلاثة الماضية بوضع كل العراقيل أمام أية خطوات نحو الإصلاح السياسي. فليس هناك أحزاب أو إنتخابات برلمانية، وأن الحياة السياسية خاضعة بصورة كاملة تحت سلطة العائلة المالكة، ثم ساهمت الروابط الحميمية مع الولايات المتحدة وارتفاع أسعار النفط في توفير حصانة لها أمام الضغوط من أجل التغيير.

لم يكن مستغرباً، أن لا تحظى قضية الإعتقالات ولا الحملات الداعية للإفراج عنهم باهتمام الإعلام الرسمي والمحلي وكذلك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، فقد لاذوا جميعاً بالصمت طيلة أكثر من ستة أشهر، كما صمتوا سنوات وعقوداً سابقة، عن قضايا حقوقية ووطنية مشروعة، حيث لا يزال يمضي مئات من المعتقلين على خلفية سياسية منذ سنوات في المعتقلات السعودية دون محاكمات علنية وعادلة، فيما يحرم المعتقلون من الإتصال بمحامين للدفاع عنهم، فضلاً عن الإتصال بأسرهم وذويهم.

تقول الحكومة أن نحو ثلاثة آلاف شخص محتجزين من إجمالي تسعة آلاف أعتقلوا منذ أن شن مسلحون متحالفون مع تنظيم القاعدة حملة عنف في مايو ٢٠٠٣ بهدف الإطاحة بالعائلة الحاكمة وطرد الاجانب. ولكن هؤلاء الثلاثة آلاف يعيشون ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة، حيث لا مدد محددة للإعتقال، ولا محاكمات عادلة أو علنية، ولا محامون يترافعون عنهم، ولا منظمات حقوقية محلية أو خارجية تدافع عنهم أو حتى تطّلع على أحوالهم.

كل الإصلاحيين الذين شاركوا في التوقيع على عرائض سابقة تطالب بالإصلاح مرشّحون للاعتقال تحت ذرائع جاهزة سلفاً: تهديد الأمن الوطني، التعامل مع جهات أجنبية، دعم وتمويل الإرهاب، وهي تهم حلّت مكان قائمة سابقة كانت تتضمن التجديف، وممارسة البدع، والإنتماء للفرق الضالة، بدلالاتها الدينية.

يوجّه الإصلاحيون خطابهم الإحتجاجي لوزارة الداخلية، التي وصفت في يوم ما بأنها رائدة التغيير، ففي سجونها عاش الإصلاحيون معاناة إنسانية وصحية ونفسية سيئة، وعلى أوراقها تم أجبارهم على توقيع إقرارات وتعهّدات بعدم مزاولة أية نشاط إصلاحي. الاصلاحيون يتّهمون بحق وزارة الداخلية ورأسها بسن وممارسة تدابير القمع والاضطهاد ضد الإصلاحيين.

وقد مثل شهرا أغسطس وسبتمبر مرحلة تصعيد شعبي بطابع حقوقي، فكانا وصلة حقوقية بامتياز، قد تحوّل المشهد السياسي والحقوقي المحلي. فبعد مرور أكثر من ستة أشهر على اعتقال تسعة من الناشطين الاجتماعيين والحقوقيين بتهم مزاولة نشاطات محظورة منها تمويل جماعات إرهابية، تقدّمت مجموعة من الاصلاحيين بعريضة إلى الملك عبد الله طالبت فيها بالإفراج الفوري عن المعتقلين التسعة بموجب المادة ١١٤ من نظام الإجراءات الجزائية، حيث نصّت المادة على أن لا تزيد مدة التوقيف عن ٦ أشهر من تاريخ القبض على المتهم ويتعين بعدها مباشرة إحالته الى المحكمة المختصّة.

وفي عريضة تجاوزالموقّعون عليها المائة والعشرين شخصاً، تم التشديد على الحالة الصحية لسبعة من المعتقلين الذين تم إيقافهم في فبراير الماضي منهم عصام بصراوي وهو ناشط إجتماعي (من ذوي الاحتياجات الخاصة وتتعذر عليه الحركة بدون مساعدة)، والمحامي سليمان الرشودي، وكذلك الطبيب سعود مختار الهاشمي والشريف سيف آل غالب والأستاذين الجامعيين موسى القرني وعبدالرحمن الشميري إلى جانب عبدالعزيز الخريجي. وطالب الموقعون الحكومة السعودية بـ (حفظ حقوق المعتقلين السبعة في الحصول على تعويض عادل جراء ما لحق بهم من أضرار معنوية أو مادية وذلك وفق نظام الإجراءات الجزائية). كما طالبت العريضة (بوقف إنتهاكات حقوق الإنسان بحق هؤلاء)، على أساس أن (اعتقال هذه الشخصيات تم بطريقة تعدّت على احترام كرامة الإنسان حيث أصاب المعتقلين وذويهم الكثير من الأذى وامتهان الكرامة وانتهاك الحرمة والخصوصية خلال عملية الإعتقال).

ذرائع الاعتقال في الماضي: التجديف والضلال وممارسة البدع والإنتماء للفرق الضالة. وحالياً: تهديد الأمن، العمالة للأجنبي، ودعم الارهاب

وقد رصدت العريضة قائمة بالمخالفات الصريحة لنظام الإجراءات الجزائية ومبادىء حقوق الانسان العالمية حيث:

- أن المعتقلين لم يتمكنوا من (الإلتقاء بمحاميهم لإبلاغهم عن القبض عليهم وتفاصيل التهم الموجهة لهم)، ويعد ذلك (مخالفاً لنظام الإجراءات الجزائية ومواثيق حقوق الإنسان التي وقّعت عليها حكومة المملكة).
- إخضاع المعتقلين للتحقيق من قبل الجهات الأمنية دون إحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وهي الجهة المختصة بالتحقيق وفق نظامها الصادر بمرسوم ملكي.
- أن المتهمين لم يتمكنوا من الإستعانة بمحام يتولى حضور التحقيقات معهم، وأن الجهات المعنية في وزارة الداخلية اكتفت باتهام جميع المعتقلين بتمويل الارهاب دون الإعلان عن وثائق أو قرائن تثبت

صحة هذا الادعاء.

من جهة ثانية، قامت السلطات الأمنية السعودية باعتقال ثماني نساء خلال اعتصام قمن به في مدينة بريدة (تبعد ٣٠٠ كيلو متر عن العاصمة الرياض) في الثالث من سبتمبر للمطالبة بإجراء محاكمة لأزواجهن المعتقلين بتهمة التورّط في موجة أعمال العنف التي وقعت في مايو ٢٠٠٣. وقال المحامي محمد صالح البيجادي بأن ثلاثة أشخاص الذين أوصلوا النساء الى مكان التجمع قد تم اعتقالهم. وكانت النساء تطالب (بمحاكمة علنية وتشكيل لجنة وزارية للتحقيق في مزاعم التعذيب الذي تعرضوا له في السجن).

وأكد البيجادي أن هؤلاء الاشخاص المتهمين بالاشتراك في موجة العنف التي قامت بها جماعات مسلّحة على صلة بشبكة تنظيم القاعدة في مايو ٢٠٠٣، مسجونون منذ أكثر من سنتين.

أما الدكتورة وجنات عبد الرحيم ميمني فقد وجّهت في التاسع والعشرين من أغسطس الماضي بياناً ونداءً عاجلاً الى كل المنظمات الحقوقية في العالم ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، عرضت فيه قضية اعتقال زوجها الإصلاحي الدكتور عبد الرحمن الشميري في الثاني من فبراير الماضي مع تسعة من زملاءه الإصلاحيين الذين ينتمون الى تيار (الدستور والمجتمع المدني وحقوق الانسان). وقالت الدكتور ميمني بأن اعتقال زوجها مع بقية الاصلاحيين (تم بطريقة إرهابية وذلك برمي القنابل في المكان والدخول عليهم بالرشاشات وكأنهم أعتى المجرمين ثم كبّلوهم بالأغلال وهم منبطحين على الأرض وفيهم أساتذة جامعات وقضاة.. وفي نفس الليلة دخلوا على أهاليهم في الساعة الثالثة والنصف صباحاً وفتشوا المنزل وأخذوا ما طاب لهم من الأوراق وأجهزة الحاسوب وغادروا بعد ساعة من الزمن). وأضافت (ظل أمرهم مغيبا عن أمهاتهم وزوجاتهم وأولادهم لمدة خمسة أشهر ونصف لا يعرفون لهم قرار، كانوا خلالها في زنزانات إنفرادية فيها فتحات لإدخال الطعام وكأنهم حيوانات والأضواء مسلّطة عليهم ليلاً ونهاراً، وفي الأيام الأولى كانت فرشة صغيرة في زنزانتهم ثم جاء الأمر بإخراج الفرشة التي كانوا يؤدون الصلاة عليها).

وتمضي الدكتورة ميمني في شرح ظروف الاعتقال والمعتقل للإصلاحيين التسعة بالقول (في الشهر الخامس نقلوا إلى سكن، كل في غرف انفرادية، وظلوا على هذا الحال حتى أنهوا سبعة أشهر وزيادة دون أن يقدّموا للمحاكمات أو الإفراج عنهم، فضلا عن عدم السماح لهم بعمل توكيلات لمحامين أو موكلين للدفاع عنهم، وإخضاعهم لتحقيقات غير قانونية وشرعية، عبر ضباط المباحث بدون وجود محامين لهم، في مخالفة صريحة للشريعة والأنظمة العدلية المحلية بما في ذلك نظام الإجراءات الجزائية التي أصدرتها الحكومة السعودية وبموافقة من الداخلية السعودية، فضلاً عن مخالفاتها الصريحة للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمتهم والتي وقّعت عليها الحكومة السعودية).

وتوجّه الدكتورة ميمني انتقاداً شديداً للتهمة الموجّهة لزوجها وبقية الاصلاحيين بالإرهاب، وتقول بأن (إعتقالهم تحت مزاعم الإرهاب ما هي إلا محاولة من الأجهزة الأمنية والداخلية السعودية لعزلهم عن الرأي العام المحلي والحقوقي العالمي، والتفرّد بهم لضربهم وضرب حركة الإصلاح الدستورية السلمية التي ينتمون لها. إنهم جميعاً دعاة إصلاح سلمي مدني وعلني وإنهم جميعا ضد العنف والإرهاب).

وتختم الدكتورة ميمني نداءها بعرض لحالة الإصلاحيين الصحية وتحميل السلطات السعودية ما قد ينجم عن الإنتهاكات الصارخة لمبادىء حقوق الإنسان العالمية وللأنظمة الإجرائية المحلية، حيث جاء (وحيث يئسوا من الحال التي هم عليها، دون إفراج أو محاكمات علنية عادلة، فإنهم بدأوا بالإضراب عن الطعام منذ عشرة أيام وفيهم المريض بالسكر والضغط والقلب والمقعد، حتى ساءت أحوالهم وتدهورت صحتهم. ونحن أهالي المعتقلين نحمل السلطات الأمنية عواقب ما يحصل لهؤلاء المعتقلين، ونناشد الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان، في كل أنحاء العالم، التدخل لإنقاذ حياة هؤلاء المعتقلين، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم أو تقديمهم لمحاكمة علنية تتوفر فيها كل الضمانات القضائية الشرعية والمعايير الدولية لإجراءات المحاكمات العلنية العادلة).

نلفت الى أن تقريراً حقوقياً صادراً هذا العام عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزيرة العربية، والمثبّت على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت رصد جملة إنتهاكات لحقوق الإنسان، وظروف السجون، وأوضاع المعتقلين. وفيما يرتبط بظروف السجون، ذكر التقرير بأن: ظروف مراكز الحجز والسجون سيئة وغير متوافقة مع المعايير الدولية ولا تراعى فيها المعايير المقبولة من الناحية الصحية والغذائية والطبية والخدمات الاجتماعية إضافة إلى الحجز المطول للسجناء الذين يعانون من متاعب صحية. وما زالت الكثير من مراكز الإعتقال تشهد ازدحاماً، كما لا يسمح لعائلات بعض السجناء بزيارتهم إلا بعد احتجاز المتهمين لفترة طويلة. ويضيف التقرير: إن ظروف الإحتجاز تهدد حياة السجناء و تمثل خطراً شديداً على صحتهم. وتشمل هذه الظروف الاكتظاظ الشديد للزنزانات حيث تبلغ مساحة بعضها ٤٠×١٠٠ قدم وتتسع لـ ٥٠٠ نزيل، وينام العديد من السجناء أزواجاً تحت السرير أو في الممرات الضيقة بالإضافة الى نقص الطعام والشراب، ونقص مرافق الصرف الصحي الملائمة، والتعرض للبرد أو الحر الشديدين، والتعرض للإصابة بالأمراض المعدية، كما يحرم السجناء المرضى من الرعاية الطبية.

ورصد التقرير حالات بعض المعتقلين، منها: في عام ٢٠٠٥ توفى المعتقل السياسي الشيخ سلطان بن عبد الرحمن بن مناع الزيد في سجن الحاير السياسي بالرياض، بعد إضراب طويل عن الطعام استمر ١٣ يوما متواصلا احتجاجا على محاكمته التي لم تتوفر فيها شروط المحاكمات العادلة بحيث لم يتمكن من توكيل محام ولم تكن هناك أي أدلة على التهم الموجهة له. وفي نفس العام قام أحد المعتقلين عضو جمعية (حقوق الإنسان أولاً) خالد العمير بالإضراب عن الطعام في معتقله بسجن عليشة، واستمر في إضرابه لمدة شهرين، وكان يصر على تحقيق مطالبه وأهمها السماح له بتعيين محام ووكلاء. وفي نوفمبر ٢٠٠٥ بدأ حوالي ٤٠٠ سجين في سجن بريدة العام بمنطقة القصيم إضراباً عن الطعام إحتجاجا على عدم صدور عفو عام عن سجناء الحق العام كما كان متوقعا بعد تولي الملك عبدالله للحكم.

د. ميمني: إعتقال الإصلاحيين محاولة من الداخلية لعزلهم عن الرأي العام المحلي والحقوقي العالمي وضرب الإصلاح

في ١٩ اغسطس الماضي أعلن السجناء في سجن الملز إضرابا عن الطعام إحتجاجاً على إدارة السجن التي قامت بالانتقام منهم بسبب هرب سبعة سجناء من السجن وقد تعرض السجناء للضرب المبرح بالأيدي والعصي المكهربة وسرقة أموالهم وحاجياتهم بما في ذلك الكتب والمصاحف مع الشتم والقذف الاستهزاء مع تضييق في الطعام وسوء في المعاملة وحرمان في الزيارة.

وفي ٨ سبتمبر قام احد المعتقلين وهو المواطن هادي بن سعيد بن حمد آل مطيف في سجن نجران بالإضراب عن الطعام وهو معزولا بزنزانته الإنفرادية وحاول الانتحار أكثر من مرة في السنوات القليلة الماضية من سنين سجنه والتي إمتدت خمسة عشر عاماً.

وذكر التقرير أسماء معتقلين منسيين أو لازالوا سجناء بدون تهم واضحة، فيما استعرض أنواع التعذيب والعقوبة القاسية التي يتعرض لها المعتقلون في السجون السعودية، وخصوصاً التي تديرها المباحث العامة ومراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

طلال يهاجم ولي العهد سلطان وأشقاءه ويدعو لإصلاحات وإنشاء حزب سياسي

الأمير طلال.. المحيّر والمحتار!

خالد شبكشي

كـثيرون هـم محتـارون في تحلـيلـهم لمواقـف وشخصية الأمير طلال بن عبدالعزيز.
فتاريخه يجعل منه أميراً مختلفاً بنحو أو بآخر.
وتصريـحـاتـه ودعـواتـه لـهـا نبرة مختلـفـة عـن المألوف بين العائلة المالكة.
وصراحته تختلف عن النسق المحافظ السائد بين الأمراء.
منذ كان شاباً وطلال يبدي قدراً غير قليل من التمايز عن إخوته.
وهو في المسؤولية الحكومية كان داعية للتغيير داخل العائلة المالكة وداخل النظام.
وأخيراً رمى طلال حجراً كبيراً في بئر ماء آسن، حيث صرح لوكالة الأسوشيتدبرس (٢٠٠٧/٩/٣) بـأنه سيشكل حزباً سياسياً، ودعا الإصلاحيين للإنضمام إليه، حيث انتقد سجنهم وقال: (أعرف أن هذا ليس بالأمر السهل وأن لدينا الكثير من العقبات أمامنا، إلا أننا يجب أن نبدأ بتشكيل هذا الحزب). وانـتـقـد طـلال تـفـرد الجنـاح السـديـري بالسلطة، أو بتعبيره (احتكار السلطة من قبل فرع من العائلة الحاكمة). وقال طلال أنه يريد للحزب أن يخرق احتكار (بعض أفراد العائلة الحاكمة) للسلطة والذين يتولون مناصب رسمية منذ سبعين

طلال منزعج من احتكار السديريين للسلطة، ويريد أن يكون للأمراء وللشعب دوراً في صناعة القرار السياسي

عـامـاً. واتـهـم الأمير طـلال السـديـريين بـأنـهم (مجموعـة لا تـعـيـق الإصـلاح فـحسب، بل تحاول أيضا إلغاء الآخرين لتسيطر على كل شيء، نحن بالتحديد أبناء عبد العزيز يجب أن يكون لنا دور في إبداء الرأي وفي صناعة القرار). وقارن طلال وضـع المواطن السعودي بـالمواطنين الخليـجيين الذيـن انـفـتـحت أنـظـمـتـهـم السـيـاسـيـة فـأجرت انتـخـابـات لـهيئـات تشريعية وتسـاءل: (لماذا تـتـبـع هـذه الدول الصغيرة هذا النهج ولا نتبعه نحن؟).
وكرر طلال مطالبته بإيجاد هـيـئـة مـنـتـخـبـة لـلـتشريع، ومحاسـبـة المسـؤولين، وحماية الثروة العامة، وإجراء تغييرات في المؤسسة الدينية الـوهـابـيـة بما يمنـح المرأة حقـوقـاً أكبر، ودعـا الحكومة الى احترام مـا وقـعـتـه مـن معاهدات دولية: (لقد وقعنا على معاهدات دولية بما فيها حـقـوق المرأة وعـلـيـنـا أن نحترمها). وأخيراً دعا طلال الى تشكيل لجنة بريطانية سعودية تحقق في فساد بعض الأمـراء الـذيـن سـرقـوا أمـوال الشعب في صفـقـات أسلحـة، مشيراً الى ما جرى في صفقة الـيـمـامـة وسرقـة بـنـدر بـن سلطان مليـاري دولار منها، عدا ما سرقه أبوه وزير الدفاع وأخوه خالد بن سلطان وغيرهم. وتابع: (في حال صحّت الاتهامات، فإن الحدّ الأدنى الواجب اتخاذه هو أن تعاد الأموال إلى الخزينة).
هذا ما قاله الأمير طلال، وهو قول ثقيل لا يستطيع السديريون (سلطان ونـايف وسلـمـان وأشقـاؤهم الآخرون) تحمله.

دوافع التصريح وتوقيته

هـنـاك مـن يرى أن مـا قـالـه طـلال لا عـلاقـة لـه بالإصلاح وأنه أمير غير إصلاحي، بل أراد حصّة من السلطة بـاعتبـاره واحداً من أبنـاء عبدالعزيز الكبار، وأنه ضاق بالتهميش الطويل.
إذن هو صراع على السلطة!
وهو بـالتـالي صراع بين أجنحة الحكم.
لكن من الصعب لمن عرف سيرة طلال أن لا يربط بين موضـوع دعـواتـه الإصـلاحية المتكررة منذ نـهـايـة الخمسـينـيات الميـلادية الماضيـة وحتى اليوم، وبين طموحاته السياسية.
كان بإمكان طلال أن يصمت كغيره وينال شيئاً من كعكة الحكم. كيف لا وقد كان ركناً رئيسياً من أركان الدولة أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات الميـلاديـة. وقـد تـقـلـد مـنـاصب وزاريـة كـوزارة المواصـلات عـام ١٩٥٤، ثـم وزارة المـالـيـة عـام ١٩٦١. كما أنه كان لولباً في التحرك لتقييد سعود بـنـظـام مجلس الـوزراء، وتـوسـعـة صـنـاعـة القرار السياسي سواء بين الوزراء أو بين الوزراء والأمراء من أبناء عبد العزيز.
في تصريح طلال الأخير هناك ملاحظة مهمة، فهو ينتقد الإستفراد بالسلطة من قبل (فرع في العائلة المالـكـة) يـرأسـه سـلـطـان ونـايف وسلـمـان، وهذا الإسـتـفـراد مضـى عـلـيـه أكثر مـن ثـلاثـة عـقـود،

وبالتحديد منذ وفاة الملك فيصل حتى الآن، حيث يسيطر هذا الفرع على معظم أجهزة الدولة ويبعد الأمراء الآخرين عنها، ممن هم في سنّ إخوانهم الأمراء الحاكمين أو أكبر منهم، هذا إذا كان معيار الحكم هو السن.

طلال منزعج من استمرار هذا الإحتكار، وهو لا يريد القضاء عليه ليعطي بعض الأمراء المهمشين ـ وهو واحد منهم ـ جزءاً من الكعكة فحسب، بل يريد أيضاً أن يكون للشعب دورٌ في صناعة القرار.

هنا يختلف طلال عن غيره. فهناك أمراء منزعجون لإقصائهم ولكنهم يطالبون بحصتهم في الحكم، ولا يعتقدون بأن للشعب حقاً في تقرير مصيره وصناعة خياره السياسي، عبر الإنتخابات.

طلال لا يقول هذا. بل يقول بأن للأمراء حق معيّن يجب تحديده، وللشعب حقّ آخر يجب احترامه.

والسؤال المهم لماذا فجّر طلال قنبلته في هذا الوقت وبهذا الشكل؟!

لقد عودنا طلال أن يطل علينا بين الفينة والأخرى عبر وسائل الإعلام والفضائيات داعياً للإصلاحات، ومدافعاً عن حقوق المرأة، ووضع تفاصيل للنظام السياسي ليكون دستوراً حقيقياً، وأن يتم انتخاب مجلس للشورى، وحماية المال العام من النهب والفساد، وتقييد المؤسسة الدينية التي أصبحت عائقاً لتقدم البلاد وازدهارها، وغير ذلك من الدعوات. لكنه في هذه المرة كان أكثر تحديداً للمشكلة، وهو وإن لم يسمّ الأفراد، فقد أشار الى أن ثلاثة أمراء كبار قد اختطفوا الدولة واستفردوا بمقدراتها، وأعاقوا الإصلاحات.

دعوات طلال لحقه السياسي كأمير من أبناء عبدالعزيز، مركّبة على الإصلاحات.

هذا ليس جديداً، وقد كان يأمل أن تتم الإصلاحات في السنوات الخمس الماضية، وقبل أن يموت فهد، أي حين كان عبدالله ولياً للعهد. لكن الأمور لم

دعوات طلال لحقّه السياسي كأمير من أبناء عبدالعزيز، مركّبة على الإصلاحات، فهو يبحث عن دور بوجه إصلاحي

تستقم على ذلك النحو، وتصور طلال أن الجناح السديري سيتم خضد شوكته من خلال الإصلاح السياسي والديني والإقتصادي. ولما كان عبدالله غير قادر على فعل ذلك قبل أن يصبح ملكاً، تصور طلال أنه وبمجرد أن يموت الملك فهد ويتولى عبدالله الحكم فسيقوم الأخير بأمرين أساسيين ينهيان الإحتكار، ويضعان حداً معقولاً للفساد المالي وغيره، وهما:

أولاً ـ إشراك عدد من الأمراء المهمشين، وطلال واحدٌ منهم، في صناعة القرار، عبر تقريبهم وتوليتهم بعض المناصب، وقد يتطور الأمر الى تجريد عدد من السديريين وأبنائهم من مناصب محدد، كإمارات المناطق: (الشرقية مثلاً). ولربما تصور طلال أن الملك عبدالله إن لم يكن قادراً على تجريد سلطان من ولاية العهد، فهو بالطبع قادر على منع تسلسل ولاية العهد التالية الى نايف.

ثانياً ـ أن الملك الجديد (عبدالله) سيمضي الإصلاحات السياسية الموعودة، ويضع برنامجاً لتطبيقها.

بيد أن شيئاً من هذا كلّه لم يحدث. وقد انتظر طلال عامين كاملين على تولية عبدالله السلطة، فما وجد طلال إلا أن الجناح السديري صار يحكم البلاد بـإسم الملك، وهذا الأخير أثبت أنه ضعيف في اتخاذ القرار ومواجهة التيار المتسلط في العائلة المالكة. لم يقدم عبدالله مناصب لأمراء كثيرين كانوا على قائمة الإنتظار! بل لم يكن الملك قادراً على إجراء تعديل وزاري حتى! وهو أمرٌ يفعله كل ملك جديد! وفي موضوع ولاية العهد أسس الملك عبدالله هيئة البيعة، التي لن تكون قادرةً على إيقاف الإحتكار السديري للسلطة إذا ما توفي الملك قبل ولي عهده.

وفي موضوع الإصلاحات، كل ما أنجزه الملك هو إطلاق سراح ثلاثة معتقلين إصلاحيين (الدميني، والحامد، والفالح) ولكن وزير الداخلية نايف لازال يعتقل الكثير منهم بين الفينة والأخرى، وهو غير مهتم أصلاً بقرارات عبدالله الذي يوم كان ولياً للعهد شكا من أن جهاز الدولة لا يطبق أوامره في كثير من الشؤون!

وفي الجملة فإن المملكة اليوم وعلى رأسها عبدالله لا تختلف في منهجها السياسي الداخلي والخارجي، ولا في حجم الفساد وتراجع الأداء الحكومي عما كانت عليه في عهد الملك فهد. كل ما تغير هو أن السديريين يحكمون البلاد وينهبونها من وراء ملك ضعيف لا يستطيع أن يغير ولا يبدل، اللهم إلا تبديل العملة الورقية ووضع صورته عليها!

وهكذا تلاشت آمال طلال، كما آمال عدد كبير من المواطنين المهتمين بالشأن العام، الذين وجدوا الدولة خلال العامين الماضيين أسوأ مما كانت عليه من قبل من جهة تقييد الحريات العامة، والتجاوزات والفساد المالي والإداري، وانهيار الخدمات العامة، وكذلك سوق الأسهم.. ولهذا السبب انحطت شعبية الملك عبدالله وتبخرت الآمال المعلقة عليه، سواء من المواطنين أو من عدد من الأمراء أنفسهم.

وتصريح طلال الأخير يحكي يأس صاحبه من الملك، رغم أن التصريح إياه رمى اللوم والعتب على مستشاري الملك، وأما الملك فإصلاحي بامتياز!، ولكن مستشاريه سيئين!

هذا ما يقوله طلال وإن لم يكن مقتنعاً به. فالملك لم يكن في يوم ما إصلاحياً، ولم يكن في يوم ما صاحب دراية وذكاء وحسن سياسة وإدارة. هو ملك ضعيف بامتياز، لا يشبهه في ضعفه إلا الملك الراحل خالد بن عبدالعزيز، الذي كان في بعض المواقف يبكي مما يفعله ولي عهده فهد، ولكنه لا

انتظر طلال عامين كاملين على تولية عبدالله العرش، فما وجد إلاّ ملكاً ضعيفاً يحكمه السديريون من وراء الستار

يستطيع إيقافه!

حتى الملك سعود كان أكثر قوة من عبدالله، فهو، أي سعود، وإن كانت تنقصه الملكات مثل الملك الحالي، إلا أنه كان يدافع عن سياسته، وعما يعتبره حقّه. وحين طُرد الملك سعود خارج المملكة الى اليونان عام ١٩٦٤م، لم يقف ساكناً، بل حرك تحالفاته القبلية، واتصل بعبدالناصر ليساعده على العودة الى الحكم، كما تحكي فصول ذلك مذكرات صلاح نصر، ولم يثنه عن نشاطاته وينهيها إلا الموت الذي وافاه في اليونان عام ١٩٦٩م. في حين أن الملك الحالي، ضعيف المبادرة، لا يستطيع تفعيل أوراق قوته، زاهد في حلفائه الأمراء وحتى المثقفين، لا يدرك فن اللعبة السياسية، وغير متمرس فيها كما يفعل منافسوه السديريون الذين صار لهم رصيد كبير من الخبث

تصريح طلال شهادة منه على تردي الأوضاع المحلية في كل جوانبها، وعلى فساد الأمراء المسيطرين عليها

والدهاء والخبرة.

ضعف الملك وفشله في تحقيق أية انجاز إصلاحي، وتمادي التيار التسلطي السديري في السيطرة على مفاصل الدولة، هو الذي جعل طلال يفجّر غضبه وقهره ويوجه سهامه الى السديريين، ويدعو لتأسيس حزب، وكأنه يريد أن يقول بأنه يائس من أن يقوم الملك بفعل ما، يجدد للدولة شبابها ويعيد

اليها حيويتها. ربما لم يتصور طلال أن الملك عبدالله بهذا الضعف الذي شهده ولازال، فتريّث منتظراً عامل الزمن ليوضح الأمور على حقيقتها. وهو ذات الأمر الذي أدهش المواطنين المهتمين بالشأن العام، فالدعاية للملك الجديد كانت مثل الجبل الذي تمخض عن فأر صغير.

ماذا يمكن لطلال أن يفعل في مثل هذه الحال؟

الملك يأخذ برأي طلال ضمن حدود، فراديكالية لا يستطيع النظام المحافظ مجاراتها، ولذا أصبح الملك كابحاً لطلال

هو لا يريد أن يخسر الملك، فعلاقته به أقوى بكثير من علاقته مع اخوته الاخرين السديريين، وهو - أي طلال - لازال ربما لديه (بصيص أمل) لتحويل موقف الملك، أو دفعه باتجاه سياسي آخر، خاصة وأن الملك أقل ممانعة للإصلاح بالقياس مع التيار السديري المنافس. ولا يمكن لطلال أن ينسى بأن عبدالله كان واحداً من تسعة أمراء اجتمعوا معه في قصره لإصلاح وضع الدولة في مارس ١٩٥٨ في عهد سعود، قبل أن ينضم اليهم ولي العهد آنئذ الأمير فيصل ليكون عاشرهم. كما لا يستطيع طلال أن ينسى بأن عبدالله أبدى ميلاً لطلال في معارضته الأولى لسعود وربما لفيصل، وقد التقاه في بيروت في المنفى بداية الستينيات. زد على ذلك

اقتراح طلال بتأسيس حزب الإصلاحيين يريد استخدامه للوصول الى السلطة وتحقيق قدر ولو قليل من الإصلاحات

فإن الملك عبدالله ليس له من أخ شقيق، ولا توجد له عصبة تدعمه بين إخوانه المشتتين المهمشين بعكس السديريين. بمعنى إن التخلي عن عبدالله سيقود الى استحواذ الجناح السديري بكامل السلطة بدل ٨٠٪ منها!!

لهذا من الطبيعي أن يستمر طلال في دعم الملك عبدالله، أياً كان الوضع.

لكن السؤال الحقيقي: لماذا لا يدعم الملك عبدالله الأمير طلال؟

يظهر أن الملك ومنذ كان ولياً للعهد يأخذ برأي طلال ولكن ضمن حدود، ولربما لازال يعتقد بأن طلال يتمتع براديكالية لا يستطيع النظام المحافظ مجاراتها. والملك هو الأقدر بين المتنفذين على التعاطي مع طلال، بل أن الملك وبدل أن يتأثر بطلال فإنه صار كابحاً للأخير، يدعوه للصبر والتمهل والتروي.

هناك من يعتقد بأن تصريحات طلال الحادة ما كانت لتخرج لولا أن الملك يوفر له مظلّة حماية، وربما فإن ما قيل كان بتواطؤ بين الطرفين. هذا ما يراه بعض المراقبين غير المطلعين.

لكن هذا التحليل يميل الى الضعف، فلا شك أن وجود الملك عبدالله على رأس الحكم يوفر لطلال هامشاً من الحرية أكبر من ذاك الذي كان متوفراً في عهد فهد. ولا شك أن وجود الملك عبدالله يوفر متسعاً من الحماية لطلال فيما لو قرر السديريون التعرض له بالإيذاء. لكن أن يكون ما جرى من تصريحات جاءت بالتنسيق مع طلال فهذا مستبعد جداً. لا شك أن طلال يتمنى أن لو كان قادراً على قول ما قاله بالتنسيق مع الملك، لكن الملك عبدالله أبعد ما يكون عن المناورات بهذه الطريقة، وإن كان فيما قاله طلال من تعرض للسديريين فائدة للملك المحاصر بهم.

لكن ما قاله طلال يحمل وجهين: وجه ينتقد السديريين بأنهم يحتكرون السلطة وأنهم عقبة أمام الإصلاح. ووجه آخر يظهر الملك عبدالله بريئاً من تهمة الإستئثار بالحكم، ومدافعاً عن الإصلاحات. ولكن يمكن قراءة ذلك بصورة معكوسة: فالملك الذي يحاصره ولي عهده ووزير داخليته هو ملك ضعيف. والملك الذي يتحكم فيه مستشاروه أو لا يكون مستشاروه على مستوى جيد، هو ملك ضعيف أيضاً.

في ظل وضع متقلب كهذا، وبالنظر لما قيل آنفاً، فإن طلال الواقع بين فئة مستبدة من العائلة المالكة، وبين ملك ضعيف لا يسعه إلا أن يعبر عن رأيه ضمن حدود اللعبة السياسية، وإن كان طلال هذه المرة قد وسع من هامشها، دون الإلتفات كثيراً الى أخذ موافقة الملك على ما سيقوله مسبقاً، والأقرب أن تراجع لحن طلال عن كيفية إخراج تصريحاته إنما جاء بضغط من الملك نفسه ويطلب من سلطان ولي العهد.

مآل تصريح طلال

هل يمكن أن يعدّ تصريح الأمير طلال الأخير زوبعة في فنجان، وأن مآله لن يختلف عن التصريحات السابقة؟

ربما، ولكن التصريح يمكن أن يكون جزءً من عمل تراكمي. ويمكن اعتبار التصريح مفيداً من جهة أنه:

أولاً - وجّه الأنظار الى أن الخلل والفساد في الدولة إنما هو ناجم عن استئثار السديريين (آل فهد) بالحكم، وأنهم روّاد الفساد المالي وغيره، وأنهم هم وحدهم من يتحمل مسؤولية الإستبداد وبعد شقّة الإصلاحات، وأنهم العقبة الكأداء أمام الإصلاح. فالمستأثرون هم أكثر المقاومين للتغيير والتجديد كما هو معلوم. إن تسليط الضوء على فساد واستبداد واستئثار هذه الفئة السديرية يوجّه نقمة

ضعف الملك وفشله في تحقيق أية انجاز إصلاحي، وتواصل الإستئثار السديري، جعل طلال يفجّر غضبه وقهره

المواطنين إليها دون غيرها باعتبارها موطن الداء. ويعتبر تصريح طلال شهادة منه على تردي الأوضاع المحلية في كل جوانبها، وعلى فساد الأمراء المسيطرين عليها، وبالتالي فإن قدراً متيقناً من الغشاوة عن أعين المواطنين قد زالت، وأن قدراً آخر من أردية القدسية قد انزاحت عن تلك الفئة.

ثانياً - التصريح يفتح نافذة تصور أولية لكيفية تغيير الأوضاع في المملكة. فمع وجود ملك ضعيف وجناح مستأثر بالسلطة معيق لأي إصلاح بل لا يطيق كلمة إصلاح ويريد استبدالها بكلمة (تطوير) كما اقترح نايف، في مثل هذا الوضع يأتي اقتراح طلال بتأسيس حزب كضرورة ووسيلة

لا يريد طلال أن يخسر الملك، فعلاقته به قويه ولازال لديه (بصيص أمل) بتحويل موقف الملك لإنجاز الإصلاحات الموعودة

لازمة لعملية التغيير. كأن طلال أراد أن يترأس حزب الإصلاحيين في المملكة. وما دام الأمر يشير الى أن الأمير طلال قد يتراجع عن تأسيس الحزب، فإن الإصلاحيين مطالبون بتأسيس حزب يجمع شتاتهم وينظم عملهم ويوحد رؤيتهم، بدل العمل بطريقة العرائض، خاصة وأن مصير من ينشئ حزباً لن يختلف كثيراً عمّن يوقع عريضة! وإن في تأسيس الحزب خطوة متقدمة للأمام في جو السكون والقمع المسيطر الآن في المملكة.

والأمير طلال في مقابلته التوضيحية مع قناة المحور، أكد قضية ذات أهمية وهي قوله أن مبادرته بطرح تأسيس حزب سياسي إصلاحي في المملكة إنما (هي رد فعل على سياسة الإقصاء عن المشاركة في صنع القرار). وتابع: (إذا كانت هناك سياسة إقصاء فمن الطبيعي أن يفكر المضارون من هذه السياسة في إنشاء حزب ليكون وسيلتهم

وجود الملك عبدالله على رأس الحكم يوفر لطلال هامشاً من الحرية ومتسعاً من الحماية فيما لو قرر السديريون إيذاءه

للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وأداتهم التي يسعون من خلالها إلى ممارسة حقهم في المشاركة في الشأن العام، وتوصيل دعوتهم إلى الإصلاح). ولاحظ أن (الحزب والإقصاء يدوران معاً دوران العلة والمعلول وجوداً وعدماً، وأن إنهاء الإقصاء يغني بالتالي عن الحاجة إلى الحزب، إذا رأى الملك عبد الله بحكمته لم الشمل وتدعيم الاتجاه الذي بدأه نحو التشاور والمشاركة وإزالة العوائق التي تحول دون تفعيل هذا الاتجاه، لكي يسود الإخاء والوئام والابتعاد عن المصالح الخاصة، وترسيخ المصلحة العامة التي نسعى إليها).

فطلال حسب قوله مستعد للتخلي عن الحزب إذا رأى الملك ذلك، وإذا ما تمّ تخلي فريق السلطة

طلال واقع بين عصبة مستبدة مستأثرة وملك ضعيف، لذا يعبر عن رأيه ضمن حدود اللعبة المسموح بها عائلياً

المستأثر عن استئثاره، بحيث يشرك طلال وآخرين من الأمراء في السلطة. هذا ما يفهم من الفقرة الأخيرة من تصريحه لقناة المحور، فهو لم يشترط تحقيق الإصلاحات السياسية للمواطنين، بل إعادة توزيع السلطة بين الأمراء، الأمر الذي يدفع الى القول بأن طلال يريد حزباً يستخدمه للوصول الى السلطة والى تحقيق قدر ولو قليل من الإصلاحات.

ثالثاً ـ إن تصريحات طلال لها أهمية خاصة من جهة إستعداده لإخراج الصراع على السلطة من دائرة الأمراء الى الدائرة الشعبية الأرحب. لقد اعتاد الأمراء أن يجعلوا الخلافات مكتومة، ورغم أن الخلافات طغت على السطح بشكل ناشز منذ أكثر من عقد حتى الآن، فإن تصريح طلال أعطاها مدى أوسع، من جهة المطالبة بحقوق المواطنين والأمراء على حد سواء، ومن جهة إشراك المواطنين في الصراع على السلطة.

ولعل السبب في هذا طبيعة المطالب التي يتوخاها طلال، ولأنه من جهة ثانية لا يتمتع بعصبة قوية داخل العائلة المالكة، رغم أنه يحاول أن يثمّر بعض أموال إبنه الوليد في تدعيم موقفه وموقف إبنه في مشروع الحكم المستقبلي. لا ننسى أن طلال قال ذات مرة بأن إبنه يحق له أن يرشح نفسه ليكون ولياً للعهد، حسب الدستور (النظام الأساسي) وفي هذا تحد لتلك العصبة المستأثرة.

وحسناً أعلن بعض الإصلاحيين ـ رغم شكوكهم في المدى الذي يمكن أن يذهب اليه طلال في دعوته لإنشاء حزب ـ عن استعدادهم للمشاركة فيه، فالجمهور وقواه المهمشة يجب أن تكون قريبة من صناعة القرار والصراع من أجل تحقيقه. أما إبقاء المجتمع مهمشاً ينتظر حاكماً جديداً (قد) يمن عليه بتغيير جزئي، فقد أثبتت الوقائع التاريخية استحالة حدوثه في وضع مثل السعودية. إن برنامج طلال ـ فيما لو حدث ـ يحفز ويسيس الجمهور ويستثمر طاقاته وبالتالي يخرج الصراع على السلطة من دائرة العائلة المالكة الى الدائرة الشعبية الأوسع، وهذا هو التغيير الحقيقي.

من جملة الملاحظات المفيدة في تصريحات طلال آنفة الذكر، يتبين أن هناك نواقص كبيرة تجعل من تلك التصريحات حقيقة على الأرض وبالتالي تساهم مساهمة مباشرة في العمل الإصلاحي في المملكة.

أول هذه النواقص، هي أن الأمير طلال لازال يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، فهو محكوم بمعادلات العائلة المالكة أكثر من الوضع السياسي الشعبي العام. أي أن العامل الحاسم عند الأمير طلال ليس قضية الإصلاحات بالضرورة، وإن كانت موجودة في توجهه، وإنما طبيعة اللعبة السياسية الداخلية لدى الأمراء، وبالتالي فإن تقييمه للأمور يختلف عن تقييم الإصلاحيين. لقد كانت لطلال ولاتزال علاقة مع بعضهم، حتى من اعتقلوا كانت بينه وبينهم صلة، ولكنه ـ وهذا أمرٌ غريب جداً ـ لم ينبس ببنت شفة مدافعاً عنهم أو مطالباً بإطلاق سراحهم، ونقصد بالتحديد المعتقلين الثلاثة، الحامد والدميني والفالح. فإذا كان طلال لا يقف مع القادة الإصلاحيين وقت الحاجة، فمتى سيقف معهم إذن؟ لقد جاء في تصريح طلال الأخير أنه ضد سجن الإصلاحيين، وهذا كلام متأخر جداً، ومن في موقعه يتوقع منه المبادرة.

إن عدم حسم طلال للمدى الذي يمكن أن يذهب اليه في مطالباته الإصلاحية مشكلة تجعل البعض يخشى من تراجعه عند أول لحظة، ومن ثم تبريرها بأنه واجه ضغوطاً وما أشبه. ثم إنه في دعوته الأخيرة جعل الحزب المراد تأسيسه من خلال مقابلته التلفزيونية مع المحور وكأنه أداة مساومة مع إخوته، ورهناً بالملك، لا بإرادته هو أو بإرادة من يريدون تأسيسه معه.

وثاني النواقص، فإن طلال بحاجة الى أن يفعل

طلال: طرح تأسيس حزب سياسي إنما هو رد فعل على سياسة الإقصاء عن المشاركة في صنع القرار

جهوده في الإتجاه الإصلاحي وأن يدعم هذا التوجه قولاً وفعلاً وفكراً ومالاً. وان يثمر علاقاته السياسية الإقليمية والدولية في هذا الإتجاه، من أجل توفير غطاء حماية للنشاط المحلي. وعليه أيضاً ان يفعل ما عجز الملك عبدالله عن فعله، وهو أن يخلق تياراً بين الأمراء يؤمن بالإصلاحات، ويدعم الإصلاحيين، وبالتالي يحدث بعض التوازن في العائلة المالكة، ويتكثف الضغط من أجل تحقيق المطالب. وكان يفترض بطلال أن يقنع الملك وغيره بتوفير غطاء حماية للإصلاحيين، إن كان الملك فعلاً يريد الإصلاحات كما يقول طلال وآخرون، وهو أمرٌ لم يثبت بعد، أو على الأقل يوفر غطاء حماية لطلال نفسه بحيث يستطيع أن

طلال بحاجة الى أن يفعل جهوده في الإتجاه الإصلاحي وأن يدعم هذا التوجه قولاً وفعلاً وفكراً ومالاً

يتحرك ويتحدث ويدعو بحرية.

وأخيراً، ينقص طلال أن يستثمر في المجتمع السعودي أيضاً بعض جهوده وأمواله، فيتقدم بمشاريع خيرية وتعليمية وغير ذلك، حتى تتيسر دعواته الإصلاحية ويثق المواطنون بجديته ولا يفسرون اقواله على نحو مختلف عن الحقيقة.

ولأن مثل هذه النواقص قائمة، وبالرغم من فائدة التصريحات التي قالها طلال، فإن هناك شكوكاً في أن يكون هذا الأمير بطل الإصلاحات.

طلال: صراع أجنحة أم صراع إصلاح؟

من يحكم المملكة: (أبناء الحمايل) أم (أبناء الجواري)؟

هاشم عبد الستار

تصريحات طلال بن عبدالعزيز الأخيرة التي انتقد فيها (استئثار فرع من العائلة المالكة بالسلطة) وتهميش الأمراء الآخرين، والمقصود هنا الجناح السديري، أوجدت جدلاً في الإعلام العربي وداخل المملكة، وقد اعتبر التصريح جزءً من الصراع على السلطة بين أبناء الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة. بيد أن الإستئثار مسألة متوقعة في ظل عائلة ضخمة العدد (عشرون ألفاً من الأمراء والأميرات) ولأن طبيعة الحكم هو الإستئثار بالسلطة: من مَلَكَ استأثر، كما يقول الأثر: أو كما يسمي ذلك ابن خلدون (الإنفراد بالمجد).

قيل أن طلال بتصريحاته قصد لفت الإنتباه الى نفسه، ولفت الإنتباه الى أن هناك أمراء من أبناء عبدالعزيز مهمشون، وأن قاعدة من يحكم المملكة ليست واضحة، فلا اعتبار السن قائماً، ولا اعتبار للكفاءة، بل للعصبية والتكتلات بين الأشقاء والإخوان. إن عوامل الصراع الداخلي بين الأمراء ما فتئت تتصاعد، فمن يحكم المملكة اليوم بالفعل؟ ووفق أية قاعدة؟ إن الموضوع إجتماعي/ سياسي، لهذا آثرنا أن نطيل النظر في القضية من أجل استجلاء الصورة الواقعية اليوم للخلافات وللرؤوس المتصارعة ومستقبلها.

طلال بن عبدالعزيز، أمير مثيرٌ للجدل، كان كذلك يوم كان شاباً في بداية الثلاثينيات من عمره حين كان يتولى منصب وزارة المالية، وهو كذلك اليوم وقد ذرف على السبعين عاماً. له آراء مختلفة عن إخوته في مستقبل البلاد وفي حقوق المواطنين السياسية والإجتماعية. وإثارته للجدل والنقاش تكمن في جرأته في طرح المسائل المكتومة أو المراد نسيانها أو التي لا يراد سماعها من قبل المتمسكين بالسلطة.

لقد قال طلال ما يريد مراراً وتكراراً. قال إنه يريد برلماناً منتخباً، ودستوراً مكتوباً، وقوانين واضحة تتكئ على الشريعة مبينة ومفصلة ومكتوبة، وقال إنه يريد إصلاح القضاء، وإصلاح التعليم، وإيقاف تغول الفساد والتعدي على مالية الدولة، وقال أنه مع حقوق المرأة، ومع محاسبة المسؤولين، ومع مرجعية واضحة يمكن من خلالها ضبط أمور الدولة بشكل عصري.

لكن كل ما قاله لم يعجب إخوته، لا في الستينيات حين خرج مختاراً للمنفى، مضحياً بالوزارة التي بيده والمناصب التي كان من الممكن البقاء فيها، ولا ذات الأقوال مقبولة اليوم بعد مرور نحو نصف قرن عليها، بالرغم من تغير الأحوال والمجتمع بشكل انقلابي، فضلاً عن تغير المفاهيم في المحيط المحلي والإقليمي وتعدد التجارب وتغير النظم.

لماذا هذا الإصرار؟ إنه يرجع الى أن بنية الدولة في الأساس لا تتحمل إصلاحات، والى حقيقة ان العائلة المالكة تعتقد بان لها الحق في أن (تملك وتحكم) الدولة، وقناعتها راسخة بهذا الحق الى حد يجعل ما تنجزه الدولة ـ وهو قليل بالمقارنة مع الدول الخليجية المجاورة ـ مكرمة للشعب وليس حقاً له. لا يعترف الأمراء بحق للشعب في أي شيء، حتى في خدمات الكهرباء، التي يدفع المواطن ثمنها. حتى ان أميرة طلبت أيام تصاعد التفجيرات في الرياض وتصاعد حمى النقد لآل سعود، بقطع الكهرباء عن الرياض العاصمة! إن هذا يكشف عن العقلية التي تدير الدولة.

الإصلاح يعني تنازلاً من الأمراء عن بعض مما بيدهم، عن شيء من سلطتهم ونهبهم، مقابل استمرار أطول لحكمهم، وقوة أكبر في شعبيتهم. عكس هذا يراه طلال ولازال حسب تصريحاته الأخيرة.

لكن طلال الذي احترق بمعارضته في الستينيات الميلادية الماضية لازال يبحث عن دور يلعبه، ولازال يرى أن (موج الإصلاح) يضمن استمرار العائلة المالكة وحكمها، ويضمن في المقابل حق الشعب، ولهذا اختار ركوب موج الإصلاح حيناً، وصناعة وتهيئة أجوائه بالتصريحات حيناً آخر، ولكن التعليقات من قبل إخوته على ما يقول ويدعو اليه تستخف رأيه، وتسخر من تفكيره، وتحذره من التمادي في إطلاق المقابلات كما كان يفعل مع قناة الجزيرة التي اعترف من خلالها بأنه لم يكن يعلم بأن الحديث مع القنوات الفضائية يحتاج الى إذن من الملك وولي عهده إلا متأخراً!

عائلة مالكة مختلفة

جزء من أزمة الحكم يكمن في أزمة العائلة المالكة نفسها، ففكرة وجود عائلة مالكة تحكم ليست جديدة في التاريخ، سواء عند العرب أو غيرهم. وفكرة الصراع داخل الأسر الحاكمة ليست جديدة أيضاً، وقد شهدنا أمثلة كثيرة في الحقب الماضية، كان آخرها الصراع بين جناحي الحكم في الكويت، وإن كان صراعاً سياسياً هادئاً، بالقياس الى ما جرى في دول أخرى. بيد أن العائلة المالكة في السعودية تعيش مشكلة أكثر عمقاً من العوائل الحاكمة الأخرى. العوائل المالكة عادة ما تكون صغيرة الحجم، فقد يكون عدد أفرادها بالعشرات وفي أقصى الحالات بالمئات، بعكس العائلة المالكة التي يصل تعدادها ـ حسب بعض التقديرات ـ الى ما يزيد عن عشرين ألفاً. إن هذا العدد يعقد المشكلة الوراثية ويستنزف رصيد الدولة ويشكل عبئاً باهظاً على الشعب. فلو فكرنا أن كل أمير ارتكب خطأ واحداً بحق مواطن فسنجد عشرات الأفواه تتألم، فكيف بهم والحال اليوم أنهم يجرحون

ولا يبالون ويسمعون الألم ولا يشعرون، وينهبون المواطنين في وضح النهار ـ وليس خزينة الدولة فحسب ـ بلا حياء أو وازع ضمير.

والعوائل الحاكمة عادة ما تكون متحررة من العرقيات أو العصبيات عدا عصبية العائلة الحاكمة نفسها، وبالتالي فهي تستطيع أن تزعم أنها تمثل الشعب كله وأنها تترفع على الإنقسامات فيه، وأنها بالتالي الوعاء والجامع الأكبر للمجتمع الذي تتفق عليه القوى الإجتماعية المختلفة. الأمر ليس هكذا في السعودية، فالعائلة المالكة تنتمي الى منطقة محددة، وتدين بمذهب ديني تريد فرضه على بقية السكان (الأكثرية). وهذا الإنتماء أوقع العائلة المالكة السعودية في مشكلتين: الأولى ـ مشكلة تمثيل بقية السكان، حيث يظهر وكأنها تمثل منطقة معينة وثقافة محددة، ومذهباً خاصاً. والثانية ـ مشكلة المرجعية القادرة على توحيد المجتمع المنقسم داخلياً أو المتعدد ثقافياً وسياسياً ومناطقياً. حيث لا تلعب العائلة المالكة دور الموحد بالفعل بل هي اليوم أقرب الى قيامها بدور صانع الأزمة لا حلها، وبالتالي لا تخدم العائلة المالكة ـ بسبب تأكيدها للإنتماءات الفرعية أو بعضها على الأقل ـ (وحدة المجتمع) أو (وحدة الدولة) بعد أن أصبحت جزءً من المشكلة الداخلية لا مترفعة عنها، بحيث تكون حاكمة عليها، وقاضية بين المتخاصمين والمتنافسين فيها.

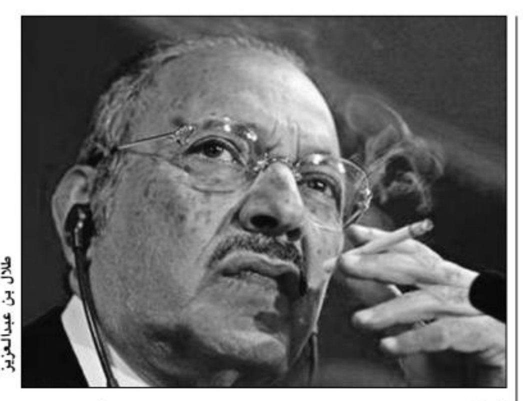
وما يميز العائلة المالكة في السعودية عن غيرها ليس فقط تحولها الى (طبقة ملائكية) غير منسجمة حتى مع محيطها الخاص في القضايا الإجتماعية، بل وأكثر من هذا، فإن مشكلة (الخلافة) فيها أصعب من غيرها من العوائل المالكة. أولاً بسبب العدد الهائل من المتنافسين، وثانياً بسبب أن الخلافة (المقصود تسنم العرش) غير واضحة المعالم. فلا هي اعتمدت قواعد واضحة، ولا الدستور (النظام الأساسي) أو حتى (مجلس البيعة) خفف من مشكلة لازمة لكل العوائل المالكة وهي: من الذي سيحكم ووفق أية أساس.

هناك عوائل مالكة رأت أن تنتقل الخلافة من الأب الى الإبن الأكبر ثم الى ابن هذا الأخير الأكبر، كما في البحرين (النموذج البريطاني/ والعثماني أحياناً)، وهناك عوائل رأت تقاسم الحكم بين الأجنحة في العائلة المالكة، فمرة هنا ومرة هناك. هذا كان حال الكويت الى أن جاء صباح الأحمد فغير اللعبة، ولا نعلم كيف ستسير لاحقاً. في المملكة الخلافة بعد عبدالعزيز (مؤسس الدولة) تنتقل من الأخ الى أخيه، الأمر الذي فتح باباً واسعاً من الصراع ابتدأ منذ حياة المؤسس ولازال الصراع جارياً. وحين جاء النظام الأساسي ليحل المشكلة، عقدها من جديد، حيث رأى أن الحكم يتولاه (الأصلح) من أبناء وأحفاد عبدالعزيز، أي ممن يحملون لقب (صاحب السمو الملكي) وبالتالي فالمنافسة صارت أكبر من تنافس الأخوة الكثر.

الصراع على السلطة

كان المتصور في عهد عبدالعزيز أن الإبن الأكبر هو من سيتولى الحكم. وهذا ما كان واضحاً، فقد كان أكبر أبناء الملك ـ سعود ـ ولياً للعهد. لكن بعض الأبناء، وفي حياة أبيهم، رفضوا قاعدة السنّ، أي أن الأكبر هو الذي يتولى الحكم. فيصل، الملك فيما بعد، والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد سعود، رفض الأمر، فالفارق بين الإثنين خمس سنوات (ولد فيصل عام ١٩٠٦). كان فيصل يرى في نفسه مؤهلاً للحكم أكثر من سعود، وقد كان كذلك بالفعل. ففيصل اتيحت له فرصة لأن يصبح حاكماً للحجاز المحتل حديثاً وهو في العشرين من عمره، فأصبح (نائباً للملك) وكانت له سلطات واسعة، وأصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٣٠، مع الإحتفاظ بمنصبه كنائب للملك (كان عمره حينها ٢٤ عاماً). لهذا كان فيصل يستسخف شأن أخيه سعود، ويرى أنه لا يتمتع بالدراية والذكاء.

ومنصور الذي كان ترتيبه التاسع بين الأبناء (ولد عام ١٩٢٢) رأى



طلال بن عبدالعزيز

أنه أولى بالحكم من الجميع، وقد تولى وزارة الدفاع منذ تأسيسها عام ١٩٤٤ وعمره لما يكمل ٢٢ عاماً، وكانت شخصية منصور القيادية والحازمة الى حدود القسوة والعنف جعلت من الدبلوماسيين البريطانيين يتوقعون أزمة كبيرة في الخلافة.

أيضاً، كان هناك محمد بن عبدالعزيز (ابو الشرين) وقد كان أميراً شديد القسوة والدموية، اضطر والده أن يجلده ذات مرة لتهدئة خواطر المشايخ بسبب سكره كما ينقل أمين المميز في كتابه (المملكة العربية السعودية كما عرفتها/ ص ٢٢٧). وقد تولى محمد اسمياً إمارة المدينة المنورة بعد سقوط الحجاز بيد الإحتلال النجدي، وبقيت في يده فترة طويلة، وكان عمره حينها مجرد (١٣ عاماً)!. ويأتي محمد في المرتبة الرابعة من حيث العمر، فقد كان من مواليد عام ١٩١٢م.

لم يكن قرار تعيين عبدالعزيز ابنه سعود ولياً للعهد مقبولاً لا من أبناء الملك نفسه، ولا من إخوته. فالأخيرون أرادوا أن ينتقل الحكم من الأخ الى أخيه، وحسب هذا الأمر كان إخوة عبدالعزيز محمد وسعد وأحمد وعبدالله ومساعد أولى بالحكم من أبناء الملك عبدالعزيز. وحين تمت إجراءات مبايعة سعود ولياً للعهد ـ وذلك في عهد والده في ٢٢ مايو ١٩٣٤ ـ لم يحضر عبدالعزيز، وحضر أخوه محمد بن عبدالرحمن في دلالة على أنه أخضع للقرار، وقد تبين أنه كان نادماً على ما فعل، وقد بذل جهده لإقناع أخيه عبدالعزيز والضغط عليه لتغيير موقفه، لكنه فشل في ذلك. وبين الأبناء، فإن محمد بن عبدالعزيز رفض أن يتولى أخوه سعود ولاية العهد، وقد كتب رسالة الى الملك محتجاً على ذلك، كما تشير الوثائق البريطانية. كل هذا الأمر دفع بالملك في العام التالي (ديسمبر ١٩٣٤) لتجديد البيعة لسعود كولي للعهد، فاحتج أخوة الملك عبدالعزيز (محمد وعبدالله وأحمد) إضافة الى ابن أخيه خالد بن محمد بن عبدالرحمن على ذلك التجديد وعلى أصل ولاية عهد سعود، وكتبوا رسالة احتجاج بالأمر الى الملك. ولكي لا يبايعوا سعود بولاية العهد رحل الجميع الى مكة بحجة العمرة.

وقد تطور الأمر فيما بعد، فالدبلوماسيون الإنجليز في جدة، أشاروا في تقاريرهم عام ١٩٤٣م الى أن محمد بن عبدالرحمن كان يطمع في تولي العرش ثم تسليمه لإبنه خالد. وهذا الأخير (خالد) حاول مرتين اغتيال ابن الملك (ولي العهد سعود)، مرة عام ١٩٢٧م، ومرة ثانية عام ١٩٣٠م حيث اخطأ الهدف وقتل خادماً! وبسبب ذلك، تم قتل خالد بن محمد بن عبدالرحمن في حادث سيارة في مارس ١٩٣٨م أثناء رحلة صيد في البر، وشاع حينها أن عبدالعزيز وبعض أبنائه هم من خططوا لذلك الإغتيال. ومع هذا خشي الملك عبدالعزيز من نقمة أخيه محمد، ولم يهدأ له بال إلا بعد موت أخيه محمد في ٢٦/٧/١٩٤٣م، حيث استقبل وفاة اخيه بارتياح،

حسب تقرير بريطاني من جدة مؤرخ في أغسطس ١٩٤٣.

أما ولي العهد (سعود) فكان يخشى حقيقة أن أخاه فيصل كان يعزز مواقعه في الحجاز، الذي كان مصدر الدخل الأساس للدولة آنئذ، وكشف تقرير بعثة بريطانية زارت السعودية آنئذ أن سعود رغم مرضه في عينه، يخشى مغادرة البلاد لئلا تدبر مؤامرة تطيح بولايته للعهد (التقرير مؤرخ في ١٩٣٤/١١/٦). ومقابل ذلك عمد سعود الى تقوية علاقاته مع القبائل النجدية، وبوجود والده معه في الرياض لم يكن الملك العجوز يعطي هامشاً كبيراً للإبن في صناعة القرار. وكان سعود يخشى أيضاً تصاعد نفوذ أخيه الأمير منصور، وقد انتقد تعيين الأخير وزيراً للدفاع، خاصة وأن منصور كان قد عمد إبان مسؤوليته مشرفاً على القصور الملكية الى تشكيل قوات مسلحة خاصة تكن له ولاءً شخصياً. ويبدو أن أباه المؤسس كان شديد الإرتياح له، اي لمنصور، فشخصيته القيادية كانت قد بدأت بالتبلور، وبسبب ذلك القرب كان منصور الإبن الوحيد الذي يستطيع مخالفة أوامر الملك، خاصة في موضوع حكم القتل.

وانزعج سعود من تمدد نفوذ منصور الى السياسة الخارجية، فقد رافق والده في لقاء روزفلت وتشرشل في ١٥-١٧ فبراير ١٩٤٥، وقام ايضاً بزيارة للإطلاع على الأوضاع السياسية المحيطة في شرق الأردن وفلسطين وسوريا في ١٩٤٣م، وترك انطباعاً حسناً لدى من قابلهم كما يقول تقرير بريطاني، وقد بلغت طموحات منصور حداً جعلت البعثة البريطانية في جدة تكتب للخارجية بلندن بأن منصور له طموحات في تغيير موازنات الخلافة على العرش، وأنه يشكل قوات موالية له شخصياً، وأن المصالح البريطانية سوف يكون لها حصة الأسد إذا ما قام منصور بانقلاب ناجح في الحكم (تقرير بريطاني من جدة مؤرخ في ١٤ سبتمبر ١٩٤٤).

وفي الجملة كان الملك عبدالعزيز يدرك حجم الخلافات بين أبنائه، وكان كلما اشتدت تلك الخلافات هدد بالتنازل عن العرش لسعود، فينكفئ المعترضون قليلاً ثم يعودون من جديد للجدل وحياكة المؤامرات. وقد حاول الأب ذات مرة أن يقرب بين سعود وفيصل بشكل يجعل الأصرة بينهما أقلّ حدّة، فعمد الى تزويج إبن ولي العهد سعود (فهد بن سعود) على إحدى بنات فيصل، وذلك في مايو ١٩٤٣، لكن كل هذا لم يغير من واقع الصراع شيئاً.

كان الملك عبدالعزيز ينازع الموت في الطائف والى جانبه إبناه سعود وفيصل، وكان ينظر الى وجه أحدهما تارة والآخر تارة أخرى حاضاً اياهما على التعاون، وآخر ما قاله لهما، حسب الزركلي: (فيصل.. أخوك سعود! سعود.. أخوك فيصل)! أي لا تنسيا أنكما أخوان!. اما روبرت لاسي الذي أجرى مقابلات عديدة مع الأمراء والمسؤولين قبل أن يصدر كتابه (المملكة) فنقل أن الملك استدعا ابنيه سعود وفيصل الى غرفة نومه وطلب منهما أن يمسكا بأيديهما وأن يقسما بأن يعملا معاً حين يموت، وأن يكون الصراع والجدال بينهما مكتوماً لا يسمع به أحد من العالم. وقد أقسما وتعاهدا بحضرة والدهما. ولكن القسم لم يكن له مفعول جيد سوى بضعة أشهر فقط.

ملخص القول أن عرش المملكة انتقل من الأب الى الإبن (من عبدالعزيز الى ابنه سعود) بعد فترة عصيبة من الصراعات داخل العائلة المالكة. وكان انتقال السلطة من الأخ لأخية في الدولة السعودية الثانية (بين أولاد فيصل بن تركي: عبدالله وسعود ومحمد وعبدالرحمن) قد سبب حرباً أهلية أدّت في نهاية الأمر الى سقوط الدولة وسيطرة آل الرشيد على حكم نجد.

الآن انتقل الحكم الى الإبن، ولكن سينتقل الحكم بعدئذ الى الإخوة الكثر. فهم لم يعودوا أربعة إخوة كما في الدولة السعودية الثانية، بل نحو ٣٣ أخاً حياً من نحو ٤٥ أخاً. والمتوفون لهم ابناء أيضاً يطالبون بحصة لهم في السلطة. لقد اصبح سعود ملكاً، وأصبح فيصل ولياً للعهد. لكن سعود - اضافة الى مشكلته الإدارية ومحاولته الحكم على طريقة والده بشكل استفرادي - كان يريد تعزيز موقع أبناءه في السلطة على حساب إخوته، وعلى حساب ولي عهده فيصل الذي لم تكن له صلاحيات كبيرة، فثار الإخوان في وجهه وأسقطوه.

طلال يتصدّى لسعود وفيصل

ابتدأ الغيث بطلال بن عبدالعزيز، فقد ضغط سعود عليه ليقدم استقالته كوزير مواصلات، بحجة أنه يحمل أفكاراً سياسية غير ملائمة، فاستقال ولما يبقى في الوزارة سوى بضعة اشهر (١٩٥٤). وفي عام ١٩٥٧م، أزاح سعود الأمير مشعل بن عبدالعزيز من وزارة الدفاع وسلمها لإبنه فهد بن سعود، كما عين ابنه الآخر (مساعد بن سعود) رئياً للحرس الملكي، وعين ابناً ثالثاً هو (خالد) رئيساً للجيش الأبيض (تحول فيما بعد الى الحرس الوطني). وقد قدم عدد من الأمراء الكبار احتجاجات مكتوبة لسعود تنتقد تفرده بالحكم من جهة، وتولية أبنائه ومستشاريه الأجانب/ العرب أهم السلطات من جهة أخرى، وتدهور الوضع الإقتصادي من جهة ثالثة وذلك بسبب البذخ والإسراف، وتصاعد المعارضة السياسية وتكاثر الأحزاب والتنظيمات من جهة رابعة. الأمر الذي جعل الوضع الداخلي مضطرباً في محيط إقليمي شديد الإضطراب هو الآخر.

بحلول عام ١٩٥٨، كانت المملكة في أزمة خانقة. ففيصل انزوى عن


الجناح السديري

الحكم لا يريد انقسام العائلة ولا يستطيع القبول بما يقوم به الملك، فترك الحبل على الغارب وسافر للخارج بين عام ١٩٥٧-١٩٥٨، لمدة ثمانية أشهر اجرى خلالها عملية جراحية في المعدة. حاول طلال بن عبدالعزيز في مارس من العام ١٩٥٨م أن يقنع أخاه الملك سعود بالقيام ببعض الإصلاحات المالية، فتزعم اجتماعاً في قصره (الفاخرية) حضره تسعة أخوة من أبناء عبدالعزيز، ولكنهم لم يكونوا أقوياء: (عبدالله، ومشعل، ونواف، وطلال، وفواز، وعبدالمحسن، ومتعب، ومشاري، وبدر) وقدموا اقتراحات لحل الوضع المالي للدولة، وحين قدم طلال المقترحات للملك في المدينة المنورة، تم تعنيفه من قبل الملك، الذي رفض الإعتراف بأنه دبر محاولة قتل عبدالناصر الشهيرة عام ١٩٥٨ (محاولة اغتياله من قبل عبدالحميد السراج). بعدها طلب طلال من فيصل أن يأتي للإجتماع مع التسعة، يوم ١٩٥٨/٣/٢٢، تقرر خلاله تشكيل وزارة جديدة وفرضها على الملك من خلال اقناع عمهم عبدالله بن عبدالرحمن بممارسة ضغط على الملك سعود، بحيث يشارك في الوزارة عدد من الأمراء المستبعدين، وبحيث تقوم الوزارة الجديدة بوضع دستور، ونظام للمقاطعات، وتحسين ميكانزم الشورى داخل العائلة المالكة (وهو ما اقترحه طلال). وافق سعود على ما تم اقتراحه بحيث تكون الأمور المالية والخارجية والشؤون الداخلية بيد رئيس الوزراء/ فيصل. بمعنى آخر: إعادة الإعتبار لفيصل من خلال تعديل نظام مجلس الوزراء وإعطاءه صلاحيات كثيرة، وبالتالي تقليص صلاحيات الملك.

تحسن الوضع في العامين التاليين، خاصة في موضوع الإقتصاد، حيث ضبط فيصل الميزانية، كما طور أداء أجهزة الدولة. لكن الإخوة الأمراء عادوا وانزعجوا من جديد بسبب سياسة التقشف التي مارسها فيصل

ورفضه مطالباتهم بمخصصات مالية كثيرة، لا تستطيع ميزانية الدولة تحملها، فضلاً عن أن كثيراً منهم يطالب بأن يكون وزيراً أو أميراً لمنطقة، ولا توجد مناصب بحجم عدد الأمراء، ولا يمكن التعويل عليهم لكفاءتهم المتدنية.

عاد طلال مرة أخرى الى الواجهة، فهو لم يعترض على ما قام به فيصل، بل لما لم يقم به فيصل، ونقصد الإصلاحات التي اتفق على القيام بها في مارس ١٩٥٨: (الدستور، نظام المقاطعات، الشورى داخل العائلة المالكة). بتحريض من طلال استطاع سعود ان يقلب ظهر المجن لفيصل وأن يجرده من صلاحياته حتى من وزارة الخارجية. بالتعاون مع التكنوقراط النجدي بالذات، أقال سعود أخاه فيصل من رئاسة الوزراء في ديسمبر ١٩٦٠، وشكل وزارة برئاسته، اشترك فيها طلال كوزير للمالية وعبدالمحسن وزيراً للداخلية، وبدر وزيراً للمواصلات، وأعطى سعود إبنه محمد وزارة الدفاع، وصار الطريقي أول وزير نفط.

لم يسقط فيصل لوحده بل أسقط معه من عرفوا بعدئذ بالجناح السديري، حيث أقال سعود وزير المواصلات سلطان ووزير المعارف فهد.. الأمر الذي أثارهما، فانضما لفيصل وبدءا يخططان للسيطرة على جهاز الدولة اعتماداً على عصبتهم العددية (سبعة اشقاء) وتحالفاتهم. لم يكن للسديريين دور كبير في الأحداث السياسية السابقة كما هو واضح، ولم يتطور دورهم إلا بعد عام ١٩٦٤م.

لم يستطع سعود إدارة الدولة بشكل حسن وكان مريضاً، ولم يقم بأية إصلاحات، وما كانت الدولة لتسير بدون فيصل كعقل أساس مدبر فيها، أو تمضي القافلة في غياب أقوى الأمراء وعصب الأشقاء من الحكم. وهكذا، تدخل الأمراء الكبار والمؤسسة الدينية ففرضوا على سعود التنازل عن إدارة الدولة كاملة مع بقائه ملكاً، فيما يصبح فيصل ولي العهد رئيساً للوزراء ويسير شؤون الدولة. قبل سعود بالأمر على مضض، كان ذلك عام ١٩٦٢م، ثم ما لبث أن أخذ يخطط مرة اخرى للعودة الى ممارسة الحكم بشكل مباشر، فجرت إقالته بشكل تام عام ١٩٦٤ وأصبح فيصل ملكاً، وخالد ولياً للعهد، (وقبل ذلك التاريخ في عام ١٩٦٢م اصبح فهد وزيراً للداخلية، وشقيقه سلطان وزيراً للدفاع).

صعود الجناح السديري

كسر فيصل قاعدة السنّ أو بالأحرى هيّأ الظروف لكسرها، فليس الأكبر هو من يحكم. ولكن ما هو البديل؟

لم يضع فيصل بديلاً، وإنما أرسى عرفاً ثقيلاً لازال الملك عبدالله الحالي غير قادر على تجاوزه إلا بشقّ الأنفس.

ما فعله فيصل هو أنه عيّن خالد (الخامس من حيث الترتيب من مواليد عام ١٩١٣) ولياً لعهده متخطياً محمد (الرابع في الترتيب ومن مواليد عام ١٩١٢). لكن هذا التخطي لم يكن على قاعدة الكفاءة، بل لأن محمد تنازل لخالد (أخيه الشقيق) عن الملك. لكن فيصل وضع فهد وزيراً للداخلية في المرتبة التي تلي خالد مباشرة، أي أنه كان الرجل الثالث في الدولة، وذلك أن فيصل ـ بعد تجربة الإنشقاق مع سعود ـ أرسى عرفاً بأن يكون الملك رئيساً للوزراء، ويكون ولي عهده نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، أما الشخصية الثالثة في الأهمية والمكانة فتصبح النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وقد كان فهد نائباً ثانياً، مما عنى أنه سيكون ولي عهد خالد.

بهذه الصورة يمكن القول أن فيصل أرسى نظاماً تجاوز قاعدة السنّ، لأن ترتيب فهد هو العاشر بين أبناء عبدالعزيز (مواليد ١٩٢٣)، ويومها كان هناك ثلاثة أمراء أحياء يسبقونه في المرتبة ويتقدمون عليه في العمر وهم: ناصر (السادس من حيث العمر) من مواليد ١٩١٩م، وسعد (السابع في الترتيب) من مواليد عام ١٩٢٠، وبندر (الثامن) من مواليد ١٩٢١.



نواف شقيق طلال، رئيس سابق للإستخبارات

بمجرد أن قتل الملك فيصل (محمد الفيصل يعتقد بأن فهد هو من دبر مقتل أبيه) في مارس عام ١٩٧٥، أصبح خالد الضعيف ملكاً، وكان الجميع يدرك بأنه سيكون (ملك لا يحكم) أي واجهة لا تحل ولا تربط إلا لماماً. وكان الجناح السديري متحفزا بقيادة فهد لتعيين سلطان نائباً ثانياً (أي ولياً لعهد فهد) لكن محمد أكبر أبناء عبدالعزيز الأحياء فرض عبدالله ـ رئيس الحرس الوطني ـ ليكون نائباً ثانياً لمجلس الوزراء، وبالتالي ولياً لعهد فهد، الذي كان طيلة عهد الملك خالد الملك غير المتوّج.

توفي خالد عام ١٩٨٢م، وصار فهد ملكاً إسماً وحقيقة، وفي تلك الأثناء أراد أن يعين سلطان ولياً للعهد، ولكن محمد (أبي الشرين) قال لفهد بأنه لن يكون ملكاً إن لم يكن عبدالله ولياً للعهد. بالطبع فإن ناصر وسعد غضبا في الأساس من تعيين فهد ولياً للعهد، ولكن محمد أقنعهما بأن قدم نفسه نموذجاً، فقال لهما بأنه يعرف أنه لا يصلح للحكم ولهذا تنازل، وخاطب ناصر قائلاً له بأنه يسكر ويعربد، ولو تسلم الحكم لأضاع ملك آل سعود، وعموماً توفي ناصر عام ١٩٨٣ بعد عام من تولي فهد العرش، فيما توفي سعد بعد عامين، أي في عام ١٩٨٤.

كان تعيين عبدالله ولياً للعهد فيه تجاوز لقاعدة السن مرة أخرى، فهناك أمير آخر غير ناصر وسعد وبندر لازال حياً، ونقصد بذلك الأمير مساعد بن عبد العزيز، وهو من مواليد عام ١٩٢٣، أي أنه في عمر فهد، ولكن مساعد كان أميراً غير محبوب من آل فهد، فإبنه الأكبر خالد بن مساعد قاد تظاهرات عام ١٩٦٥ وقد قتله فهد، ما دفع بأخيه فيصل أن قتل عمه الملك فيصل انتقاماً فيما يبدو. وعادة ما كان السديريون يروجون بأن مساعد (مختل عقلياً).

بيد أن تعيين سلطان (نائباً ثانياً لمجلس الوزراء) كان فيه تجاوز لأمراء أقوياء يكبرونه سنّاً. فهناك مشعل، وزير الدفاع السابق وترتيبه بين الأبناء ١٣، وهو من مواليد ١٩٢٥م، وهناك عبدالمحسن بن عبدالعزيز وترتيبه ١٤، من مواليد عام ١٩٢٧م، وقد تولى وزارة الداخلية في عهد سعود عام ١٩٦١، ثم انضم لطلال فيمن عرفوا بإسم (الأمراء الأحرار) وحين عاد واعتذر سلمه فيصل إمارة المدينة المنورة وبقي فيها حتى مات عام ١٩٨٥م. أيضاً هناك متعب بن عبدالعزيز وترتيبه ١٥، من مواليد عام ١٩٢٨م، في حين أن ترتيب سلطان ١٦ ومن مواليد عام ١٩٢٨م.

وأخيراً خلال عهد فهد، كانت هناك محاولات ومؤامرات للإطاحة بعبدالله وإخراجه من الحكم، لكي يستفرد السديريون به، ولكن الأمور لم تأت وفق ما يشتهون تماماً، فحين مات الملك فهد عام ٢٠٠٥، أصبح عبدالله ملكاً وسلطان ولياً للعهد، ولكن لم يعين حتى الآن نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. ولازال الجناح السديري يريد استمرار ذلك العرف الذي أرساه فيصل، ويريد من عبدالله تعيين نايف وزير الداخلية نائباً ثانياً، أي الملك القادم بعد سلطان. لهذا شكل عبدالله (هيئة البيعة) لأن

تعيين نايف صار موضوعاً حساساً ويستثير أطرافاً كثيرة، بل أن نايف لم يحظ بإجماع داخل الجناح السديري، وهناك من يكبره من بين إخوته الأشقاء وهو نائب وزير الدفاع عبدالرحمن.

ترتيب نايف بين أبناء عبدالعزيز ٢٣ وهو من مواليد عام ١٩٣٣م، وقد أصبح وزيراً للداخلية منذ عام ١٩٧٥م وحتى الآن. ويسبقه من جهة السن من إخوته الأحياء: متعب (ترتيبه ١٥)، وطلال (١٨ من مواليد ١٩٣١)، وشقيق نايف عبدالرحمن (١٩ من مواليد ١٩٣١) وبدر (٢٠ من مواليد ١٩٣٢) وهو من الأمراء الأحرار الذين رافقوا طلال الى المنفى عام ١٩٦١، تولى وزارة المواصلات لمدة عام ١٩٦٠-١٩٦١، وهو الآن نائب رئيس الحرس الوطني، وأيضاً هناك أخ نايف وشقيقه تركي، نائب وزير الدفاع السابق بين ١٩٦٩-١٩٧٨ (وترتيبه ٢١ من مواليد عام ١٩٣٢)، وأخيراً هناك نواف بن عبدالعزيز، شقيق طلال الذي تولى في السنوات الأخيرة جهاز الإستخبارات السعودية قبل أن يحل مقرن مكانه (وترتيب نواف ٢٢، من مواليد ١٩٣٣ حيث يكبر نايف ببضعة أشهر).

لهذا السبب يريد طلال وغيره حصتهم بالحكم، ولا يريدون تحويل ولاية العهد الى نايف، لأن ذلك إن حدث فإن الدولة (السعودية) ستصبح دولة (سديرية). وهذا ما عناه طلال بنقده لتفرد فرع من العائلة المالكة بصناعة القرار. وهناك الآن فرصة ـ ولو نظرية ـ بوجود ملك غير سديري لتعديل موازين القوى داخل العائلة المالكة، وإشراك المهمشين من الأمراء الذين ينتظرون فرصتهم في الحكم.

الإنفراد بالمجد

يرى ابن خلدون: (إن الدولة تقتضي الإنفراد بالمجد.. وما كان المجد مشتركاً بين العصابة، وكان سعيهم إليه واحداً، كانت هممهم في التغلب على الغير والذبّ عن الحوزة أسوة في طموحها وقوة شكائمها، ومرماهم الى العز جميعاً، وهم يستطيعون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكة على فساده. وإذا انفرد الواحد منهم بالمجد قرع عصبيتهم، وكبح من أعنّتهم، واستأثر بالأموال دونهم، فتكاسلوا عن الغزو وفشل ريحهم، ورئموا المذلة والإستعباد. ثم ربي الجيل الثاني منهم على ذلك يحسبون ما ينالهم من العطاء أجراً من السلطان لهم على الحماية والمعونة، لا يجري في عقولهم سواه، وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت، فيصير ذلك وهناً في الدولة، وخضداً من الشوكة، وتقبل به على مناحي الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها).

ويضيف ابن خلدون كيف أن الإنفراد بالمجد (الإستئثار) يؤدي الى نهاية الدولة، بعد ان تتشتت عصبية السلطة الغالبة: (اعلم ان صاحب الدولة إنما يتم أمره بقومه، فهم عصابته وظهراؤه على شأنه، وبهم يقارع الخوارج على دولته، ومنهم من يقلد أعمال مملكته، ووزراء دولته، وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على الغب، وشركاؤه في الأمر، ومساهموه في سائر مهماته. هذا مادام الطور الأول للدولة، فإذا جاء الطور الثاني وظهر الإستبداد عنهم والإنفراد بالمجد، ودافعهم عنه بالراح، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه، واحتاج الى مدافعتهم عن الأمر، وصدّهم عن المشاركة الى أولياء آخرين من غير جلدتهم، يستظهر به عليهم، ويتولاهم دونهم... وذلك مؤذن باهتضام الدولة، وعلامة على المرض المزمن فيها، لفساد العصبية التي كان بناء الغلب عليها، ومرض قلوب أهل الدولة حينئذ من الإمتهان وعداوة السلطان، فيضغطون عليه، ويتربصون به الدوائر، ويعود وبال ذلك على الدولة، ولا يطمع في برئها من هذا الداء، لأن ما مضى يتأكد في الأعقاب الى أن يذهب رسمها).

الإنفراد بالمجد معناه الإستئثار والإستبداد! وما أردنا الإستشهاد به



خالد: ملك لم يحكم

هنا، هو أن الدولة السعودية التي يحكمها الإستئثار داخل العائلة المالكة من قبل الجناح السديري علامة على ضعفها وفسادها، وإن ما نشهده من صراع يموج على السطح في العلن وليس في الخفاء، يؤكد حالة ضعف الدولة، وتصريحات طلال الأخيرة إنما هي كاشفة لواقع الحال، يسعى من خلاله إلى إيجاد وسيلة لتوزيع السلطة بين الأمراء وإعادة اللحمة بين الأمراء على قاعدة أن كل أبناء عبدالعزيز لهم حق في القرار، وأن عامل السنّ محدد للحقوق في حال غاب عامل الكفاءة ولم يعتمد.

ووفق الخلفية التي قدمها ابن خلدون، نحاول أن نقدم تحليلاً اجتماعياً لأسباب الخلاف بين طلال وإخوته، بل بين الكثير منهم، حيث أن التصارع على السلطة لا يجري وفق ضوابط معترف بها بين جميع الأمراء، مثلما هو الحال مزاعم كل طرف بأن له حقاً اهتضم. لماذا نجح التيار السديري في الإنفراد بالمجد والإستئثار بالسلطة، بالرغم من أنهم إخوان متكافئون؟

هناك رأي يقول بأن المشكلة تكمن في أن العصبة الكبيرة تفككت الى عصب صغير على قاعدة الإنتساب الى الأم، فمن ولدت من الأبناء أكثر صار هؤلاء في مركز أقوى. لكن هذا مجرد عامل قوة واحد. وهناك عامل السن يمكن أن يستخدم وقت الحاجة، فمن هو أكبر له حق في الحكم أكثر من غيره. وهذا أيضاً لا يكفي، فهناك أمر ثالث يعتمد على رأي يقول بأن الأمراء أبناء الأمهات العربيات الصميمات أصبحوا يرون أنفسهم أحق بالحكم من إخوتهم ممن ينتسبون الى أمهات كنّ جواري لمؤسس الدولة ـ عبدالعزيز.

والجناح السديري له أكبر عدد من الأشقاء، وله عدد من الأمراء الكبار، وينتسب من جهة الأم الى ال السديري، وهي عشيرة من فرع البدارين.

أما طلال الذي ينتقد هذا التفرد بالسلطة وإقصائه هو والآخرين من إخوته، فرغم كونه من بين الأبناء ذوي الحظوة عند الملك المؤسس (عبدالعزيز).. لا لأنه ينتمي من جهة الأم الى إحدى العوائل التي اعتاد آل سعود مصاهرتها (السديري بنحو خاص) وإنما لأنه شأن عدد غير قليل من الأمراء هم (أبناء جواري) ولكنه كان ابن الجارية المحببة لدى الملك عبدالعزيز، واسمها (مناير). بالطبع ليس هذا اسمها الأصلي، وإنما هو إسم جديد (خُلع) عليها ويتناسب مع البيئة التي تعيش فيها. مناير كانت

محبوبة لدى الملك، بل كانت الزوجة المفضلة لديه، وكان يدعوها ـ كما يشير الزركلي في كتابه شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز ـ بالبقرة الحمراء تحبباً، وربما تمييزاً لها عن الوجوه السمراء، و (الثور الأسمر)!

ومع أن أصل الإنتساب الى أب واحد (هو عبدالعزيز) يمنح من الناحية النظرية الأبناء درجة متقاربة إن لم تكن واحدة من حيث المكانة والحق في السلطة، خاصة في بلد محافظ كالمملكة اعتاد تهميش المرأة، إلا أن الذين حكموا السعودية جميعاً، إبتداءً من الملك سعود وانتهاءً بالملك الحالي عبدالله لا ينتمون من جهة الأم الى (فضاء الجواري) بل ينتسبون من جهة الأم الى عائلات أو قبائل محلية، يعتقد آل سعود أنهم (شرفوها) بالزواج من بناتها، لا بتزويج ذكور تلك القبائل من بنات العائلة المالكة، فهذا لازال من الممنوعات والمحرمات، في بلد يزعم حكامه أنهم مسلمون، وأنهم من الناحية النظرية يرفضون التأسيس القبلي للزواج على أساس (التكافؤ في النسب). ولعلنا لا نحتاج الى التذكير بتلك الأميرة السعودية التي قتلت في أواخر السبعينيات الميلادية الماضية لأنها تزوجت من رجل من العامة، والتي على أساس تلك الواقعة ظهر فيلم (موت أميرة).

المهم، ان مسألة التفاضل لاتزال جارية بين أبناء الملك المؤسس على أساس الإنتساب من جهة الأم، بين (أبناء الجواري) وبين (أبناء العوائل والقبائل). ولعلنا ندهش حين نعرف بأن زيجات الملك عبدالعزيز اتخذت موجتين واضحتين: الأولى هي الزواج من الداخل القبلي والعشائري، والموجة الثانية هي الزواج (مما ملكت اليمين) من الجاريات، اللواتي جيئ بهن من أماكن مختلفة من العالم. لهذا نلاحظ أن أكبر أبناء عبدالعزيز الذين تولوا الحكم (العرش) هم من القسم الأول، فيما نلاحظ أن معظم المهمشين من أبناء الملك عبدالعزيز هم من أبناء الجواري، من زيجات الموجة الثانية، في الغالب.

الأمراء الحاكمون: أبناء الحمايل!

في الموجة الأولى من الزيجات، كانت هناك خمس منها:

ـ الأولى، حين تزوج الملك عبدالعزيز وضحاء بنت محمد بن برغش بن عقاب، وهي الزوجة الأولى لعبدالعزيز قبل أن يصبح ملكاً، وهي تنتمي الى آل عريعر من شيوخ بني خالد، الذين حكموا منطقة الأحساء والقطيف في قرون سابقة مدة طويلة من الزمن قبل أن يسقطهم آل سعود عن الحكم. وقد أنجبت تلك الزيجة إثنان: تركي، وهو الإبن الأكبر وتوفي في عام ١٩١٩م، بسبب الحمّى الإسبانية كما كانت تعرف حينئذ، والإبن الثاني كان الملك سعود، وهو قد ولد أواخر عام ١٩٠١م، وقبيل قيام عبدالعزيز بانقلابه الأول على آل الرشيد بقتل أمير الرياض ابن عجلان، ليبدأ مشواره السياسي. يلاحظ من هذه الزيجة كما غيرها، أن آل سعود حتى ذلك الوقت لم يكونوا يتصرفون كطبقة ملائكية، بل كانوا يرون في بعض القبائل أنداداً حقيقيين من جهة النسب القبلي.

ـ الزيجة الثانية لعبدالعزيز كانت من طرفة بنت عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، وهو زواج يميل الى المصاهرة الدينية ـ السياسية، وتمت بعد احتلال الرياض، وقد أولدت للملك إبناً واحداً وبنتاً واحدة، هما الملك فيصل فيما بعد، وشقيقته نورة.

ـ الزيجة الثالثة كانت من فرع داخلي من العائلة المالكة (فرع آل جلوي) فكانت الزوجة الجوهرة بنت مساعد بن جلوي، وهي أخت عبدالله بن جلوي الذي اقتحم مع عبدالعزيز أسوار الرياض واغتال بنفسه ابن عجلان ثم تولى امارة القصيم فالأحساء. أي أن الملك تزوج أميرة من البيت الحاكم نفسه. وقد أولدت له محمد الذي عرف بلقب (ابو الشرين)، والملك خالد، إضافة الى بنت أخرى اسمها (العنود). هذه الزوجة ـ كما يذكر روبرت



لاسي في كتابه المملكة ـ كانت حتى ذلك الحين الزوجة المفضلة للملك، وكان ابن سعود ـ حسب لاسي ـ يهيم بها، بل أنه يزعم أن الأخير كان يكتب لها الأشعار وهو عند أسوار الأحساء المحاصرة.

ـ الزيجة الرابعة كانت من حصة بنت أحمد السديري، وآل السديري هم العائلة الأساس التي يصاهرها آل سعود. تزوجها عبدالعزيز فلم تنجب فطلقها. قيل أن أباه (عبدالرحمن) ألحّ عليه بطلاقها، إذ لا فائدة من شجرة بلا ثمرة! فلما طلقها تزوجها أحد إخوة الملك فأنجبت، ثم جرى تطليقها وإعادة تزويجها من الملك عبدالعزيز، وهكذا أنجبت أكبر عصبة لاتزال تمسك بمفاصل الدولة منذ الستينيات الميلادية الماضية وحتى الآن. أنجبت حصة من يسمون بـ(السديريين السبعة) أو (آل فهد) أو (السدارة) وهم: الملك فهد، وولي العهد الحالي سلطان، وعبدالرحمن نائب وزير الدفاع، وتركي بن عبدالعزيز نائب وزير الدفاع السابق والذي اختار المنفى القاهري منذ أن تزوج هند الفاسي، ونايف وزير الداخلية، وسلمان أمير الرياض، وأحمد نائب وزير الداخلية.

ـ الزيجة الخامسة كانت من الفهدة بنت العاصي بن شريم، من شمر، القبيلة المعادية لآل سعود، وقد أنجبت الملك عبدالله.

ـ الزيجة السادسة والسابعة كانتا من فتاتين سديريتين: الأولى هي الجوهرة بنت سعد السديري، وأنجبت ثلاثة هم: سعد، ومساعد، وعبدالمحسن. الفتاة السديرية الثانية هي: هيا بنت سعد السديري، ويحتمل أن تكون أخت الأولى وأنها تزوجت بالملك عبدالعزيز بعد وفاة أختها، وقد أنجبت: بدر، وعبدالإله الذي تولى إمارة الجوف، وعبد المجيد الذي توفي مؤخراً وقد كان أمير مكة.

ـ الزيجة الثامنة كانت من نوف حفيدة نوري الشعلان، شيخ الرولة، وأنجبت ثلاثة أبناء: ثامر، وقد انتحر في أميركا، وممدوح، ومشهور.

الأمراء المهمّشون: أبناء الجواري!

في حياة الملك عبدالعزيز، كان عامل السنّ محدداً أساسياً في صناعة

القرار. كما يبدو من سيرة الملك عبدالعزيز فإنه حاول تجربة كل أبنائه القادرين على تسنّم المسؤولية. كان الى جانبه دائماً سعود وفيصل، وكان كثير من الأمراء قد تولوا مناصب إمارات مناطق في عهد والدهم، ولم يكن الملك ـ كما تدل سيرته ـ يميز بين أبنائه على أساس حظوة النساء، بل كان يرقب النابه بينهم كي يحمله المسؤولية. لقد كانت فلسفة الملك المؤسس، أن (كثرة العيال) مفيدة! فهناك مملكة تزيد مساحتها على مليوني كيلومتر مربع بحاجة الى رجال يحكمونها. رجال من العائلة المالكة لا غيرهم. هناك مدن كثيرة، ومناطق كثيرة، ومناصب تتوالد، فمن هو القادر بين الأبناء ليرث الأعمام وأبناء نجد الآخرين في الحكم؟

اكتشف الملك مبكراً أن ابنه محمد (ابو الشرين) لا يصلح للحكم. بل هو شخصية رعناء دموية. جرب ناصر كأمير للرياض ثم جلده لشربه الخمر علناً! جرب آخرين واكتشف بعض مواهبهم، فدخلوا حلقة المنافسة على الحكم ايام أبيهم وبعد وفاته. لكن مجيء العصبة السديرية وسيطرتها الشديدة، أقصى (أبناء الجواري) ووزع السلطة بين (أبناء الحمايل) على أساس أن تكون للعصبة السديرية حصة الأسد فيها.

لقد زادت زيجات الملك عبدالعزيز من الجواري فيما عرفناه بالموجة الثانية، وأمامنا الآن أبناء زيجات الجواري، الذين هم مهمشون من الحكم:

١/ أبناء (بازة)! من هي بازة؟ ما أصلها؟ لا نعلم. إذ يكفي أنها كانت جارية، والجواري في معظم الحالات مجهولات النسب. وينبغي علينا أن نلتفت الى حقيقة أن الرق في المملكة كان سائداً حتى عام ١٩٦٤، والى حقيقة أن العوائل الحاكمة في التاريخ الإسلامي كما في التاريخ القريب ـ الدولة العثمانية ـ يفضلون إنجاب خلفاء لهم من أبناء الجواري. ربما يكون السبب الأساس هو الخشية من أن يتمدد نفوذ العوائل أو القبائل التي تمت مصاهرتها الى (فضاء الحكم). وربما لهذا السبب يحرص آل سعود على تقليص (فضاء المصاهرة) في عائلتين في الغالب: آل الشيخ وآل السديري، اضافة الى اعتماد الزواج الداخلي من فتيات الأسرة الحاكمة نفسها.

أنجبت بازة ثلاثة من الأمراء: أكبرهم ناصر وقد توفي عام ١٩٨٤، وكان أكبر من الملك فهد، وحسب السنّ فهو أحقّ منه بالحكم. كما أنجبت بندر الذي كان أكبر أيضاً من فهد بثلاث سنوات، إضافة الى فواز، الذي كان أميراً لمكة حتى نهاية ١٩٧٩م، حيث عزل من الإمارة بعد احتلال جهيمان الحرم المكي.

٢/ أبناء (شاهدة) قيل أنها جارية أرمنية وقيل أنها قفقازية، وقد أنجبت ثلاثة أمراء أيضاً كان أقواهم منصور: أول وزير دفاع، وكان ينافس أخويه سعود وفيصل على وراثة العرش لولا وفاته المفاجئة عام ١٩٥١م، وهناك من يشير الى ارتياب في تلك الوفاة. وهناك شقيقه مشعل: أصبح وزيراً للدفاع بعد وفاة شقيقه منصور، مما يشير الى ما يشبه وراثة المنصب بين المتحدرين من أم واحدة، خاصة مع غياب العصبية العشائرية التي تدعمهم. ثم اصبح مشعل أميراً لمكة، وكان يعتقد الى ما قبل أربع سنوات أن هناك احتمال أن يصبح هو ولياً للعهد بعد وفاة الملك عبدالله، والسبب أنه أكبر سناً من سلطان، وأن لديه حسّ متنامي بما يزعمه من حقه في تولي الحكم، وقد اعتاد في فترات عديدة الظهور الى جانب الأمير عبدالله قبل وصول الأخير الى العرش، وكان ذلك بمثابة رسالة موجهة للجناح السديري الحاكم. لكن أنباءً جاءت بعدئذ لتغير المعادلة. ففيما كان مشعل يتعالج في جنيف في ٢٠٠٣، زاره الأمير سلطان وزير الدفاع وولي العهد الحالي، وانتشر خبر عن صفقة بين الأخوين يتم من خلالها منح مشعل مقداراً كبيراً من المال، مع دفعات منتظمة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، مقابل تمريره ولاية عهد سلطان بهدوء، وهو ما تم بالفعل. يبقى الإبن الأخير لـ (شاهدة) وهو متعب الذي كان يتولى وزارة هامشية هي وزارة الإسكان والأشغال العامة، وبعد حلّها صار وزيراً للبلديات، وهو مقرب الآن من عبدالله، وله نفور واضح من العصبة السديرية.


فيصل وسعود الأخوان اللدودان!

٣/ أبناء (مناير) التي أنجبت إبنين هما: طلال الذي أُحرق سياسياً منذ انشقاقه على الملك سعود وفيصل في بداية الستينيات الميلادية الماضية، والذي تولى مناصب عديدة بينها وزارة المواصلات ووزارة المالية إضافة الى توليه منصب السفير في باريس في الخمسينيات الميلادية الماضية. شقيقه الآخر هو نواف، لم يتولى مناصب ذات أهمية، ولكنه تولى منصب رئاسة الإستخبارات العامة بضع سنوات الى أن اعتزل او أقيل قبل نحو عامين.

٤/ أبناء (موضي) وهم إثنان: سطام، الذي يتولى منصب نائب أمير الرياض، وماجد الذي كان أميراً لمكة قبل وفاته، وكان شديد النفور من فهد وإخوانه، وقد استقال من منصبه من الناحية الفعلية قبل أن يموت احتجاجاً على أولئك.

٥/ هناك ثلاثة أبناء من جواري، الأرجح أنهن من القرن الأفريقي، ويطلق عليهن يمنيات، كل واحدة أنجبت ولداً واحداً: (فطيمة اليمانية) أنجبت حمود، لا صوت له ولا حسّ في السياسة. و (سعيدة اليمانية) أنجبت هذلول وحاله كسابقه، و (بركة اليمانية) أنجبت مقرن الذي تولى سابقاً إمارة حائل، ويتولى الآن جهاز الإستخبارات.

٦/ بقيت زوجة الملك عبدالعزيز (بشرا) والتي أنجبت ولداً واحداً هو مشاري، الذي توفي قبل نحو سبع سنوات. وكان مشاري قد قتل نائب القنصل البريطاني في جدة في عهد والده لخلاف شخصي.

وفي المجمل لاتزال العصبة السديرية هي الأقوى، فبيدها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والسلطة على وزارة المالية ومؤسسة النقد أكثر من الملك، ولها سيطرة على الإعلام الداخلي والخارجي، وعلى جهاز الدولة البيروقراطي، كما ان لها حصة الأسد في تولية من تريد لمناصب الدولة الرفيعة: كالوزراء وموظفي المرتبة الممتازة والخامسة عشرة والرابعة عشرة. ويتحكم الجناح بمفاتيح السفارات الخارجية، ويسيطر على أهم المناطق: الشرقية مثلاً. وهو يسيطر على رعاية الشباب (مقام وزارة الرياضة) وعلى مؤسسة السياحة (مقام وزارة السياحة) وبيده سلطة القضاء، والسيطرة على الجهاز الديني والتحالف مع المؤسسة الدينية، وأكثر المجالس العليا المشكلة بيد هذا الفريق. وفي الجملة فإنه يمسك السلطة بيد من حديد، ولم يستطع الملك الحالي عبدالله إلا أن يكون برغياً فيها! سواء أزعج ذلك الأمير طلال أم لم يزعجه. ولا يمكن تقليص قوة هذا الجناح إلا بتشكيل عصبة مقابلة من الأمراء تلتف حول الملك وتحاول العمل بشكل منظم ومخطط، وإلا فإن الدولة ستكون بعد عبدالله مزرعة حقيقية لهم وحدهم دون غيرهم، وهو ما يتوقع أن يكون حسب المعطيات الحالية.

عريضة تطالب الملك إطلاق سراح
المعتقلين وتحقيق الإصلاح الشامل

موجٌ إصلاحيٌّ جديدٌ فهل يقمعهُ نايف مجدّداً؟

في الأول من شهر رمضان مبارك، تكون العريّضة التي وقّعها ما يربو عن مائة وخمسين شخصاً من مختلف مناطق المملكة قد وجدت طريقها الى الملك عبد الله، ما لم يحل شخص ما أو جهة ما في حجبها عنه، وهي العريضة الثالثة خلال ستة أشهر. في هذه العريضة تتكرر المطالب للمرة الثالثة بالإفراج الفوري عن تسعة من دعاة الإصلاح أو محاكمتهم بصورة علنية، كما تدعو كما جاء في ديباجة العريضة بتحقيق شرطي العدل والشورى في البيعة أو (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الانسان). بدأت العريضة باستعراض قضية المعتقلين التسعة، من خلال دحض التهم الموجّهة إليهم. وكما جاء في العريضة:

أولاً: مشاركة الموقوفين في الخطابات السلمية منذ حرب الخليج الثانية تناقض اتهامهم بدعم العنف:

قامت وزارة الداخلية يوم ١٤/١/١٤٢٨هـ الموافق ٢/٢/٢٠٠٧م. باعتقال عدد من الناشطين في نشر ثقافة المجتمع المدني على العموم، ومن تيار شرطي البيعة الشرعية العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان) السلمية على الخصوص، وهم:

١ ـ المحامي سليمان بن إبراهيم الرشودي، قاض سابق وأحد الأعضاء الستة لأول لجنة أهلية لحقوق الإنسان الشرعية ١٤١٣هـ، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ الرياض

٢ ـ المحامي الدكتور موسى بن محمد القرني، أستاذ جامعي سابق لأصول الفقه، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ المدينة.

٣ ـ المحامي عصام بن حسن البصراوي، مستشار قانوني من نشطاء حقوق الإنسان، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ جدة.

٤ ـ الدكتور عبد الرحمن بن محمد الشميري، أستاذ جامعي سابق للتربية الإسلامية، من نشطاء حقوق الإنسان، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي.

٥ ـ الدكتور عبد العزيز السليمان الخريجي، من الناشطين المحتسبين في الشأن العام، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ جدة.

٦ ـ سيف الدين فيصل الشريف، ناشط في مجال حقوق الإنسان، وعضو جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ جدة.

٧ ـ فهد الصخري القرشي، مشارك في جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ الطائف.

٨ ـ الدكتور سعود بن محمد الهاشمي، من الناشطين المحتسبين في الشأن العام.

٩ ـ عبد الرحمن صديق مؤمن خان، باحث تربوي.

إن ما يعرفه الرأي العام أنهم من التيار السلمي الذي يلتزم بالبيعة الشرعية وينادي بشرطيها العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، والبرهان على ذلك أنهم شاركوا مشاركة فعالة في الأنشطة الإصلاحية السلمية التالية:

١ ـ شارك بعضهم في النصيحة الكبرى التي وقّعها مئات المحتسبين من الفقهاء وأساتذة الجامعات والمهتمين بالشأن العام، وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز بن باز، التي قدّمت إلى الملك فهد بن عبد العزيز، مناولة بيد رئيس الديوان الملكي.

٢ ـ وشارك بعضهم في النصيحة الأخرى التي قدّمها عدد من أساتذة الجامعات والوزراء السابقين، وعلى رأسهم الدكتور محمد عبده يماني.

٣ ـ وشارك بعضهم في إنشاء (لجنة حقوق الإنسان الشرعية)، التي أعلنت في شهر ذي القعدة ١٤١٣هـ(١٩٩٢م).

٤ ـ شاركوا في توقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) بتاريخ ٨/١١/١٤٢٣هـ، الموافق ١١/١/٢٠٠٣م، والدعوة إليه.

٥ ـ وشاركوا في مذكرة دعوة الدستور والمجتمع المدني السلمية بتاريخ ١/١/١٤٢٤هـ.

٦ ـ وشاركوا في توقيع نداء وطني: إلى القيادة والشعب معا الإصلاح الدستوري أولا، بتاريخ ٢٢/١٠/١٤٢٤هـ الموافق ١٦/١٢/٢٠٠٣م.

٧ ـ و شاركوا في توقيع بيان دعاة الإصلاح الوطني الدستوري في المملكة العربية السعودية الثلاثين بتاريخ ٢٧/١٠/ ١٤٢٤هـ.

٨– شاركوا في توقيع معا على طريق الإصلاح بتاريخ ١/١/ ١٤٢٥هـ، الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٤م.

٩ ـ وبعضهم كان ضمن دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني الثلاثة عشر الذين اعتقلوا يوم ٢٥/١/١٤٢٥هـ الموافق ١٦/٣/٢٠٠٤م، وأفرج عن عشرة منهم خلال شهر، وحكم على ثلاثة بالسجن ما بين ست وتسع سنوات، ولم يفرج عنهم إلا بعد مضي أكثر من ١٨ شهرا، في ١/٨/١٤٢٦.

١٠ ـ شاركوا في صياغة بيان رؤية لتعزيز استقلال القضاء، بتاريخ ٣/٧/١٤٢٥هـ (١٨/٩/٢٠٠٤م)، الذي نشره سجناء الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، ضمن دفوعهم.

١١ ـ شاركوا في صياغة بيان (نحو دستور إسلامي لتطبيق مفهوم الحكم الشوري العادل في الدولة الإسلامية الحديثة ـ المملكة العربية السعودية نموذجا) الصادر في ١/١/١٤٢٦هـ (٨/٢/٢٠٠٤م)، الذي نشره سجناء الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني الثلاثة ضمن دفوعهم.

١٢ ـ وشاركوا ضمن ١٧ محاميا ووكيلا رفعوا مذكرة لمحكمة الاستئناف في ١٥/٥/١٤٢٦هـ للطعن في الحكم ذي الرقم ض/٣ المسجل ١٤/٩٤ وتاريخ ١٥/٤م ١٤٢٦هـ على دعاة الدستور الثلاثة بالسجن ما بين ست وتسع سنين.

١٣ ـ وشاركوا في نشر ثقافة العمل السلمي، من خلال طلب الإذن باعتصام محدود لتأييد المقاومة اللبنانية والفلسطينية، الذي أرسله

عشرة من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، إلى خادم الحرمين: الثلاثاء ١٤٢٧/٦/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٥م.

١٤ ـ وشاركوا في صياغة وتوقيع خطاب معايير النظام الأمثل للجمعيات الأهلية الموجه إلى رئيس مجلس الشورى الذي وقعه أكثر من ٣٠ من تيار المطالبة بشرطي البيعة الشرعية العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، وسلم لنائب رئيس مجلس الشورى، في ١٤٢٧/٤/٢٢هـ (٢٠٠٦/٥/٢٠م).

١٥ ـ وأكثرهم ـ كما تبين في ديباجة البيان ـ من الأعضاء الثلاثين في جمعية (ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي)، في١٤٢٧/٣/١٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٢م، المحاصرة بالقمع والترهيب.

١٦ ـ شارك أكثرهم في صياغة بيان (معالم في طريق الملكية الدستورية/ دولة الدستور الإسلامي/ دولة العدل والشورى) بتاريخ ١٤٢٨/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١م. وشارك من تمكن من التوقيع قبيل اعتقاله.

ثانيا: الأسباب الخفية لتشويه رموز تيار الدستور والمجتمع المدني الإسلامي السلمي:

فكيف تظن وزارة الداخلية أن الناس يصدّقون دعاواها بأن هؤلاء داعمون للإرهاب؟، وهم من الرموز التي شاركت تحريراً وتوقيعاً ودعوة ونشراً، في هذه الأنشطة العلنية التي تنطلق من مفهوم البيعة على الكتاب والسنة، بصفتها تؤسس دستورياً بين القيادة والشعب، للمطالبة بالإصلاح السياسي. وكيف تتناسى وزارة الداخلية، أن أمثال هؤلاء من رموز تيار الإصلاح السياسي المتنور في الأمة، وأنهم عقال عاصم لكثير من الشباب عن الانفلات؟، ولمصلحة من يتم هذا التشويه؟، غير الهوى والحسابات الضيقة، ومنطق الثأر من الرجال الأحرار، لكن دوافع اعتقالهم الحقيقية هي تشويه نشطاء المجتمع المدني على العموم، وتيار شرطي البيعة الشرعية العدل والشورى السلمي على الخصوص، وضرب نشطاء (جمعية الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان) على الأخص، وهي عند التفصيل كما يلي:

الأول: إنهم إنما اعتقلوا فجر اليوم الذي كان ينوون فيه ولا سيما المحامون الثلاثة منهم: (الرشودي والقرني والبصراوي) تقديم مذكرة إلى ديوان المظالم، يطالبون فيها بتطبيق نظام الإجراءات الجزائية، على أكثر من خمسين من الموقوفين المتهمين بالعنف، ممن وكلهم أو وكلهم أولياؤه وأقرباؤه، ويطلبون فيها التحقيق في معلومات تواترت عن تعذيب منهجي، فسجنهم ضربة إستباقية تحاول بها وزارة الداخلية ضرب كل من ينادي بفتح ملف حقوق الإنسان، وتطبيق الأنظمة العدلية التي أصدرتها الدولة، لأنها لا تريد محاكمة للمتهمين بالعنف، بحضور المحامين، وأمام شهود الله في أرضه المحامين وعدسات التصوير والإعلام الحر، ولديها ـ إذن ـ ما تحرص على إخفائه من تعذيب أو تلفيق، أو إصرار على انتهاكات لحقوق المتهم تفضي إلى الإخلال بشرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى.

ومعنى ذلك أن وزارة الداخلية تقول للرأي العام: المتهمون بالعنف بلا حقوق، فلا ينبغي لأحد أن يطالب بالضوابط العدلية لأي متهم منهم، لا في القبض ولا في التفتيش ولا في التحقيق، ولا في مواصفات التوقيف والسجن، ولا أن ينبس ببنت شفة، ليشير إلى المعلومات التي تواترت عن تعذيب منهجي في دور التوقيف والسجون.

ومعنى ذلك أن يد وزارة الداخلية طويلة وسلطتها مطلقة ـ والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة ـ وأنها إذن لا تعتبر ما انكشف من حوادث تعذيب أخطاء فردية، تحاول تجنبها، بل خطة منهجية مقررة، وأنها ستستمر في تجاوز الضوابط العدلية، التي أصدرتها الدولة، في القبض والتفتيش معاً، وسيستمر جنودها في اقتحام البيوت من دون أمر قضائي مكتوب، ولا رقيب قضائي عدل ولا حسيب، يطمئن الناس إلى أن موظفيها مخولون بالتفتيش والقبض، وبأنهم يزاولون القبض والتفتيش ويكتبون محضر المضبوطات، ويقتحمون البيوت، ملتزمين النظام، وأن عليهم مراقبة قضائية، تضمن العدل، وعدم التجاوز وتلفيق التهم.

ومعنى ذلك أنها لا تريد أن تطمئن الناس إلى أن من أخلَّ بضوابط العدل والإنصاف، عرضة للمساءلة العلنية، أمام ديوان المظالم أو غيره. لكي لا تزاول جهات القبض أعمال التفتيش والقبض وكتابة محاضر المضبوطات، واقتحام البيوت، والتحقيق والإدّعاء معاً، من دون فصل بين وظيفتي القبض والتحقيق ومن دون رقابة ومحاسبة وضمانات قضائية.

ومعنى ذلك أنها لا تريد رقابة قضائية، تحمي كل من يطالب بحقوقه، أو وكيل أو محام، يطالب بحقوق موكله، أو بحقوق الناس التي قرّرها النظام، وستكيل له التهم الجنائية جزافاً، كاقتناء السلاح، وحيازة المخدرات أو استعمالها، ودعم الإرهاب، ومحاولة تجاوز الطوق الأمني، والتهم الأخلاقية، عبر الفاسدين المندسّين في ثياب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإدارة المخدرات والشرطة، وتعتقلهم في سجون الجنايات والمخدرات وتوقيف الشرطة المخصص للجنايات والمخدرات!!. إن غياب المساءلة والمراقبة والمحاسبة، القضائية خصوصاً والشعبية عموماً، يجعل أي سلطة مطلقة تتصور أنها هي الشريعة والقانون، لا تسأل عن ما تفعل وهم يسألون.

إن الداخلية عندما تجمع بين القبض والتحقيق والادعاء؛ إنما تمارس سلطة مزدوجة، لا تضمن فيها العدالة، وكونها السلطتين: سلطة التفتيش والقبض وضبط الموجودات، وسلطة التحقيق والإدّعاء، بيديها أو بإشرافها، فضلا عن طواعية أغلب القضاة لها، ولا سيما في المحاكمات السياسية، مدخل من مداخل تلفيق التهم، من أجل تبرير القبض، ومدخل من مداخل إعتماد إعترافات الإكراه، الناتجة عن سلب الإرادة أو الاختيار. وهذا يسهم في انتهاك العدالة، وفي النهاية يضر بمصداقية الوزارة نفسها، أمام الرأي العام، ويخل بنزاهة القضاء ويضر بسمعته وكرامته أمام الرأي العام، ويضعف من كونه الملاذ الذي يعيذ المتهمين والضعفاء والمهمشين، من بطش الأقوياء ونزعات الهوى.

الثاني: إن من الأمور المقطوع بصحتها، أن الموقوفين التسعة كانوا يتدارسون سبل تفعيل ثقافة الدستور والمجتمع المدني، وأنهم كانوا يقومون بنشاطهم علناً، وكانوا يتصلون مع أخوانهم في الرياض والمنطقة الشرقية، فلم يكن لديهم ما يخفونه.

الثالث: وقد انطبع في أذهان عدد من المهتمين بالإصلاح السياسي، هو أنهم كانوا يتدارسون أفكاراً من آليات المجتمع المدني، كفكرة (الميثاق الوطني الإسلامي) وفكرة (حزب الدستور الإسلامي) وفكرة (لجنة الحريات والحقوق الأساسية)، من أجل أن يعرضوا المسودّة على عدد من الإصلاحيين.

ومن الأمور المقطوع بصحتها؛ أنهم جعلوا (مرجعية) هذا النشاط خطابات وبيانات دعوة الدستور والمجتمع المدني، وأهمها خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وخطاب (نداء وطني للقيادة والشعب معا: الإصلاح الدستوري أولاً)، وخطابات المطالبة باستقلال القضاء، وحقوق الإنسان، وخطاب معايير جمعيات المجتمع المدني الأهلية. وهذا أمر طبيعي لأنهم شاركوا في تلك المبادرات في صياغتها وتوقيعها، وترسيخها في الرأي العام. وهي المطالب الوطنية السلمية، التي وقعها المحتسبون من الفقهاء وأساتذة الجامعات والمهتمون بالشأن العام،

وقال عنها خادم الحرمين الشريفين ـ عند لقائه بالأربعين منهم ـ ما معناه (رؤيتكم مشروعي، وأعتبركم جنودي).

وهذا السبب أقرب إلى المعقولية، لأن المشتهر بين دعاة المجتمع المدني، أن التسعة الموقوفين من ناشطي تيار المطالبة بشرطي البيعة الشرعية: العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، الذين يسعون إلى تأصيل الدستور والمجتمع المدني على مبادئ العقيدة الإسلامية، وإنشاء خطاب إسلامي يلتزم بالمبادئ، ولكنه يجدد فقه الوسائل.

وسواء عبر النشطاء التسعة عن مبادئ السياسة الشرعية، بصيغتها الأصلية: البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى، وبمصطلحات مألوفة في كتب السياسة الشرعية ـ عند فقهائنا الأقدمين ـ أو بمصطلحات مألوفة في علم السياسة والقانون الحديث، كالدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان أو الميثاق وغيرهما، فإن المضمون واحد.

وعندما دخل مصطلح الدستور والمجتمع المدني في اللغة الشعبية الدارجة، نشط فقهاء وزارة الداخلية، في رميه بالعلمانية، فلما ضبط بوصفه: الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، نشطوا في رميه بالعصرانية، فلما بين تأسيسه: تيار المطالبة بشرطي البيعة الشرعية العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، لم يبق إلا طعن أصحابه من الخواصر.

الرابع: من الواضح لكل من يربط بين أجزاء الصورة المتناثرة، أن الداخلية تريد أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وأنها ضاقت بالمحتسبين من دعاة المجتمع المدني ذرعاً، وتريد قمعهم، وقمع موجة ١٤٢٣هـ، بالأساليب التي قمعت بها حركة دعاة المجتمع المدني المحتسبين أعوام ١٤١١ ـ ١٤١٥هـ، من تعذيب وسجن واضطهاد. كما جرت عادتها ـ بإجهاض وتشويه كل نشاط سلمي واعٍ حقوقي يطالب الدولة بما هو من صلب الحكم بما أنزل الله، من عدل ومساواة وتعددية وحرية وشورى وكرامة، وبتطبيقها ما أصدرته من قوانين، أو ما وقعت عليه من مواثيق دولية وإسلامية وعربية.

ويندرج في هذا المسار قمعها أي نوع من التجمعات والمبادرات السلمية الأهلية ومحاولات تشويهها أمام الرأي العام، كما وقع تجاه إعتصامات نساء الجوف وبريدة السلمية المطالبة بتطبيق الأنظمة التي أصدرتها الدولة على أزواجهن وأبنائهن من المعتقلين.

الخامس: أن الوزارة ـ أيضاً ـ وقد قامت بحملة إعلامية عبر أجهزة الإعلام الخفية والجلية، كما جرت عادتها على نشر اتهاماتها الموقوفين، بما فيها من إساءة للسمعة والعرض، من دون ضوابط عدلية، وأغلب مؤسسات الإعلام ـ وكلها رسمية أو مدعومة رسمياً ـ تردد ما في بياناتها، على أنها حق مبين، فتسهم في إطلاق التهم، وتشويه الأعراض، وكأنها الدولة والقانون والشريعة معاً. وأهل الإعلام المؤمنون والغافلون؛ ينقلون بيانات وزارة الداخلية، وكأن دعاواها هي الحقيقة، وكأنها هي (الدولة)، وينسى الجميع أنها جزء من (الحكومة)، وليست هي الحكومة، وأن (الحكومة) جزء من (الدولة)، وليست هي الدولة.

وينسى أغلب الناس أنه لا يصح أن يتكلم كلمة الفصل باسم الدولة في قضايا التهم السياسية إلا القضاء، وأنه يجب على القضاء نشر أحكامه، أمام الرأي العام، مسببة معللة، مبنية على خلاصة دفاع المتهمين، مذيلة بتوقيع القضاة. فالعلانية والشفافية من ضمانات استقلاله عن الأهواء والتخرص والضغوط، لأن القاضي ناظر للشعب، وليس ـ كما يتصور بعض القضاة القساة ـ وكيلاً عن الحاكم، ينفذ أوامره.

وتريد ـ وزارة الداخلية ـ أن تثبت في أذهان الرأي العام غير المستنير أنهم أصوليون يؤيدون العنف، ويمولونه في العراق وفلسطين، وتريد أن لا يذكرهم الناس إلا مقترنين بوصف العنف والإرهاب، ومن أجل ذلك لن تسمح لهم بتوكيل محامين ولا بالمثول أمام قضاة عدول عدالة شخصية وموضوعية للتحقيق، فإن من السذاجة أن نتوقع أنها ستسمح لهم بمحاكمة علنية، فقد قمعت المحامي الدكتور باسم عالم، وآذته كثيرا ومنعته من السفر، لأنه طالب لهم بمحاكمة علنية، لأنها لا تريد أن يتكرر نموذج محاكمة دعاة الدستور والمجتمع المدني الثلاثة، سنة ١٤٢٦(٢٠٠٦م) الذي تسبب في تعرية القضاء أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

السادس: جريمتهم أنهم يسهمون في خلخلة شرعنة الإستبداد والظلم وأسلمتهما: لأن الوزارة ـ وقد درج خطابها على احتكار مفهوم الإسلام، لقمع العدل والشورى، وللانفراد بالأمة ـ هالها أن ينتشر خطاب إسلامي جديد يجسد مفهوم البيعة على الكتاب والسنة، بآليات ووسائل حديثة، وأن يتبلور تيار الدستور والمجتمع المدني، بصورة لا يمكن فيها قذفه بالعلمانية، ولا يمكن وصف إسلامييه بالعنف والتطرف والتخلف، لاسيما أن انتشاره، عندما يوصف بالإسلامي، برهان على أن دعاة الإصلاح الوطني بلوروا خطاباً للإصلاح السياسي، يراعي الخصوصية الإسلامية، وينبثق من الشريعة الإسلامية.

والفقهاء وعلماء الشريعة، عندما يرجعون إلى أصول دينهم، وينبذون البدع السياسية، سيكتشفون أن تطبيق شروط البيعة على الكتاب والسنة؛ بوسائل يستدعيها واقع الدولة الإسلامية الحديثة، يبرز ما في العقيدة السياسية في الإسلام؛ من مفاهيم العمل السلمي والمواطنة والعدل والتعددية والحرية والشورى وحقوق الإنسان وحقوق المتهم واستقلال القضاء، وكون الحاكم وكيلا للأمة وعرضة للمحاسبة والمراقبة الشعبية، بدلاً من كونه وكيلاً عليها، لا يحاسبه إلا الله. وأن مبدأ سلطة الأمة في تحري مصالحها، لا يتشخص إلا من خلال التجمعات المدنية الأهلية، ومن خلال عرفائها (مجلس النواب) في تشريع الآليات والقوانين، التي تجسّد مبادئ الشريعة ومقاصدها، وكون الأمة أدرى بمصلحتها، بدلا من أن يكون ولي الأمر أدرى بالمصلحة. وكون القاضي ناظرا للأمة، بدلا من اعتباره وكيلاً لولي الأمر.

وقد أسهم النشطاء التسعة في صياغة ونشر خطاب تنوير إسلامي عقيدي أصولي، يجدد فقه السياسة الشرعية، ويخلخل خطاب الفقه السياسي المتخلف.

ووزارة الداخلية حريصة على أن تحتكر تمثيل الإسلام من خلال فتاوى مشائخ لا يتمتعون ببصائر سياسية، وتظن أنه يمكن أن تقول اليوم عن دعاة تيار الدستور والمجتمع المدني الإسلامي: إنهم إرهابيون أو داعمون للإرهاب أو مسجونون على ذمة قضايا غير سياسية، وأنه يمكن أن تشوههم ـ كما شوّهت أعضاء لجنة حقوق الإنسان الشرعية، سنة ١٤١٤هـ ـ في الداخل بأنهم علمانيون، وفي الخارج بأنهم أصوليون يخادعون الناس بخطاب حداثي للعودة بالناس إلى القرون الوسطى!

السابع: وهدفها ـ أي وزارة الداخلية ـ شلّ النشطاء من تيار المطالبة بشرطي البيعة الشرعية العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان) السلمي، عن تفعيل فكر المجتمع المدني عموما، وقد ظهر ـ مؤقتاً ـ في شل توقيعات بيان (معالم في طريق الملكية الدستورية/ دولة الدستور الإسلامي/ دولة العدل والشورى) الصادر بتاريخ ١٤٢٨/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١م.

وما يعرفه الناس من سير هؤلاء التسعة، من خلال مقولاتهم وتصرفاتهم؛ أنهم متنورون سياسياً ودينياً، ملتزمون بمنهج الإصلاح الجزئي السلمي ـ الذي يرى الدخول في الدولة بدلاً من الخروج عليها.

وأنهم لا يرون العنف وحمل السلاح أسلوباً مناسباً. ولكنهم يطالبون القيادة بالإلتزام بشرطي البيعة: العدل والشورى.

الثامن: كيف تحوّل ضرب المحتسبين إلى مكاسب: غير المستبصرين في وزارة الداخلية يظنون أن عقارب الساعة ترجع إلى الوراء، وأن النهر يمكن أن يرجع القهقرى، لكن الرأي العام المستنير بدأ يتكاثر، واليوم غير الأمس، فعام ١٤٢٨هـ غير عام ١٤١٤هـ محلياً وإقليمياً وعالمياً.

فكل خطوة اليوم لضرب قوى المجتمع المدني، تنتج مكاسب حقيقية استراتيجية، أضعاف الخسائر العاجلة والمتوهمة، متى كان العمل السلمي منبثقا من وعي بشروط الإصلاح الخمسة: الهدف هو: المطالبة بشروط البيعة (أو الدستور الإسلامي وحقوق الناس)، والأسلوب هو: العمل السلمي الجماعي العلني، والاستعداد للسجون، ومحامون يدافعون وإعلاميون ينقلون الصورة. وقد ظهر نموذجه في قيام نساء القصيم بالاعتصام، لمطلب حقوقي بأسلوب سلمي حضاري حقوقي، عندما طالبن بالتحقيق في معلومات تواترت، عن تعذيب أكثر من ١٠٦، من معتقلين نقلوا من سجن بريدة إلى سجون الرياض، نجحن رغم إطلاق التهم جزافا عليهن وسجنهن.

وثقافة الاعتصام، نموذج يشق طريقا غير معبد يخرج قضية المجتمع المدني من الانحصار في المجتمع النخبي، إلى المجتمع الشعبي. وبها يبدأ النهر السلمي والحقوقي يحفر مجراه، ليعبر المجتمع بشرائحه وفئاته المستضعفة والمظلومة عن مطالبه وهمومه وشكاواه، عبر آليات سلمية هادئة.

وعرف الناس المستنيرون أنهم يكسبون بالاعتصام في الميادين والأسواق، مئات أضعاف ما يكسبونه عبر الخطابات والأوراق، لاسيما خطابات التذلل والاستجداء السرية والفردية والشخصية. ولعل المستبصرين في وزارة الداخلية عرفوا أن أي ضربة لفعاليات المحتسبين في المجتمع المدني لن تدفعها إلى الإحباط، أو القفز فوق الأسوار، كما توهم غير المستبصرين فيها، بل إلى مزيد من الجهاد السلمي والفعالية والانتشار، وكل ضربة جديدة صارت تقوية، ولا نريد أن نقول: بدأ السحر ينقلب على الساحر.

ثالثا: نطالب بإطلاق سراحهم للاعتبارات التالية:

فلنفترض في توقيف وزارة الداخلية إياهم حسن النية، وأنها وقعت في اشتباه، عندما اعتقلت التسعة من نشطاء تيار المطالبة بشرطي البيعة الشرعية العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، السلمي، ولنفترض غض الطرف عن حرمانهم من حقوقهم، في القبض والتفتيش وضبط الموجودات، وفي الإتصال بذويهم وزيارتهم، وفي توفير سجن تعويق لا تضييق فيه ولا تعذيب، وفي حرمانهم من حقوقهم في توكيل محامين، وفي المثول بين يدي قضاة عدول، عدالة شخصية وموضوعية، وأنها تطبق النظام الذي يتيح لها التوقيف، ما لا يزيد عن ستة أشهر.. فها هم ـ الآن/ تاريخ بدء توقيع البيان الاثنين– ١٤٢٨/٠٨/١٤(٢٠٠٧/٨/٢٧) ـ زاد إيقافهم شهرا على الحد الأقصى (ستة أشهر) للإيقاف دون محاكمة.

من أجل ذلك نناشدكم ـ يا خادم الحرمين ـ المبادرة بإطلاق سراحهم، للأسباب التالية:

الأول: أن مشاركتهم الجادة المعلنة في الأنشطة السبعة عشر، ولا سيما توقيعاتهم على خطابات المجتمع المدني بدءاً من (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وخطاب (نداء وطني للقيادة والشعب معا: الإصلاح الدستوري أولاً)، وفي المطالبة باستقلال القضاء، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان والمتهم ومواصلتهم هذا المشوار، برهان واضح للعام والخاص على أنهم لا يخرجون عن الثوابت الأربع التي كرّسها تيار (الدستور والمجتمع المدني وحقوق الإنسان)، السلمي: وهي الإسلام والوحدة الوطنية والأسرة السعودية (في إطار إلتزامها بشروط البيعة) والمجتمع المدني السلمي.

الثاني: من الناحية الفكرية في فقه السياسة الشرعية، فإن إنشاء جمعية أو ميثاق وطني أو حتى حزب يلتزم بالبيعة على الكتاب والسنة، ويطالب بتعزيز شرطيها: العدل والشورى، حق من حقوق الناس المشروعة، بل واجب على القادرين، لأنه داخل في إطار التعاون على الأمر بالمعروف السياسي. إن اجتماعهم من أجله إنما هو دليل على مشروعية نشاطهم، ونصحهم الأمة والقيادة.

فمن المعروف عند فقهاء السياسة الشرعية: أن البيعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، عقد لازمه شرطان: العدل والشورى بأن لا يصدر الحاكم في قراراته المهمة إلا عن شورى أهل الرأي والعقل والفضل والنبل، الذين تثق بهم الأمة فتفوّضهم وتقدّمهم ليكونوا هم أهل العقد والحل من عرفاء وأعيان وفقهاء.

والشرطان هما التعبير الموجز المركز لقيام الدولة بالحفاظ على مقومات الأمة، وهذان الشرطان أساس مشروعية أي دولة كما قال الفقهاء رحمنا الله وإياهم عن عمر بن عبد العزيز: إنه لم يصبح حاكماً شرعياً إلا عندما شاور وعدل. ووجوب إلتزام الدولة بشرطي البيعة الشرعية، من مسائل الإجماع بين الفقهاء ـ طوال العصور، منذ العصر الأموي، وقد قرر ذلك الأئمة الأربعة ومن تلاهم كابن تيمية وإبن عطية والنووي والماوردي والقاضي الفراء.

الثالث: الناحية العملية: وإذا كانت الداخلية لا تهتم بالناحية الشرعية والحقوقية الفكرية؛ فإنها من الناحية العملية باعتقالهم وقعت في خطأ سياسي، له ما بعده. فمثل هذه التصرفات توحي للناس بعقم وسائل الإصلاح الجزئية السلمية المتدرجة وتزيد الإحتقان وتشيع الإحباط وتسهم في تراكم الفساد، وتحفز على الإنفلات وتغذي تيار الإصلاح الشامل وتيار العنف معاً. ومن الناحية الواقعية العملية ـ أيضاً ـ لا يمكن القضاء على مكونات العنف وبواعثه إلا بتنشيط تيار المجتمع المدني السلمي، وتشجيع مبادراته التي تلتزم بالإصلاح الجزئي السلمي المتدرج، وتبرز المطالب الوطنية، بخطاب سلمي واع سياسيا متنور دينيا هادئ، يعمل على الدخول في الدولة، بدلاً من الخروج عليها، ويطلب بإصلاحات دستورية متدرجة، لأن قيام الدولة بإنشاء آليات متدرجة لتجسيد مبدأي العدل والشورى هو الأسلوب الأمثل لصلاح العباد والبلاد، والأسلوب الإستراتيجي الوحيد للقضاء على عوامل نشوء العنف والعنف المضاد.

الرابع: ولنفترض أنهم يفكرون في إنشاء (حزب الدستور الإسلامي)، أو (الميثاق الوطني الإسلامي) والداخلية ـ تلقائياً ـ لن تسمح بإنشاء تجمعات للمجتمع المدني، ومن أجل ذلك حاصرت أعضاء (جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي)؛ فإنه يمكنها رفض ذلك الحزب من دون اعتقال، لا سيما وأن اعتقال الناس على ما ينوون فعله؛ تصرف يفتقد المشروعية، في أي قانون بشري عادل، فكيف يجوز في القانون الإسلامي؟.

الخامس: يا خادم الحرمين، إن السبب الحقيقي لاعتقالهم هو أنهم من نشطاء (جمعية ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان) التي بادر مساعد وزارة الداخلية للشئون الأمنية، عندما علم بتوقيعهم، وإزماعهم كتابة خطاب إلى خادم الحرمين الشريفين، فأبلغ أعضاءها عن طريق الأستاذ عصام بصراوي وآخرين، أنكم تأمرونهم بعدم إرسال الخطاب، ولم يصدّق أعضاؤها أن صاحب مبادرة (المشاركة

الشعبية) يرفض حتى أن يرسل إليه الخطاب، وأصر بعض الأعضاء - كالدكتور موسى القرني والشيخ سليمان الرشودي والأستاذ عصام البصراوي - على إرسال الخطاب، وواصلوا نشاطهم الثقافي. وكان طلب عشرة منهم الإذن لهم بمسيرة، هو القشة التي قصمت ظهر البعير، فاستدعاهم وزير الداخلية نفسه وتوعدهم بالسجون.

وقد نفّذ وزير الداخلية وعده، متحاشيا مخالفة شعار خادم الحرمين الشريفين: سأضرب بسيف العدل هامة الظلم؛ وشعار المشاركة الشعبية، اللذين مقتضاهما أنه لن يسجن أحد من دعاة المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ولا سيما الذين عرف خطابهم بأنه سلمي إسلامي هادئ متدرج. ومن أجل ذلك فبرك غير المستبصرين في الوزارة إشاعة دعم العنف، لقمع نشطاء (جمعية الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان)، لكي لا يفكر آخرون من دعاة المجتمع المدني في إنشاء جمعيات ثقافية.

السادس: هؤلاء التسعة بالخصوص من أبرز نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وأي دولة تنتهك حقوق دعاة حقوق الإنسان، فإن انتهاكاتها لحقوق غيرهم أفظع وأكثر، وأنتم مسئولون - ياخادم الحرمين - أمام شعبكم وأمام ضميركم أولاً، وأمام الله يوم القيامة أخيراً عن إيقاف هذه الانتهاكات، التي تواصل طعن دعاة السلم الأهلي وحقوق الإنسان في الخاصرة. وإطلاق سراحهم رسالة منكم واضحة تبيّن للناس كافة أنكم لا تسمحون بكيل التهم جزافاً، ولا سيما كيلها للذين يبرهن تاريخهم ونشاطهم على خلافها.

رابعاً: وإن لا فنطالب بتوفير ضمانات القضاء النزيه وأهمها علانية المحاكمة:

هذه هي الحقيقة التي يعرفها المتابعون لمسيرة الإصلاح من خلال مواقفهم وأقوالهم، فإذا كان لدى الداخلية قرائن على ما تدّعيه بأنهم يدعمون ويمولون أهل العنف الذين يحملون السلاح للمطالبة بشروط البيعة: العدل والشورى والدستور الإسلامي، فلماذا تتأخر عن تقديمهم إلى محاكمة علنية، تلتزم فيها - كما يلتزم القضاء - بالإجراءات العدلية التي تضمن الإنصاف، التي أقرّها الإسلام، من قبل أن تصبح شرعة عالمية، وقعت عليها المملكة، مع كافة دول العالم. ومن أهمها:

الأول: أن يكون سجن كل متهم بأي تهمة مهما كانت شرعياً، فالسجن في الإسلام إنما هو للتعويق عن السعي في الأرض وليس للتضييق والتعذيب، وإنتاج العاهات النفسية والعقلية والجسدية، وأن تسمح وزارة الداخلية، لجهات مراقبة حقوق الإنسان، سواء أكانت هذه الجهات رسمية كهيئة حقوق الإنسان، أو شبه رسمية كلجنة حقوق الإنسان أو هيئات شعبية تطوعية محتسبة، بالتأكد من انطباق المواصفات الشرعية، على سجن المساجين والموقوفين على العموم.

والدليل على ذلك ما عايشه بعضنا أو شاهده أو تأكد منه في (مركز شرطة بريدة الجنوبي)، و(مركز شرطة بريدة الشمالي)، وسجن (المخدرات)، و(سجن وزارة الدفاع) من إخلال كبير فظيع بالمواصفات الشرعية لدور التوقيف والسجون، مما يبرهن على أنها صارت محاضن لإنتاج العاهات الجسدية والنفسية والأخلاقية والإنتحار والجنون.

الثاني: أن يكون التحقيق بين يدي قضاة عدول تتوافر فيهم ضمانات القضاء النزيه المستقل شخصية وموضوعية، وأن تستقل هيئة التحقيق والادّعاء العام من إشراف وزير الداخلية، بتسمية رئيسها (النائب العام) وربطه برئيس مجلس الوزراء مباشرة، كما هو معروف في جميع دول العالم اليوم، لضمان قوّتها وحيادها، واستقلالها عن التأثر بسلطات القبض والتوقيف والإعتقال ولضمان قيامها بدورها الرقابي على وزارة الداخلية، وعلى السجون على الخصوص، ولإثبات مصداقيتها وصحة كونها سلطة قضائية.

الثالث: أن يتاح لكل متهم أن يوكل محامياً يختاره بنفسه، فالسجن أيا كان - فضلاً عن الإنفرادي - يسلب الإرادة والاختيار، وكل محاكمة لأي موقوف من دون محام فهي باطلة قطعاً، كما دلت الأدلة الشرعية، وكما نصّت الضمانات الدولية التي وقّعتها الدولة. ووزارة الداخلية عندما لا تتيح لكل متهم محامياً أو وكيلاً، لا تريد تحقيقاً عادلاً.

الرابع: أن يتاح لكل متهم محاكمة علنية يحضرها الجمهور: شهود الله في أرضه، فكل محاكمة سياسية سرية باطلة في قانون الشريعة والطبيعة معاً، لأن القاضي الذي يلوذ عن العلانية في الغرف المغلقة - في المحاكمات التي أحد طرفيها الحكومة - فيحجب شهود الله في أرضه عن حضورها، لا يريد أن يحاكمه الرأي العام إذا قسا، أو ركب الهوى، فهو يخشى من حكم الرأي العام عليه، فسرّيتها أقوى دليل على فسادها بل بطلانها، وأقوى دليل على تغييب الشعب، الذي هو المكلّف بحفظ الشريعة والعدل، كما أشار إبن تيمية، ومخالفة متعمّدة صريحة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين في علانية القضاء، في مجامع الناس، ولذلك أحرق الخليفة عمر بن الخطاب دار أبي موسى الأشعري، لما قضى فيها تاركاً الأماكن العامة التي يغشاها الجمهور.

الخامس: أن يلتزم القضاة بمسطرة محددة لعبارة تطبيق شرع الله في التعامل مع المتهمين أيا كانت تهمهم، ونناشد القضاة - وفقنا الله وإياهم - أن لا يركنوا إلى الهوى ومطاوعة ضغوط الوزارة، فللتعامل مع المتهمين أيا كانت تهمهم قواعد مقررة عند عموم الفقهاء وضوابط لا مجال فيها للإذعان للضغوط ولا لتخبط الإجتهاد من دون مسطرة.

السادس: ينبغي لوزارة الداخلية وموظفيها - هدانا الله وإياهم - أن يلتزموا بالإجراءات والآليات التي نصت عليها اللوائح والأنظمة العدلية، فتلك هي البرهان على التزام الدولة تحكيم شرع الله، فالدولة لم تصدر هذه النظم إلا ليكون موظفوها أول من يحترمها. وينبغي لوزارة الداخلية أن تعقد دورات تدريبية لموظفيها على شروط القبض والتفتيش وضبط المضبوطات، التي أولها أن يكون هناك أمر قضائي بالتفتيش وأن يكون ثمة مراقبة ومشاركة قضائية وشهود قضائي وشهود عدول على المضبوطات، لكي تسد منافذ الهوى والتجاوزات والتخرصات، لكي لا تتحول أجهزة المباحث والشرطة إلى إشاعة الرعب والخوف بين الناس بدلاً من الأمن.

الثامن: ينبغي أن تفتح الدولة ملف حقوق الإنسان، للتحقيق في الإنتهاكات التي بين سبعة منا أهم أنواعها في خطابهم: (نطالب بفتح ملف حقوق الإنسان ومقاضاة وزارة الداخلية) المرسل إلى خادم الحرمين (بتاريخ الأربعاء: ١/٠٤/١٤٢٨ـ١٨/٤/٢٠٠٧). وتسمح للناس أفراداً وجماعات بالتظلم من الأجهزة البوليسية والقضائية، وينبغي إلغاء قانون أعمال السيادة، الذي شلّ ديوان المظالم عن كشف التجاوزات ولا سيما البوليسية والقضائية.

التاسع: ينبغي للدولة المبادرة بإنشاء محكمة عدل عليا شرعية دستورية تسمح للناس أفراداً وجماعات بالتظلم من أجهزة الدولة ليتمكن المتضررون من تقديم ما لهم من تظلم ضد المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان، أيا كانوا سواء أكانوا في أجهزة الشرطة والمباحث أم الإعلام، أم القضاء، ممن يمارسون التعذيب أو يتسترون عليه، أو ينشرون التهم جزافاً لتشويه السمعة، أو يقيمون محاكمات سرية، أو لا يضمنون للمتهم اعترافاً شرعياً، أو يجرون محاكمات من دون حضور وكيل، أو يصدرون أحكاماً قاسية لا تتناسب مع الجرائم، ولا سيما عقوبات التعزير، أو

أحكاماً على مجرد التهمة، أو يخلون بمعايير نزاهة القضاء عموماً.

خامسا: السجن من ميادين جهاد تيار الدستور والمجتمع المدني وحقوق الإنسان السلمي:

تريثنا إصدار هذا البيان حتى توضع مصداقية وزارة الداخلية على المحك أمام الرأي العام، لتثبت صدق دعاواها، بتطبيق القواعد العدلية، التي أصدرتها الدولة، للإعتقال والقبض والتحقيق والمحاكمة. ولكنها ـ كالعادة ـ ضربت بالأنظمة التي أصدرتها الدولة عرض الحائط. وكان التريث مفيداً لكي لا يتّهم البيان بتعقيد الموقف وتصعيده وإغلاق المجال أمام مساعي الوسطاء من فقهاء وأعيان وأساتذة جامعات ومهتمين بالشأن العام، في إطلاق سراحهم، ولكنها لم تستجب لأي شفيع. ورغم رجائنا إطلاق سراحهم منذ أول يوم، فقد كنا مقتنعين بأنهم ثابتون صابرون يتطلعون إلى المشاركة في الجهاد السلمي منذ سنين، وأنهم يحسون أن السجن أفضل طريق لنشر (دعوة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي)، وقد أسهمت محنتهم، في دعم هذا التيار بما يلي:

الأول: عرف الناس مزيداً من هذه الأسماء والرموز المجاهدة جهادا سلميا يطالب بشرطي البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم: العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان) وهذه المحنة تقدّم للأمة مزيداً من رموز هذا التيار، كما قال تبارك وتعالى: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)، ولا سيما أنهم في ذاكرة الناس إنما سجنوا لأنهم يتدارسون فكرة إنشاء (حزب الدستور الإسلامي).

الثاني: أغلبهم تجاوز الستين سنة، ويعاني من الشيخوخة وضعفها وأمراضها العديدة، وإيقافهم ضرب مزيداً من القدوة الحسنة للشباب والكهول من دعاة الدستور والمجتمع المدني، بأنه لا رسوخ للتيار الإصلاح الدستوري السلمي من دون الإخلاص لوجه الله والصدق في الإيثار والتضحية، والبصيرة السياسية، والتهيؤ لدخول السجون، بل والرغبة في نيل الشهادة، وصدق الله العظيم: (ألم. أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لايفتنون، ولقد فتنا الذين من قبلهم، فليعلمن الله الذين صدقوا، وليعلمن الكاذبين، من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت، إنه هو السميع العليم، ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه، إن الله لغني عن العالمين)، لاسيما وقد سرى في الناس من أخبار صبرهم ما يثلج الصدور.

الثالث: وكشف إيقافهم للرأي العام مزيداً من الأدلة على أن وزارة الداخلية لا زالت تستخف بعقول الناس، ولا سيما منذ سنة ١٤١١هـ(١٩٩٢م) وتمعن في تشويه سمعة أي تيار يطالب بشرطي البيعة: العدل والشورى (الدستور والمجتمع المدني وحقوق الإنسان)، بتهم جنائية ملفقة، كحيازة السلاح، وتهم أخلاقية، وتهم المخدرات، أو تسجنهم في أماكن مخصصة للمخدرات (توقيف فهد العريني السبيعي مثلاً)، وتهم دعم الإرهاب العالمي مالياً (التي طالت هؤلاء الدعاة)، وتهم البدعة والضلالة.

الرابع: شاهد الرأي العام مزيداً من الأدلة على أن وزارة الداخلية لا تفرق بين كافة الأطياف من نشطاء الدستور والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، فكلهم ـ في ميزانها ـ الوجه الآخر للإرهاب والعنف، سواء كانوا لبراليين أم إسلاميين. وفائدة ذلك أن يوطنوا أنفسهم على مواجهة التهم الملقاة جزافاً والملفقة كالجنايات والمخدرات وحيازة السلاح والأفخاخ الأخلاقية بثبات وهدوء أعصاب، ليتعاونوا ويتنبهوا لسياستها: فرق تسد، وليثبتوا أمام أنواع الأذى النفسي والجسدي والمالي والأسري، ولكي لا يتنازلوا عن الاحتساب السياسي والإداري، استجابة لأمر الله (وأمر بالمعروف وانه عن المنكر، واصبر على ما أصابك، إن ذلك من عزم الأمور).

الخامس: إيغال الأجهزة البوليسية في الإعتقال، وإطلاق التهم جزافاً، ينبه المسئولين في المباحث والشرطة، والقضاة من ـ الواقفين ـ في هيئة الادعاء العام، أو الجالسين ـ في المحاكم ـ إلى مراقبة الله وتحري الإنصاف، لحماية حقوق الأفراد الموقوفين والسجناء، والتزام الأسلوب الشرعي للقبض والتفتيش والمضبوطات، ولمواصفات السجون، وحقوق السجين، وللتحقيق وللإقرار. وإلى التثبت التام من صحة الاعترافات بأن لا يحققوا ـ فضلاً ـ عن أن يحكموا على أي شخص لم تتح له الحكومة كافة الحقوق التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية، ووقعت عليها الدولة، ضمن الأمم المتحدة، أو الدول الإسلامية والعربية، كحقوق الإنسان وحقوق المتهم وحقوق الموقوف والسجين، ومعالم إستقلال القضاء السبعة، ووثيقة مناهضة التعذيب.

ونذكّر المخلين بشروط العدالة، يوما أخروياً يقول الإنسان فيه: (هلك عني سلطانيه)، ويوما دنيوياً ـ قد يرونه بعيدا ونراه قريباً ـ يفتح فيه ملف حقوق الإنسان في هذا البلد، ويقدّم المتهمون بالإخلال بالعدالة إلى محاكمات علنية، أياً كانت مواقعهم سواء أكانوا في سلك أجهزة البوليس والشرطة أم القضاء أم غيرهما.

السادس: ويذكّر الموقعون هذا الخطاب العلماء والفقهاء والأعيان وأهل الثقافة والإعلام، وعموم الرأي العام بأن تشويه دعاة القسط والشورى، سنّة من سنن الله المطّردة، لم يستثن الله منها الأنبياء، فكيف يستثني غيرهم، لكي لا تنطلي عليه التهم التي تحاول شلّ مصداقية المحتسبين الشعبية. ونناشد أهل الخير دعمهم معنوياً ومالياً ـ لأنه من الجهاد بالمال وهو أهم مصارف الزكاة، ولا سيما المفصولين والمحرومين من رزقهم في بيت مال المسلمين ورزق أولادهم وأهليهم، لكي لا يتقاعس المطالبون بالقسط، فتتمادى أجهزة القمع، في الوصاية على الأمة وإذلالها ونهب أموالها، وإشاعة الفساد فيها، فالإستبداد السياسي منبع كل فساد في الأخلاق والتربية والتعليم والاقتصاد.

وفي الختام يشد الموقعون على يدكم يا خادم الحرمين، وفق الله مسعاكم إلى تعزيز شرطي البيعة على الكتاب والسنة، بإقامة معالم الدولة الدستورية، وأعانكم على ضرب هام الظلم بسيف العدل، ويذكرون أن خفوت صوت العنف في عهدكم، دلالة أكيدة على ارتباط الأمن بالعدل وارتباط العنف بالظلم، طرداً وعكساً. وهي ملاحظة أشار إليها عمر بن عبد العزيز رحمنا الله وإياكم وإياه في إحدى رسائله لعماله، ألهمكم الله السير على منواله، ويدعون كافة أركان القيادة، والمجتمع الرسمي والأهلي، إلى عون خادم الحرمين وعون ولي عهده، في تسريع خطوات الإصلاح السياسي. وصدق الله العظيم: (يا داوود! إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله).

الموقعون:

١ ـ د. إبراهيم بن صقر المسلم، الأحساء، أستاذ جامعي في الوراثة/ ٢ ـ ابتهاج عبد الكريم رضوان، جدة، ربة منزل/ ٣ ـ ايمان حسن محمد مختار، مكة/ ٤ ـ أحمد ناصر الدوسري، الدمام، أعمال حرة/ ٥ ـ أسامة سعود مختار الهاشمي، جدة/ ٦ ـ أشرف مقبل الزيد، الجوف/ ٧ ـ أفراح عبد العزيز الفهيد، بريدة/ ٨ ـ أنس عبد الرحمن صديق، جدة، كاتب بالمحكمة/ ٩ ـ إيلاف عبد الرحمن صديق، جدة، معلمة/ ١٠ ـ إيمان عبد

الرحمن الشميري، جدة/ ١١ ـ بدر بن عبد الرحمن بن إبراهيم الموزان، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ١٢ ـ بدرية صالح العميريني، بريدة، زوجة المعتقل عادل الخالدي/ ١٣ ـ تركي بن سعود بن محمد المواش، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ١٤ ـ ثامر عواض سعيد الطويرقي، الدمام، ممثل مبيعات ومن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ١٥ ـ ثمر محمد ثامر المرزوقي، الرياض، كاتب/ ١٦ ـ جديس عبد الرحمن عبد الله الحسين، الرياض/ ١٧ ـ جميل بن صديق، جدة، إداري بالخطوط السعودية، متقاعد/ ١٨ ـ حسناء علي الزهراني، جدة، زوجة المعتقل الدكتور سعود الهاشمي — ماجستير تاريخ حديث/ ١٩ ـ حصة عبد الله الفهيد، بريدة، أم المعتقل عبد الله الشايع/ ٢٠ ـ حصة فهد الفهيد، بريدة، أم المعتقلين عبدالله وحمود الصايل/ ٢١ ـ حنان بن صديق، جدة، ربة منزل/ ٢٢ ـ حنان بنت صالح العثيمين، الرياض، ربة منزل/ ٢٣ ـ خالد بن أحمد الناصر، الدمام، موظف ومن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٢٤ ـ خالد بن سليمان العمير، الرياض، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٢٥ ـ خالد بن محمد بن محمد الصبان، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ٢٦ ـ خلود سليمان أبا الخيل، بريدة، زوجة المعتقل عبد الحميد النويصر/ ٢٧ ـ خيرية ياسين سقا، جدة/ ٢٨ ـ دلال صالح العميريني، بريدة، زوجة المعتقل مروان العمران/ ٢٩ ـ رائد عبد الرحمن صديق، جدة، إداري/ ٣٠ ـ رقية بن صديق، جدة، ربة منزل/ ٣١ ـ رقية موسى القرني، المدينة/ ٣٢ ـ زكريا مقبل الزيد، الجوف/ ٣٣ ـ سارة عدنان علي الزمزمي، مكة، طالبة جامعية/ ٣٤ ـ سامية سعيد عبد الجواد، جدة، ربة منزل/ ٣٥ ـ سجى وحيد علي مختار، جدة/ ٣٦ ـ سعد بن عبد العزيز المبارك، الرياض، ناشط في حقوق الإنسان/ ٣٧ ـ سفر عبد الرحمن صديق، جدة، طالب علمي/ ٣٨ ـ سفر ماجد الراشد، الجوف/ ٣٩ ـ سلمى أحمد محمد بايزيد، جدة، ربة منزل/ ٤٠ ـ سهل عبد الرحمن صديق، جدة، طالب هندسة/ ٤١ ـ سودة عبد الرحمن صديق، جدة/ ٤٢ ـ سوسن وحيد علي مختار، جدة/ ٤٣ ـ سياف ماجد الراشد، الجوف، إبن المعتقل ماجد حمدان الراشد/ ٤٤ ـ صالح سليمان الرشودي، بريدة، رجل أعمال/ ٤٥ ـ صفاء عبد الرحمن الشميري، جدة/ ٤٦ ـ صلاح الدين عبد الرحمن الشميري، جدة/ ٤٧ ـ عائشة سعود مختار الهاشمي، جدة/ ٤٨ ـ د. عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك، الأحساء، مدرس الفقه المالكي/ ٤٩ ـ عبد الرحمن بن حامد الحامد، بريدة، محاضر في الاقتصاد الإسلامي/ ٥٠ ـ عبد الرحمن بن علي حركاتي، المدينة، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٥١ ـ عبد الرحمن عوض الزهراني، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ٥٢ ـ عبد الرزاق مختار، جدة/ ٥٣ ـ عبد العزيز الفقهاء، جدة، أخصائي نفسي/ ٥٤ ـ عبد العزيز بن محمد الوهيبي، الرياض، محام وكاتب في الفكر الإسلامي/ ٥٥ ـ عبد العزيز بن محمد آل رشود، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ٥٦ ـ عبد العزيز عبدالرحمن أبو سيف الجهني، المدينة، معيد بكلية المعلمين ومن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٥٧ ـ عبد القادر بن صديق، جدة، محاسب بالخطوط السعودية متقاعد/ ٥٨ ـ د. عبد الله الحامد (أبو بلال)، الرياض، أستاذ جامعي سابق في جامعة الإمام/ ٥٩ ـ د. عبد الله الصبيح، الرياض، أستاذ علم النفس الاجتماعي في جامعة الإمام/ ٦٠ ـ عبد الله موسى القرني، المدينة/ ٦١ ـ عبد المحسن بن علي بن موسى العياشي، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ٦٢ ـ عبد المحسن حليت مسلم، جدة، شاعر/ ٦٣ ـ عبدالله احمد عبدالله ال علي، جدة، طالب جامعي ومن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٦٤ ـ عدنان بن صديق، جدة، إداري بالطيران المدني/ ٦٥ ـ عزة سعود مختار الهاشمي، جدة/ ٦٦ ـ علي عبد الرزاق مختار، جدة، موظف/ ٦٧ ـ عمرعبد الرحمن الشميري، جدة/ ٦٨ ـ عمرو عبد الرزاق مختار، جدة، طالب جامعي/ ٦٩ ـ عيسى الحامد، بريدة، ناشط في حقوق الإنسان/ ٧٠ ـ غادة عدنان علي الزمزمي، مكة، طالبة جامعية/ ٧١ ـ فاطمة بن صديق، جدة، ربة منزل/ ٧٢ ـ فاطمة ربيع هادي، المدينة/ ٧٣ ـ فاطمة محمد مختار، جدة/ ٧٤ ـ فاغية عبد الرحمن صديق، جدة، ربة منزل/ ٧٥ ـ فالح مقبل الزيد، الجوف، شقيق المعتقل هاني الزيد/ ٧٦ ـ فهد بن عبد العزيز العريني السبيعي، الرياض، مدير مدرسة/ ٧٧ ـ فهد سليمان أباالخيل، بريدة، موظف/ ٧٨ ـ فوزان محسن عوض الحربي، الرياض، مهندس ميكانيكي/ ٧٩ ـ قتيبة ماجد الراشد، الجوف/ ٨٠ ـ لولوة على المذن، بريدة/ ٨١ ـ لولوة محمد الدرع، بريدة، أم معتقل وزوجة معتقل/ ٨٢ ـ لينه عبد الرحمن الشميري، جدة/ ٨٣ ـ مؤمن وحيد علي مختار، جدة/ ٨٤ ـ مؤيد الهديب التميمي، الرياض، طالب قانون/ ٨٥ ـ د. متروك الفالح، الرياض، أستاذ علوم سياسية بجامعة الملك سعود/ ٨٦ ـ محمد بن حديجان الحربي، الرياض، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٨٧ ـ محمد بن صالح البجادي، بريدة، رجل أعمال وناشط في المجتمع المدني/ ٨٨ ـ محمد بن صديق، جدة، مهندس بالتحلية/ ٨٩ ـ محمد سعود مختار الهاشمي، جدة/ ٩٠ ـ محمد عبد الرحمن الحريري الزهراني، الجبيل، شاعر مستقل/ ٩١ ـ محمد عبد الله الأحمري، الدمام، مهندس مدني/ ٩٢ ـ محمد علي بن محمد بن حويل، الرياض، مهتم بالشأن العام/ ٩٣ ـ د. محمد فهد القحطاني، الرياض، أستاذ جامعي متخصص في الاقتصاد السياسي/ ٩٤ ـ محمد مقبل الزيد، الجوف/ ٩٥ ـ محمد موسى القرني، المدينة، ابن المعتقل الشيخ الدكتور موسى القرني/ ٩٦ ـ محمد وحيد علي مختار، جدة/ ٩٧ ـ مريم سعود مختار الهاشمي، جدة/ ٩٨ ـ مسفر بن صالح الوادعي، الرياض، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ٩٩ ـ معتصم وحيد علي مختار، جدة، رجل اعمال/ ١٠٠ ـ ملاك عبد العزيز الشايع، بريدة/ ١٠١ ـ منال صالح العميريني، بريدة، زوجة المعتقل خالد السعوي/ ١٠٢ ـ منصور سالم غثيان العوذة، الجوف، من نشطاء المجتمع المدني/ ١٠٣ ـ منى حسن محمد مختار، مكة، مديرة مدرسة/ ١٠٤ ـ منى محمد السلمان، بريدة، زوجة المعتقل محمد المذن/ ١٠٥ ـ منيرة سليمان السكاكر، بريدة/ ١٠٦ ـ منيرة عبد الله المفيريعي، بريدة/ ١٠٧ ـ مهنا بن محمد الفالح، الجوف، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ ١٠٨ ـ مي عبد الرحمن الطلق، بريدة، زوجة المعتقل عبد الملك المقبل/ ١٠٩ ـ نجلاء عبد الرحمن الشميري، جدة/ ١١٠ ـ نوا عبد الرحمن صديق، جدة، طالبة جامعية/ ١١١ ـ نواف رشيد جبر الجهني، المدينة، طالب جامعي/ ١١٢ ـ نواف عبد الرحمن حمود القديمي، الرياض، صحفي/ ١١٣ ـ نور بن صديق، جدة، ربة منزل/ ١١٤ ـ نورة علي الفهيد، بريدة، أم المعتقل عبد العزيز الفهيد/ ١١٥ ـ هاشم عبد الله الرفاعي، جدة، طالب جامعي/ ١١٦ ـ هاني سالم عوض حسينون، ينبع، من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ١١٧ ـ هدى عبد الله العريني، بريدة، زوجة المعتقل أحمد الخضيري/ ١١٨ ـ هيلة ابراهيم الحسني، بريدة، إبنة معتقل/ ١١٩ ـ هيلة سليمان السحيم، بريدة، أم المعتقل هاني الفهيد/ ١٢٠ ـ د. وجنات عبد الرحيم ميمني، جدة، زوجة المعتقل الدكتور عبد الرحمن الشميري/ ١٢١ ـ وحيد علي مختار، جدة، موظف/ ١٢٢ ـ وليد سامي أبو الخير، جدة، متخصص في أصول الفقه ومن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان/ ١٢٣ ـ يوسف سعود مختار الهاشمي، جدة/ ١٢٤ ـ يوسف مقبل الزيد، الجوف.

محاكمة عبد الله الحامد

الإصلاحي الذي لا يهدأ تفانياً

سعد الشريف

عبد الله الحامد، أستاذ الأدب المقارن السابق في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، يعد أحد أبرز الرموز الإصلاحية في المملكة. بدأ نشاطه الإصلاحي العلني منذ تشكيل (لجنة الحقوق الشرعية) في مايو ١٩٩٣، وخضع للإعتقال مرات عدّة على خلفية المشاركة في التوقيع على عرائض تطالب بالإصلاح الديني والسياسي، ثم عاود نشاطه في يناير ٢٠٠٣ حين شارك في التوقيع على وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، وهي أول وثيقة وطنية ضمّت أكبر طيف سياسي وإجتماعي وفكري في المملكة، وواصل نشاطه الإصلاحي بكتابة العرائض الإصلاحية بالتعاون مع رموز إصلاحية وطنية من مختلف التيارات السياسية والفكرية في البلاد.

وخاض الدكتور الحامد نقاشاً حامياً مع وزير الداخلية الأمير نايف بحضور جمع من الإصلاحيين من أجل سحب عريضة (الملكية الدستورية). وأقدمت بعدها بأيام قليلة أجهزة الأمن، أي في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤، على إعتقال مجموعة من الرموز الإصلاحية الناشطة وكان من بينهم الى جانب الدكتور عبد الله الحامد الإصلاحي الوطني محمد

محاكمة الحامد بمثابة مجابهة سياسية بين التيار الاصلاحي والحكومة، والمواجهة القانونية بين القضاة والمحامين كانت بظلال سياسية

سعيد الطيب، والدكتور متروك الفالح، والأستاذ الشاعر علي الدميني، والناشط السياسي نجيب الخنيزي، وعدنان الشخص وآخرين.

بقي الحامد في المعتقل مع الدكتور متروك الفالح والشاعر علي الدميني بعد رفضهم التوقيع على تعهّدات بعدم مزاولة أي نشاط سياسي إصلاحي، أو الإدلاء بتصريح أو إجراء مقابلات لوسائل الإعلام الخارجية. وقد طال أمد الاعتقال، حتى وصول عبد الله العرش الذي وقع تحت ضغط من حليفه الأميركي فقرر على الفور إبلاغ الأمير نايف بالإفراج عنهم بدون تعهّدات خطيّة منهم.

واصل الإصلاحيون نشاطهم، وكتبوا عن مظلوميتهم، ونشروا بيانات تتحدث عن مشروعة المطالب الاصلاحية التي بشّروا بها ودعوا إليها، كما في رسالة الدكتور متروح الفالح المفتوحة الى منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني في العالم، وكتاب الاستاذ علي الدميني عن تجربته في السجن. الدكتور الحامد رفع وتيرة المطالبة بأن وضع ما يشبه بلائحة إتهامية ضد وزارة الداخلية وضد شخص الأمير نايف الذي حمّله مسؤولية ما وقع عليهم من ظلم ومعاناة.

ألحق الحامد تلك العريضة ـ اللائحة، بعريضة مماثلة صدرت في الأول من شهر رمضان المبارك وشارك في التوقيع عليها أكثر من مائة وخمسين شخصية إصلاحية وإجتماعية وثقافية وإعلامية، وتدور حول موضوعي: حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، بالتأكيد على قضية المعتقلين التسعة من الاصلاحيين الذين لا يزالوا قيد التوقيف بعد أن تجاوزت وزارة الداخلية المدة القانونية لتوقيفهم.

من جهة ثانية، ساهم الدكتور الحامد في تحريك قضية المعتقلين التسعة عبر تشجيع عوائلهم بالمطالبة بالإفراج عنهم أو محاكمتهم بصورة عادلة، فقامت زوجات المعتقلين بتنظيم إعتصام أمام سجن المباحث في بريدة من أجل الضغط على الحكومة السعودية، فقامت السلطات الأمنية باعتقال النسوة، أما الدكتور الحامد فكان نصيبه المحاكمة.

وفي الثامن من سبتمبر جرت محاكمة الدكتور عبد الله الحامد، وأخيه عيسى الحامد في محكمة مدينة بريدة بتهمة تحريض نساء المعتقلين على الإعتصام ومحاولة إختراق الطوق الأمني الذي فرضته المباحث العامة في منطقة القصيم عند تطويقها لمنزل المواطنة ريما الجريش، إحدى المعتصمات أمام سجن المباحث في بريدة. وبخلاف



ما أشيع عن أن المحاكمة ستكون علنية الا أنها كانت مغلقة وخضعت لرقابة مشددة.

وفي تصريح لمحامي نشط وإصلاحي لوكالة رويترز في الرابع من سبتمبر فإن الحامد وشقيقه تلقيا أمراً بالمثول أمام محكمة لمواجهة اتهامات من بينها تحريض النساء على الاحتجاج. وقال خالد العمير الممثل القانوني للرجلين إنهما تلقيا أمراً قبل ثلاثة أيام للمثول أمام المحكمة لمواجهة إتهامات بتحريض النساء على تنظيم إعتصام ومحاولة إختراق طوق أمني. وأضاف العمير أن عقوبة الرجلين في حالة إدانتهما غير معروفة ولكنها قد تصل إلى السجن لمدة عام على الأقل.

واحتجز الحامد عدة أيام في يوليو الماضي مع نساء تجمعن خارج مكاتب أمن الدولة في بريدة للمطالبة بمحاكمة ازواجهن أو الإفراج عنهم وللشكوى من سوء المعاملة في السجن. وقالت وزارة الداخلية آنذاك أن الحامد وشقيقه إخترقا طوقاً أمنياً حول منزل احدى المحتجات. وقد حكم على الحامد عام ٢٠٠٥ بالسجن سبع سنوات لإدانته باتهامات بالتحريض وتحدي الأسرة المالكة.

وفي قضية المحاكمة الأخيرة، فإن خلفية التهمة الموجّهة للحامد تعود الى قيامه بالحضور

لمنزل السيده ريما الجريش أثناء التفتيش بصفته وكيلاً شرعياً لزوجها محمد الهاملي، المعتقل منذ مايزيد عن الثلاث سنوات. وقد ترافع عن المتهمين كل من الاصلاحي والبروفسور متروك الفالح، والاستاذ خالد العمير بصفتهما وكيلين عن الدكتور عبد الله الحامد وأخيه عيسى.

وكما كان متوقعاً، فقد كانت المحاكمه بمثابة مجابهة سياسية بين التيار الاصلاحي والحكومة، وبحسب بعض المراقبين فإن المواجهة القانونية بين القضاة والمحامين كانت ذات ظلال سياسية واضحة، حيث أراد منها الاصلاحيون أن تكون محاكمة لوزارة الداخلية وتدابيرها القمعية ضد الإصلاحيين وعرض أجندة الاصلاح السياسي.

وكانت المحكمه برئاسة القاضي ابراهيم بن عبدالله الحسني القاضي في المحكمه الجزئيه في بريده المعروف عنه بأنه من أسوأ القضاة والمشهور بأحكامه المتشدده التي تفتقد للإجراءات النظاميه. تجدر الإشارة الى أن إثنتين من النساء المعتصمات أمام إمارة منطقة القصيم، وهو امتداد للإعتصام الأول الذي حدث أمام سجن المباحث الذي يحاكم الدكتور عبدالله الحامد بشأنه هن من عائلة القاضي الحسني الذي يحاكم الدكتور الحامد بتهمة تحريض النساء، وكذلك الشخص المقبوض عليه الآن لدى المباحث والمتهم بإحضار بعض النساء لمكان الإعتصام هو أيضا من عائلة القاضي الحسني، إضافة إلى قرابة هذا القاضي لبعض المعتقلين الذي حدث الإعتصام لأجلهم.

وقد كان متوقعاً أن يكون، كما هو تقدير الاصلاحيين عموماً لما سيجري، هدف المحاكمة هو (الإنتقام) من الحامد واخيه لانهما شاركا مع آخرين في ارسال خطاب الى الملك عبدالله بن عبد العزيز (عددوا فيه تجاوزات في وزارة الداخلية لحقوق المتهم والسجين).

وعقدت الجلسة الأولى أمام محمكة بريدة التي تقع على مسافة ٣٢٠ كلم الى الشمال من الرياض، وكانت الجلسة مغلقة. وبحسب لائحة الاتهام، التي وجهت الى عبد الله وعيسى الحامد تحريض النساء على الاعتصام (لاثارة الفتنة والفوضى) و(التدخل في مهام قوى الامن في وضع كان يمكن أن يشكّل خطراً). وطلب الادعاء العام عقوبة (شديدة ورادعة) بحق الرجلين إلا انه لم يكن ممكنا معرفة العقوبة المطلوبة بالتحديد.

إنسحاب الأمير طلال وصمود الإصلاحيين

ما إن أعلن الأمير طلال بن عبد العزيز عن نيّته تشكيل حزب سياسي بالمملكة بهدف كسر (إحتكار السلطة من جانب بعض أعضاء الأسرة المالكة)، حتى بادر الدكتور عبد الله الحامد وعدد من الإصلاحيين بترحيبهم بدعوة الأمير طلال واستعدادهم للإنضمام الى الحزب.

وجاء في تصريحات خاصة لموقع (إسلام أون لاين) على شبكة الإنترنت في السادس من سبتمبر، ترحيب الدكتور الحامد بدعوة الأمير طلال على أساس أن يكون (الحزب أرضية تسمح لجميع السعوديين بالتعبير عن وجهات نظرهم، وأن يشاركوا في اتخاذ القرار). وأشار الحامد الى أن (هناك عدداً من الأمور المشتركة بين الحركة الإصلاحية في المملكة وخاصة الدعاة إلى الملكية الدستورية وما يدعو إليه الأمير طلال). وأشار الحامد الى أن حركة الأمير طلال في الستينيات وظهور ما يسمّى بـ (الأمراء الأحرار)، كانت حركة (فوقية وليست شعبية، لذا تم وأدها بسهولة، أما الآن فالوضع مختلف فهناك تحرّك شعبي، ولكن نحتاج الى مساندة فوقية)، على حد قوله. ولفت الحامد الى (هناك اتجاهاً في الأسرة المالكة بدأ يدرك أن الحكم بعصا من حديد يضرّ أكثر مما ينفع، يبدو أنهم تنبهوا إلى خطورة القمع بعد أن تسرّبت حكايات عن تعذيب منهجي في السجون). وشدد الحامد على ضرورة وجود آلية عملية لإبراز فكرة الحزب. وتساءل (هل يستطيع الأمير طلال بالفعل إنشاء حزب سياسي أم لا؟، لا بد أن نعرف أولاً هل هذه التصريحات نوع من التنفيس أو الاحتجاج أو تبرئة الذمة؛ لذا اتصلت بمكتب الأمير طلال حتى أتبين حقيقة الأمر، ولكن وجدته مسافرًا للخارج).

ولكن لم يمهل الأمير طلال من توسّم به خيراً وإصلاحاً طويلاً، فقد أعلن من القاهرة وبعد يومين من دعوته تراجعه عن فكرة تشكيل الحزب السياسي،

حصد الأمير طلال تأييدات مجانية من الإصلاحيين لتوظيفها في معركته داخل العائلة المالكة، في مقابل ارتجاجات إعلامية آنية

وخذل من أحسن الظن به كما في كل مرة يطلق زوبعة في فنجان العائلة المالكة لأغراض باتت معلومة، فإن التهميش الذي لحق به داخل مؤسسة الحكم يدفعه أحياناً لاستعمال مثل هذه الفرقعات التحذيرية التي يريد بها تنبيه غرمائه في العائلة بأنه يملك سلاحاً صوتياً قابل لأن يحمل في يوم ما حشوة تفجيرية.

وفيما يبدو، فإن الحامد شأن نفر من الإصلاحيين مازالوا يراهنون على شخصيات من داخل العائلة المالكة تنتفض لكسر إحتكار السلطة من قبل الجناح السديري الذي يعتبره الإصلاحيون عموماً معارضاً عنيداً للإصلاح، وهو الذي بيده مفاصل السلطة.

الإصلاحي خالد بن سليمان العمير، وهو أحد دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي وحقوق الإنسان اعتبر دعوة الأمير طلال (بالجريئة)، مشيرًا إلى أنها تنطلق من نفس القواعد التي تنطلق منها الحركة الإصلاحية في المملكة.

وعبّر العمير عن ترحيب الإصلاحيين بالانضمام لحزب الأمير طلال - في حال قيامه - (طالما الهدف واحد وهو بناء دولة مؤسسات ومحاربة الفساد، فالسعوديون بحاجة ماسة إلى مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب). وشدّد على ضرورة تضافر جهود الإصلاحيين للإعلان عن حزب معلن يعمل تحت سقف الدولة، ولكن الإشكالية الكبرى هي أن النظام يحظر إنشاء أحزاب سياسية.

واتفق الحامد والعمير على أن الأنشطة الإصلاحية التي زادت وتيرتها خلال هذا العام عبر إصدار سلسة بيانات إصلاحية، كان لها دور في زيادة الحراك السياسي والاجتماعي الذي شكّل محفزًا لكثير من التوجهات الإصلاحية داخل الأسرة المالكة بالإعلان عن نفسها. ويعتقد العمير بأن الأسرة المالكة مليئة بالأمراء الإصلاحيين، ولكن العرف السياسي يمنعهم من الإعلان عن أنفسهم.

إصلاحيون آخرون اعتبروا إنسحاب الأمير طلال على وجه السرعة وتخليه عن دعوته قد أحدثت ضرراً بالغاً بالحركة الإصلاحية، فقد نجح الأمير في الحصول على تأييدات مجانية من الإصلاحيين تمكّنه من المتاجرة بها وتوظيفها في معركته داخل العائلة المالكة، في مقابل إحداث خلخلة داخل بنية الصف الإصلاحي الذي لم يجن سوى ارتجاجات إعلامية غير ذات قيمة، بل قد تترك أثراً سلبياً على تعاطي الإصلاحيين مع بعضهم في قضية لم تعد بحاجة الى استعارات رمزية من أجل شرعنة وجودها أو تفعيلها شعبياً وسياسياً.

وقد تبين من (زلزال) طلال أنه لم يكن سوى غضبة شخصية وآنية كرد فعل على تخفيض موقعه داخل مجلس العائلة حيث كان يحتل الموقع الثالث وأصبح في الموقع الرابع، بعد أن حلّ الأمير سلمان، حاكم الرياض، مكانه، وهو ما اعتبره خطوة أولى لإقصائه تدريجياً عن الحكم، وحقه في توارث العرش باعتباره إبناً لإبن سعود، بل قد يحرمه في المستقبل أيضاً من إختيار ولي العهد للملك القادم، وهو الذي نجح في إقناع الملك عبد الله بعدم تعيين نائب ثانٍ عنه، وأن يجعل الأمر متروكاً لكل الأجنحة بالتشاور من أجل كسر احتكار الجناح السديري للحكم في المستقبل. ولكن الملك عبد الله خذل أخاه هذه المرة، حين تم تخفيضه في مجلس العائلة، فقرر اللجوء الى خياره المفضّل في مثل هذه الخلافات أي إطلاق التصريحات الناريّة، حيث بات بهذه الطريقة قادراً على إحداث دوي لإسماع أخوته إحتجاجه ومطالبه.

إذاً، لا يجب التعويل كثيراً على تصريحات الأمير طلال، وخصوصاً في موضوع الإصلاح السياسي، فله من التصريحات ما يكفي والتي تتعارض جملة وتفصيلاً مع مشروع الإصلاح كما يراه ويأمله الإصلاحيون.

ماذا لو اكتشف أولياء أمور قتلى نهر البارد أن هناك...

خديعة برائحة الدم

السعودي عبدالرحمن اليحي (طلحة) كان عضو مجلس قيادة (فتح الإسلام) وقد قتل في المواجهات، والسعودي أبو الحارث عضو كبير في الهيئة الشرعية للحركة، والسعودي عبدالله بيشي كان القائد العسكري السابق لتنظيم فتح الإسلام، وهناك مجموعة قياديين سعوديين ميدانيين شاركوا في معارك نهر البارد وقتلوا خلالها

سامي فطاني

متى يكشف الجيش اللبناني عن أعداد السعوديين وأدوارهم في معركة نهر البارد؟ سؤال كان جمهرة من اللبنانيين والعرب والمواطنين في المملكة أيضاً بانتظار إجابة شافية عنه، خصوصاً وأن التباساً مقصوداً بدأ يلقي بظلاله منذ بداية المعارك في ٢٠ آيار/ مايو الماضي حول هوية المقاتلين العرب، والسعوديين على وجه خاص. فالبيانات كانت تتضارب في الأيام الأولى حول دور السعوديين في حوادث عين علق، والتفجيرات في شطري بيروت الغربي والشرقي، وكذلك الإكتشافات المتلاحقة للمفخخات وأبرزها في بار الياس في منطقة البقاع، واعتقال سعوديين يحملون جوازات أوروبية مزوّرة، والمشاركة النوعية في مناوشات طرابلس وضواحيها، وصولاً الى تفجيرات في مناطق الجنوب ضد قوات اليونيفيل.

لم تشأ مخابرات الجيش اللبناني البوح بكل أسرار جماعة (فتح الإسلام) ريثما تمسك بكل خيوط القضية وذيولها، فيما كانت مصادر السلطة اللبنانية وكذلك المسؤولين السعوديين يدلون بتصريحات محفوفة بالغموض والشك في أهدافها. فقد أطلق وزير الداخلية الأمير نايف تصريحاً في بداية المعارك نفى فيه أن تكون هناك مشاركة سعودية في صفوف فتح الإسلام، في وقت كان الغضب اللبناني قد بلغ ذروته لأن غدراً وقحاً قد لحق بأفراد الجيش شاركت فيه أطراف محسوبة على السلطة اللبنانية من قوى الأمن الداخلي، وتنفيذ عناصر من (فتح الإسلام)، وصادق رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة على تصريح الأمير نايف، إلا أن حقائق الأرض كشفت عن وجود سعوديين بين قتلى (فتح الاسلام) في أولى المعارك، ما دفع السفير السعودي عبد العزيز خوجه للتصريح بوجود أربعة قتلى سعوديين في نهر البارد.

بيد أن ما ضاعف في حراجة الموقف هو تحرّك عوائل القتلى السعوديين الذي نفروا الى بيروت بحثاً عن مصير أبنائهم، وقيل حينذاك أن تنسيقاً يجري بين أجهزة الأمن اللبنانية والسفارة السعودية لجهة إستلام جثث القتلى. ولكن لم يغلق الملف عند هذا الحد، فقد كان نهر البارد يفيض على مدار اليوم بمعطيات على قدر كبير من الأهمية والخطورة، سيما وأن التقارير التي نشرت لاحقاً في الصحافة الأميركية والأوروبية تثير فضولاً متعاظماً للبحث عن حقائق أخرى، إذا وضعت في سياق مخطط كان يراد تنفيذه في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

أخبار الاعتقالات والقتلى من السعوديين في جماعة (فتح الإسلام) كانت محرّكاً إضافياً للتوغّل في (فضيحة) يراد تطويقها، وزادت عليها نكهة خاصة نتائج التحقيقات مع موقوفين سعوديين جاؤوا لحرب لا يدركون حدودها الجغرافية ولا السياسية، وكان ذلك باعث شقاء ليس لهم فحسب، بل لعوائلهم الذين كانوا يتسقطون أخبار أبنائهم الذين اكتشفوا لاحقاً أنهم قد وقعوا تحت تأثير خديعة من جهة ما كيما يكونوا طعماً للموت.

ومنذ أن كشف النهر غطاءً كان مسدلاً عليه لإخفاء المعلومات، وبان فساد الطبخة التي لم تمكث طويلاً رغم كل الإمكانيات التي رصدت لها، لم يعد هناك من خيار سوى (لعبة اللوم) وتقاذف الإتهامات والرمي بكرة النار بعيداً حيث تصيب شررها من تشاء. تنصّل المخططون من مسؤولية (الرعاية) فقابلهم المنفذّون بقدر كبير من الوقاحة في السير على خط الموت المجاني، فيما كانت تعمل أجهزة إستخبارات عربية بمساعدة لبنانية على تهريب عناصر نافذة في جماعة (فتح الإسلام) قبل أن تقع في قبضة الجيش اللبناني، من أجل استكمال التحقيقات واكتشاف المزيد من الحقائق المغيّبة.

الصحافة السعودية، هي الأخرى وقعت تحت ضغط الحقائق الصادمة التي بدأت تروج في لبنان عن مشاركة السعوديين، فأجرت مقابلات مع أولياء أمور الضحايا الذين خسروا أبنائهم في معارك بائسة، ودفعت ببعض الاعلاميين والحقوقيين المحليين لمزيد من البحث عن حقيقة وطبيعة مشاركة السعوديين في صفوف (فتح

الإسلام)، وقد كشف أحد خبراء الجماعات المسلّحة عن وجود ثلاثمائة سعودي في لبنان، فيما تحدث بعضهم عن تمثيل نوعي داخل تنظيم (فتح الاسلام)، أما الناطق الرسمي بإسم الهيئة الوطنية لحقوق الانسان فكشف عن أن السعوديين الذين إنضموا الى صفوف التنظيم قد بيعوا بقيمة ثلاثة آلاف دولار الى جماعة في لبنان، دون أن يذكر تفاصيل عن طبيعة الصفقة ومن هي الأطراف الضالعة في هذه العملية، ولأية أهداف.

على أية حال، فإن نفي المشاركة السعودية قد تبدد سريعاً، وانتقل الحديث إلى مرحلة أخرى تدور حول حجم التمثيل ودوره، إذ لم يعد مقبولاً الإستهانة بمشاعر أهالي الضحايا الذين يستقبلون جثث أبنائهم عبر مطارات المملكة، وهم الذين أفصحوا عن ثأر للكرامة من خديعة برائحة الدم عبر مقابلات مع الصحف المحلية حين تساءلوا عن الجهة التي أوعزت إليهم بالهجرة الخادعة الى (دار حرب وجهاد) لم يسمعوا عنها ولم تطأها أقدامهم من ذي قبل.

وبالرغم من أن حقائق كثيرة قد تم إخفاؤها، وترضيات كثيرة قد تمت من أجل لملمة الموضوع مع أولياء أمور القتلى، والتفافات أيضاً كثيرة قد جرت من أجل تبديل الهوية الجغرافية للموت، حيث تم تسجيل القتلى السعوديين في نهر البارد على أنهم شهداء الجهاد في العراق، إلا أن ما تكشّف حتى الآن يبدو كافياً لطرح تساؤلات حول الضالعين في الخديعة، وقبل أن تثوى الحقائق مع أجساد القتلى. ويمكن الجزم في القول بأن ثمة من تواطأ على صنع حقيقة أخرى غير تلك التي رسمتها مواجهات نهر البارد، بالرغم من أن ما كشف عنه حتى الآن ليس بالقدر القليل، أو الذي يستهان به. فقد ارتسم على محيا أولياء أمور القتلى سؤال ملتهب: من جاء بأبنائنا الى نهر البارد كي يموتوا بطريقة تهوي لها هامات الرجال، وتنتكس فيها الكرامات، ولا يخرج منها المرء إلا بذل الخداع كما تشي عبارات نظرائهم في الوطن الذين غمروا المقاتلين والقتلى السعوديين في نهر البارد بعبارات ملؤها النكير والبراءة من فعل جلب إليهم عاراً لا يمحوه الزمن بسهولة.

إنتهى القتال في مخيم نهر البارد، بعد أن قضي على غالبية عناصر (فتح الإسلام)، وإعتقال كثير منهم، وفرار قسم آخر، وبذل المتورّطون أقصى جهدهم لوضع طوق حديدي على مصادر المعلومات، من أجل تعميم رواية ليس لها من دماء ودمار المخيم نصيب سوى التوظيف السياسي والاقتصادي غير النزيه.

استبق المتورّطون نتائج التحقيقات التي أجراها ـ ومازال ـ الجيش اللبناني، وأرادوا (ترسيم) رواية مبتورة، من أجل تعميمها وإغلاق الملف قبل أن تنشق التحقيقات عن رواية أخرى صادمة. فقد انبرى السفير خوجه في نهاية المعارك لتوجيه



تهمة الاساءة الى المملكة من قبل الإعلام، عبر تضخيم اعداد السعوديين وتصويرهم باعتبارهم قادة المعركة، وكأنه يلفت إلى حقائق كشفت عنها مصادر قضائية لبنانية وليس الإعلام كما أراد تصويره.

ما لم يشأ خوجه إلفات الإنتباه إليه، أن أولياء أمور القتلى السعوديين هم أول مصدر كشف عن حجم السعوديين ودورهم، حيث جاءوا الى بيروت على وقع حقائق دامية حين اكتشفوا أن أبناءهم

تنصّل المخططون من مسؤولية (الرعاية) فقابلهم المنفّذون بالانتحار الجماعي، فيما كانت استخبارات عربية ولبنانية تهرّب عناصرها

الذين خرجوا من ديارهم بقرار فجائي وفي أوقات متقاربة وعبر منافذ جوية خليجية من الامارات والبحرين ليصلوا الى بيروت ويتم نقلهم على وجه السرعة الى مخيم عين الحلوة للتدريب ثم الى مخيم نهر البارد للقتال. كل ذلك كان سيئه عند أولياء أمور فقدوا الولاية على أبنائهم، وكأن عناء التربية يحصده المقامرون بأرواح أبنائهم في معركة هزلية.

علي الوهابي الذي روى قصة معاناته النفسية بعد أن أسلم إبنه عبد الله (٢١ سنة) لثرى مقبرة النسيم (شرق الرياض) بعد أن استقبله تابوتاً من بيروت، يثير سؤالاً مثلثاً: كيف اقتنع إبنه الوديع المحبوب من كل من حوله وهو في عمر الزهور بأن يتركنا دون أن تظهر عليه أي ملامح تطرف، وأن يخضع لغسيل مخ وهو الذي نثق جميعاً في عقله ورشده؟ ولماذا تسمح السلطات الرسمية في بلادنا بالسفر لشاب صغير كهذا الى أي بلد من دون إذن ولي امره، في ظل الأوضاع المزعجة؟ ماذا يصنع إبني في نهر البارد؟ ويبقى علي الوهابي مهجوساً باللغز الأخطر: من هي الجهة التي أوعزت لإبني كي يموت هناك؟

قصة عبد الله دلباح الصيعري (٢٥ عاماً) كما رواها شقيقه حسن لصحيفة (الوطن) السعودية في الخامس من سبتمبر تكشف هي الأخرى عن معلومات هامة. فهذا الشاب من منطقة شرورة (جنوب المملكة) لم يكن يحمل سوى شهادة المرحلة المتوسطة، وغادر منزله في طريقه للإمارات عبر الطائرة ولم يكن معه سوى ٧٠ ريالاً فقط. وهنا السؤال كيف تمكّن شاب فقير من السفر الى الإمارات وهو لا يملك سوى سبعين ريالاً لا تكفي بالكاد لثلاث وجبات طعام، وأن ينتقل عبر الطائرة إلى لبنان ثم إلى نهر البارد، ما لم يكن هناك مصدر تمويل محلي وليس عصابة تنتظره في سوريا لتنقله الى لبنان، أو تبيعه الى جماعة (فتح الإسلام) بثلاثة آلاف دولار!

وبخلاف ما أصرّت عليه جهات رسمية وإعلامية سعودية وكذلك لبنانية من توجيه أصابع الإتهام لسورية باعتبارها الرقم الذي يقبل القسمة على أعداد زوجية وفردية معاً، فقد تم تلبيسها تهمة التواطؤ والتورّط في قضية استدراج المقاتلين العرب والسعوديين الى مخيم نهر البارد، وذلك كان إيغالاً ورسوخاً في تضليل الباحثين عن الحقيقة. فقد تبيّن لاحقاً أن هؤلاء استقلوا الطائرات من مطارات خليجية ووصلوا الى مطار رفيق الحريري في بيروت، وأضاف حجم التسليح ونوعيته لدى هذا التنظيم عنصراً مفزعاً للحقيقة المراد طمسها منذ البداية.

تنعت الأطراف جميعاً ذلك كله بـ (الخدعة)،

ولكن قلة تدرك الجهة التي مارست الخداع طيلة الشهور الماضية، ولا شك في أن هذه الأطراف مجتمعة أو متفرّقة تعرف الجهة تلك وسماتها، ولا شك أيضاً في أن مخابرات الجيش اللبناني تحتفظ بمعطيات كفيلة بحسم الجدل والغموض، ولم يكن تصريح رئيس استخبارات الجيش حول هوية (فتح الإسلام) باعتبارها إمتداداً لشبكة (القاعدة) تصريحاً هاوياً، وكذلك نفي علاقة الجماعة بأجهزة الإستخبارات السورية، الأمر الذي يعيد طرح الأسئلة الكبرى حول علاقة الجماعة بتيار المستقبل الذي يقوده سعد الحريري، وكذلك دور الأمير بندر بن سلطان وفريق ديك تشيني ومحمد دحلان (مستشار الأمن القومي الفلسطيني السابق)، وأطراف لبنانية أخرى في كل ما جرى بكل التطورات المعقدة التي صاحبت المعارك منذ اليوم الأول وحتى النهاية، بما يفتح أفق التحقيق على الوضع الأمني برمته في لبنان بما في ذلك ملف الاغتيالات.

التصريحات التي أطلقت بعد نهاية معارك نهر البارد لا ترقى الى مستوى تقديم شهادة براءة، ولا تبرير المشاركة السعودية في المعارك. إن ما يحاول السفير خوجه وضعه في سياق البراءة والتبرير حين الحديث عن حجم ضئيل للسعوديين لا يصلح دليلاً، فقد تكفّلت أطراف أخرى بالإفصاح عنه، وإذا ما ترك الجيش ونتائج التحقيق الذي يجريه مع الموقوفين دون تدخّل من أطراف لبنانية رسمية أو سعودية فحينئذ تكون للحقيقة سيادة التعبير عن نفسها بصورة كاملة. ما نقبله من السفير خوجه قوله أن (المشاركين مجموعة من الشبّان الصغار المساكين الذين غرر بهم) بحسب صحيفة (الحياة) في ٢٠٠٧/٨/٢٩. كما نقبل أيضاً قوله إننا (وجدنا بين المعتقلين والمتوفين شباباً لم يخضعوا لأي تدريب أو لتجربة قتالية سابقة).

أما عن نوعية التمثيل السعودي في تنظيم (فتح الإسلام)، فالمعلومات المؤكّدة المستقاة من مصادر (فتح الاسلام) نفسها تفيد بأن هناك سعودياً واحداً على الأقل في مجلس القيادة ممثلاً في مسؤول المقاتلين العرب عبد الرحمن اليحيى الملقب بـ (طلحة)، الذي قتل في شقة بمجمع (روبي روز) في شارع المئتين ومعه تسعة من المسلحين. وهناك عضو واحد على الأقل في الهيئة الشرعية للمجلس ممثلاً في أبو الحارث، وتضطلع الهيئة بإعداد المناهج وتدريسها، وإصدار الفتاوى والأحكام القضائية داخل التنظيم، ثم يأتي من بعدهم القادة الميدانيون أو قادة المجموعات، إضافة الى عبد الله بيشي، القائد العسكري السابق للتنظيم.

سؤال الكاتب الصحافي محمد الفال حول دور أجهزة إستخباراتية دولية ومحلية (وبصورة محددة أجهزة الإستخبارات الأميركية وحلفاؤها)



مخططو وممولو فتح الإسلام

يستحق التأمل، مستعيدا تجربة الأخيرة مع السعوديين في أفغانستان.

سؤال الحجم بقي دون إجابة حاسمة وسيبقى كذلك، لأن أعداد المقاتلين قد خضعت للعبة

كان الموت المهين في أقبح صوره يتجلى في نهر البارد، وكانت بشاعة المنقلب ترتسم على محيا أولياء أمور القتلى وسؤالهم: من قتل أبناءنا؟

سياسية وأمنية فور انكشاف طبيعة المخطط المراد تنفيذه في لبنان من قبل جماعات متطرّفة جرى تمويلها وتسليحها في وقت سابق. حاول الخوجه الذي يعد أول مصدر رسمي يتحدث عن حقيقة مشاركة سعوديين في القتال الدائر في مخيم نهر البارد بخلاف تصريح الأمير نايف الذي شكك بقوة في ذلك قبل يوم من تصريح خوجه، أن يكون أول من يعلن عن العدد الإجمالي للسعوديين في تنظيم فتح الإسلام وقال بأنه يتراوح بين ٣٦ و٤٠ شخصاً، من بينهم ٨ قتلى و١٣ معتقلاً ، وفي ذلك كلام طويل، لأن خوجه نفسه إعترف في الأيام الأولى بوجود أربعة قتلى وأن من قتل في شقة بطرابلس كانت تقطنها خليّة مؤلفة من خمسة أشخاص من بينهم أربعة سعوديين وقد قضوا جميعهم، وهؤلاء جميعاً إمتداد لعمليات (فتح الإسلام)، حيث كان العمل يجري على فك الحصار المفروض على مقاتلي التنظيم داخل المخيم. فأين ذهبت جثث القتلى السعوديين الآخرين طيلة الشهور الثلاثة من القتال، بالرغم من أن القضاء اللبناني ومستشفيات طرابلس وجمعية دفن الموتى قد أبلغت عن جثث سعوديين كانت تنوي دفنهم الا أن اتصالات من سفارات عربية حالت دون تنفيذ العملية بانتظار سحب الجثث ونقلها الى السعودية، إضافة الى ما تحدث عنه الجيش اللبناني في الأيام الأخيرة عن مقتل عدد من السعوديين قبل فرارهم.

تصريح المدير العام للأمن الداخلي في لبنان اللواء أشرف ريفي المحسوب على فريق السلطة في لبنان لصحيفة (عكاظ) السعودية بأن (عدد السعوديين الذين قتلوا أو اعتقلوا خلال المواجهات بين الجيش اللبناني وعناصر تنظيم فتح الاسلام لا يتجاوز ٢١ قتيلاً ومعتقلا من أصل ٤٢٤ سقطوا أو أعتقلوا خلال الاشتباكات التي استمرت اكثر من ثلاثة أشهر)، يصدر عن جهة غير ذات إختصاص، وغير محايدة، فضلاً عن كون الرقم متواضعاً الى حد كبير بما يجعله مشكوكاً، فيما ذكرت مصادر أخرى لبنانية بأن النسبة الأكبر من مقاتلي تنظيم (فتح الاسلام) البالغ عددها ما يربو عن ٤٠٠ شخص هي من السعوديين، وينتمون الى تنظيم (قاعدة الجهاد في بلاد الحرمين).

وبانتظار كلمة الفصل من الجيش اللبناني، فإن ما جرى في نهر البارد كان خديعة برائحة الدم، وسيبقى عوائل القتلى محرومين من الإجابة عن من وضع أبنائهم في محرقة البارد، ما لم يأت أحد المخدوعين الأحياء بنبأ عظيم. وقد نقلت صحيفة (الأخبار) البيروتية في العاشر من سبتمبر أن قادة فتح الإسلام يؤكدون أن حقيقة ما جرى موثقة و(أن المعلومات موثقة على أقراص مدمجة وستظهر حين الحاجة من حيث لا يدري أحد).

السعودية تحسم خيار القطيعة النهائية مع دمشق

كرة اللهب السعودية تتدحرج باتجاه الأسد

السعودية ألغت زيارة المعلم علناً بشكل مهين، ولم تندد باختراق الطائرات الإسرائيلية للأجواء السوريّة

يحي مفتي

كل حادث في المنطقة العربية بات قابلاً للاستخدام في تعميق الإنقسام العربي، وباتت عوامل الفرقة والخصومة تفوق بمرات عدة عوامل التوحّد والتقارب. فالخصماء يخوضون لعبة عبثية غير محكومة بقواعد أخلاقية ولا حتى عقلانية، فالغرائز المشيطنة تشحن طاقات هؤلاء الذين أصبحوا كمصارعين يعتركون بكل أنواع الأسلحة داخل غرفة بلا باب للخروج.

قليل من العقل وكثير من العناد والمكابرة والمصالح الضيّقة والشخصانية المتورّمة هي سمات الحركة الدبلوماسية العربية، يغذّيها إعلام منفلت من عقال السيطرة. وكما كان الوقت عاملاً ضدياً للسياسة العربية في حقب سابقة، فإنه بات الآن يمارس فعلاً تدميرياً.

خلاف الرياض ودمشق الذي بلغ درجة العداء المحكم، كان ينذر بكارثة سياسية إقليمية، بعد أن اشتعلت الأرض التي يقف عليها الطرفان، فلا مبادىء قومية تحول دون تمدد نطاق الخلاف، ولا مصالح مشتركة تضع حداً لتدهور سريع في العلاقات، ولا حتى مشاعر دينية تخفف من حدّة التمزق الخطير الذي أصاب الروابط التقليدية التي كانت تمثل الضمانة الأخيرة لبقاء الحد الأدنى من الإحساس المشترك بالشراكة القومية والدينية.

خلاف ندرك لحظة اندلاعه، ولم يعد خفيّاً على المراقب لمسيرة العلاقات بين دمشق والرياض. كان اغتيال رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥، لحظة اشتعال النار في رداء دمشق، وكان ضرّبة قاصمة للرياض بعد أن فقدت الساحة اللبنانية شخصية قطبية تمثّل الوجود الرمزي للسعودية في لبنان. وقد دفعت دمشق ثمن حادث لا يمكن الحكم عليه، بانتظار نتائج تحقيق اللجنة الدولية، فخرجت القوات السورية من لبنان بضغط من واشنطن والرياض معاً، واستعمل الملك عبد الله (إبان ولايته للعهد) لهجة بالغة القسوة ضد القيادة السورية، حين حذّرها من مغبة بقاء قواتها في لبنان على وقع تهديدات أميركية بالتدخل لإخراج سوريا من لبنان.

لم يضع الخروج العسكري السوري من لبنان حداً لخلاف دمشق مع الرياض، فقد بقي لبنان يسكب مادة شديدة الاشتعال على الخلاف، من خلال توجيه الاتهامات المتواصلة للنظام السوري في مسلسل الاغتيالات، بل أسرفت قوى لبنانية رسمية في خصومتها مع القيادة السورية الى أن أصبحت عاملا أساسياً في تعزيز القطيعة والانقسام بين الرياض ودمشق، على أساس أن التقارب بينهما مضرّ بمشروعها وأجندتها السياسية في لبنان.

وجاءت حرب تموز ٢٠٠٦ لتنقل الخلاف السعودي السوري الى العلن، حين شنّ الإعلام السعودي حرباً إعلامية ضد سورية بعد أن اختارت السعودية موقفاً مضاداً للمقاومة اللبنانية خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، وأصبحت سورية في مركز النقد المفتوح سعودياً ضد كل ماهو سوري، لا فرق بين الشعب والحكومة والثقافة والحضارة في سورية، فقد أصبحت الأخيرة موضوعاً يومياً في الإعلام السعودي، الذي أصبح حاضناً لخطاب قوى الرابع عشر من آذار في لبنان، بل أكثر من ذلك فقد تحوّل الى الترجمة العربية للسياسة الأميركية تجاه سورية وايران وحزب الله وحماس.

الإعلام السوري الضعيف حجماً قرر عدم المشاركة في الحرب الإعلامية مع السعودية، ببساطة لأنه يدرك سلفاً خسارته كونها حرباً غير متكافئة، ولذلك فضّل الانكفاء، فيما كان الإعلام السعودي يواصل حرباً لا هوادة فيها، بل بلغ حد الدعوة غير المباشرة الى إسقاط النظام في سورية عبر اجتياح عسكري أميركي ـ إسرائيلي.

العراق، لبنان، فلسطين، النظام الإقليمي العربي، موضوع السلام في الشرق الاوسط، موضوعات باتت تأكل من رصيد العلاقة السورية السعودية، خصوصاً بعد أن رسمت رايس خطاً فاصلاً بين معسكرين داخل المنطقة، حيث غدت السعودية قطباً إقليمياً في معسكر الاعتدال في مقابل معسكر الخصوم للولايات المتحدة، وفيما تراهن سورية على تحجيم النفوذ الأميركي الطاغي في ملفات المنطقة، فإن الرياض تشعر بثقة مفرطة في ظل الدعم الأميركي لها.

لا شك أن توصيف فاروق الشرع، نائب الرئيس السوري السياسة الخارجية السعودية بالشلل كان دقيقاً، ولم يكن توصيفاً جديداً، فقد كتبنا عنه كثيراً على صفحات هذه المجلة، كما كتب عنه مراقبون أجانب للدور السعودي في العراق الذين فوجئوا بسبات سعودي لسنوات ثلاث ثم صحوة متأخرة مصحوبة بالهلع من حقائق جديدة على الأرض، وأخيراً إستنفار غير واعٍ ينطوي على عقلية تخريبية وليست إستيعابية.

أياً كان الحال، فقد باءت كل محاولات التهدئة بالفشل حتى الآن، فلا اللقاء السعودي السوري الذي

تم على هامش قمة الرياض في مارس الماضي أثمر في تطويق الخلاف، خصوصاً وأن الجانب السعودي كان يضغط باتجاه الحصول على موافقة غير مشروطة من دمشق لمبادرة السلام السعودية، فقد عاد بشار الأسد الى بلاده دون إتفاق على وضع آلية صلبة لإدارة ملف الخلافات السورية السعودية، ولم يفتح نقاش جاد لتجسير الفجوة المتزايدة بين الدولتين، ولا لقاء مكة الذي جمع حركتي حماس وفتح ساهم في ترطيب الأجواء بين الرياض ودمشق بالرغم من حاجة الطرفين الى ذلك من أجل ممارسة الضغط على قيادتي فتح وحماس للقبول بتسوية والخروج باتفاق ناجح، ولكن الملك عبد الله قرر إخراج العامل السوري من أي إتفاق يديره شخصياً مع فتح وحماس.

وكان يمكن أن تحمّل السعودية القيادة السورية مسؤولية فشل لقاء مكة وقد فعلت فيما يرتبط بأحداث غزة، الا أن حقائق الأرض كانت أقوى من الجنوح بعيداً وتحميل دمشق نكبة فتح وحماس، وقد كان موقف الملك عبد الله فصيحاً حين رفض استقبال محمود عباس في عمّان بعد سيطرة حماس على قطاع غزّة، وقبل أن يستقبله في جدّة في الحادي عشر من سبتمبر لغاية أخرى مرتبطة بمشروع السلام برعاية أميركية في الخريف المقبل.

أما العراق الذي تشارك فيه دمشق والرياض بأدوار متشابهة أحياناً ومتصادمة أحياناً أخرى، فإنه يمثل قضية خلافية، فبالرغم من الإتهامات التي تسوقها الرياض ضد دمشق بتهريب المقاتلين

أسرفت قوى لبنانية رسمية في خصومتها مع القيادة السورية، فأصبحت عاملاً أساسياً في تعزيز الانقسام بين الرياض ودمشق

العرب، فإن الرياض تبدو في موقف هزيل، كون هؤلاء المقاتلين قد تدفّقوا من أراضيها ومن حملة جنسيتها وجوازات سفرها. ومع ذلك فإن الملف العراقي بوصفه جزءً من الخلاف السوري الاميركي فلا بد أن يكون أيضاً جزءً من الخلاف السعودي السوري، ولذلك رفضت السعودية المشاركة في مؤتمر دمشق الذي عقد في أغسطس الماضي لمناقشة الوضع الأمني في العراق، دون أن تبدي أية تفسيرات لذلك، واعتبرته دمشق رداً غير لائق من الجانب السعودي الذي وفّر حضور بشار الأسد لقمة الرياض فرصة نجاح.

كان مثيراً للغاية أن توظّف السعودية معلومات تلقّتها من الحكومة السورية كبادرة حسن نيّة حول جهات داخل لبنان تخطط لاغتيال السفير عبد العزيز خوجه ضد سوريا نفسها، فذلك خروج مشين عن الحدود الدنيا من الخلق العربي. ومن حق السوريين القول بأن السعودية تستعمل خلافها السياسي معهم لإطلاق الاتهامات جزافاً ضد دمشق في كل ما يحصل داخل لبنان وربما خارجه أيضاً كما في قصة تهريب المقاتلين الى نهر البارد، رغم ما كشفت عنه التقارير أن غالبتهم جاءوا من مطارات خليجية الى مطار رفيق الحريري في بيروت.

الذين يسجّرون نار الأزمة في العلاقات السورية السعودية سواء في فلسطين أو لبنان كمن يقطع الغصن الذي يقف عليه، إذ لاشك أن أزمة العلاقات بين الرياض ودمشق ستترك أثرها المباشر والسلبي على القضايا ذات الإهتمام المشترك، أي فلسطين ولبنان تحديداً. كانت تدرك الرياض أن غياب دور سوري عن أي إتفاق في الملفين الفلسطيني واللبناني يعني تجاهل عنصر أساسي للنجاح، وقد بدا ذلك بوضوح في الفشل السريع الذي تعرّض له لقاء مكة، كما يبدو واضحاً منذ سنوات في الأزمة اللبنانية الداخلية وصولاً الى ملف الانتخابات الرئاسية التي تحاول السعودية الاستفراد به بدعم أميركي والى حد ما فرنسي، رغم أنها تدرك تماماً أن لا تسوية في موضوع الملف الرئاسي اللبناني ولا أية موضوع آخر يتعلق بمصالح اللبنانيين جميعاً ما لم يكن لسورية وإيران دور فيه.

لا شك أن اللبنانيين أول المتضررين المباشرين من الخلاف السوري السعودي، وإن أصرّ بعض الفرقاء (جنبلاط وجعجع) على رفع درجة الأزمة في العلاقات السورية السعودية، ولكن هؤلاء يعملون على الموجة القصيرة للسياسة الاقليمية والدولية، فهذا البعض سيرضخ في نهاية المطاف الى منطق المصالح المشتركة والمتبادلة، وهذا يفسّر تقلبات الزعيم الدرزي جنبلاط، وإشاراته المتكررة وغالباً الخفيّة لدمشق بالرغبة في التسوية والمصالحة.

على أية حال، فإن الرياض دخلت هذه المرة على خط الأزمة اللبنانية الداخلية من بوابة الخلاف مع دمشق الذي وجدت فيه مشتركاً مع فريق ١٤ آذار ما جعلها تخسر دورها الرعوي، فليس هناك من ينظر إليها الآن باعتبارها طرفاً محايداً يريد مصلحة اللبنانيين جميعاً، بل هي، وفي لبنان بوجه خاص، توظّف الملفات الاقليمية وخصوصاً ملفي العراق وفلسطين لجهة ترجيح كفة طرف على آخر.

وسواء كان من موقف ضعف أو مناورة سياسية لدرء أخطار أميركية وإسرائيلية، فإن العقلية السورية تبدو أكثر ميلاً الى التوافق والتسوية مع القيادة السعودية، أملاً في عدم جنوح الأخيرة الى أبعد مما ذهبت إليه في علاقاتها مع واشنطن وتل أبيب. فمنذ نشوب الخلاف بينهما، لم ترفض دمشق دعوة سعودية بالمشاركة في مؤتمر أو لقاء او زيارة أو عمل مشترك، وكانت تفسّر ما طرأ على العلاقات السعودية السورية بأنه لا يعدو أكثر من سحابة صيف، وأن ثمة جذوراً أخوية وعائلية تحول دون تطوّر الخلاف. في المقابل، أبدت السعودية شراسة غير معهودة مع أية دعوة سورية، وتكررت هذه المواقف مراراً، بدءً من تجاهل سورية في إتفاق مكة رغم أن دمشق تمثل مقر إقامة قيادة حركة حماس ممثلة في خالد مشعل، ومروراً برفض المشاركة في مؤتمر حول العراق في دمشق، وأخيراً إلغاء السعودية من جانب واحد زيارة وزيرالخارجية السوري وليد المعلم الذي كان يحمل رسالة هامة حول أزمة الرئاسة اللبنانية.

إلغاء السعودية زيارة وزير الخارجية السوري التي كانت مقررة في الحادي عشر من سبتمبر بحسب مصدر رسمي سعودي لوكالة الصحافة الفرنسية دون الكشف عن الأسباب كانت بمثابة إغلاق الباب الأخير أمام المساعي السورية لتبريد السطح الملتهب في العلاقة مع الرياض. ولم تجد دمشق أمام هذا الإحراج الذي تسببه الموقف السعودي سوى أن تستغرب خبر الزيارة جملة وتفصيلاً!

الأمر اللافت والمستغرب أيضاً هو بيان مجلس الوزراء السعودي الذي لم يأت على ذكر خرق الطائرات الاسرائيلية للأجواء السورية والذي يملي موقفاً إستنكارياً في الحد الأدنى كما جرت العادة العربية الرسمية. الا أن البيان على العكس من ذلك ألمح الى إمكانية التطبيع والاعتراف بإسرائيل إذا ما تعاملت بإيجابية مع المبادرة العربية للسلام.

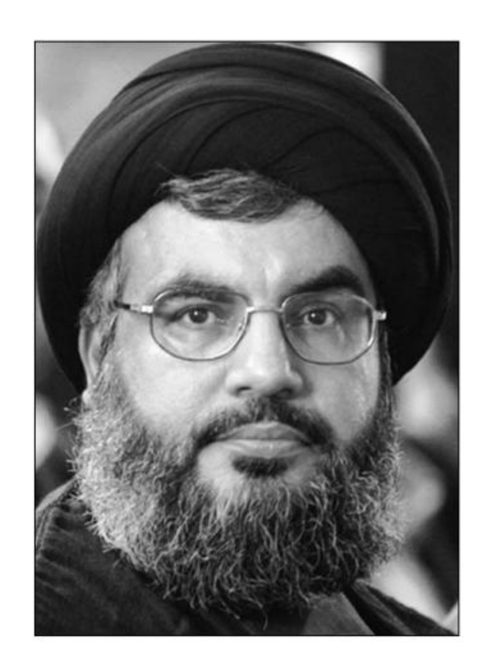
ثمة سؤال كبير ينبعث من السلوك غير المتوازن للقيادة السعودية حول من هي الجهة داخل العائلة المالكة التي تسعى الى تقويض العلاقات السورية السعودية والوصول بها الى مستوى القطيعة الشاملة؟

هناك دون أدنى شك جناح داخل العائلة المالكة يجنح الى تفجير العلاقة مع دمشق، ممثلاً في الجناح السديري الذي أوكل هذه المهمة للأمير بندر سلطان الأقرب الى تل أبيب منه الى دمشق، بل والأبعد عن مصالح العرب والمسلمين. وقد يكون الملك عبد الله

الجنون السياسي المطّرز بالزهو والغرور العلني لدى العائلة المالكة يبدو طارئاً، وهو يقترب من عقلية فردية تفرض منطقها ووجهتها

الذي كان يحسب في سنوات سابقة طرفاً قريباً من دمشق، بحكم صلاته الوثيقة بعائلة الأسد، فهو اليوم يمارس دور البدوي الذي يريد الإنتقام من قتلة رجل العائلة المالكة في لبنان رفيق الحريري. ولكن يبقى، أن هذا الجنون السياسي المطرز بالزهو والغرور يبدو طارئاً، وهو يقترب من عقلية فردية تفرض منطقها، وترسمه توجّهاً سياسياً.

الحريق المشتعل على سكة العلاقات السعودية السورية يثير دون ريب قلقاً مشروعاً وجماعياً، لأنه لا يكتفي بتقويض فرص إحياء العمل العربي المشترك، ولكنه يوفّر أجواء مؤاتية للتغلغل الأجنبي وبخاصة الأميركي في المنطقة، كما يقوّي الموقف التفاوضي للدولة العبرية التي تستعد لخوض معركة دبلوماسية جديدة للفوز بقرار الإعتراف والتطبيع، وستجني ثماراً كانت مرّة في حربها مع المقاومة في لبنان وفلسطين.





الحقيقة المهرّبة

إغتيال نصر الله وخوجه

حسن الدباغ

في عملية متعمّدة لخلط أوراق القضايا ببعضها، في بلد مثل لبنان حيث بات سهلاً في ظل التجاذبات السياسية الحادة والمسرح السياسي المفتوح على كل الأدوار والممثلين، يصبح توظيف المعلومات مهما بلغت درجة وثاقتها وصدقيتها مندغماً في صراع الأطراف، بل قد يصبح إعادة إحضار وتنشيط بعض المعلومات البائتة أو الأرشيفية صالحاً طالما أنها توفر دعامة لدعوى جديدة.

وسنحاول هناك تفكيك روايتين تشابكتا في مدة زمنية مضغوطة بسبب تعقيدات الوضع اللبناني، وما صاحبه من ارتكاسات خطيرة بدءً من ملف الإغتيالات والتفجيرات وصولاً الى أزمة مخيم نهر البارد. الرواية الأولى تدور حول مخطط لاغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، والتي كشفت عنها أول مرة مصادر صحافية فرنسية حيث ذكرت بأن مسؤولين رفيعي المستوى من إسرائيل والسعودية وفرنسا إلتقوا مع شخصيات لبنانية موالية للولايات المتحدة للتخطيط لاغتيال السيد نصر الله. ويقول المصدر الفرنسي بأنها ليست المرة الأولى التي يريد فيها الاسرائيليون إغتياله، فقد صرّحوا بذلك مرات عدة، ولكن الجديد في ذلك أن السعوديين يشاركون هذه المرة في عملية التخطيط.

وفي الثلاثين من أغسطس الماضي نشر موقع (voltairenet.org) على شبكة الانترنت تحت عنوان (هل فرنسا تتآمر لاغتيال الشيخ حسن نصر الله؟) جاء فيه أن مفاوضات غير رسمية حول مستقبل لبنان جرت على شاطىء الريفيرا بفرنسا خلال الأسبوع الثاني من أغسطس ٢٠٠٧. وبموازاة هذه المفاوضات، كان هناك لقاء سريّ قد جرى إعداده في مكان إقامة الأمير بندر بن سلطان في (Juan-les-Pins) جمع سعد الحريري، زعيم تحالف ١٤ آذار، وضيفاً غامضاً لا يقل عن رئيس الوزير إيهود أولمرت. وتقول الصحيفة بأنه على الرغم من أن كواي دي أورساي رفض تأكيد أو نفي حضور مسؤولين فرنسيين يمثلون الرئيس ساركوزي، إلا أن حضورهم قد تأكّد من مصادر الموقع نفسه.

ومن غير المحتمل جداً، حسب الموقع، أن لا يكون الأليزيه غير مدعو أو ممثل في اللقاءات على اعتبار أنه ينظّم الحركة غير المنضبطة لرئيس الوزراء أولمرت على شاطىء الريفيرا.

من جهة ثانية، وحسب الموقع، فإن من الصعوبة بمكان معرفة المحتوى الدقيق والمحدد للقاءات. على أية حال، فإن مصادر دبلوماسية كشفت للموقع بأن سعد الحريري طلب من إيهود أولمرت التخلص من حزب الله وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي أجاب بالقول بأن (تساحال) أي قوات الدفاع الاسرائيلية، لا يمكنها أن تقوم بهذا العمل

بشكل منفرد. ويمضي الموقع للقول بأنه بعد إتفاق أولي، فإن المتآمرين إتفقوا على أن يترك الخيار لسعد الحريري في قرار إغتيال حسن نصر الله. وحالما يصبح حزب الله بلا قيادة، فإن تساحال ستقوم بسحق المقاومة اللبنانية.

ويحسب الموقع، فإن السفير عبد العزيز خوجه الذي كان حاضراً في اللقاء، حذر المشاركين من أن تداعيات هذا السيناريو قد تؤدي الى تصدّع وتشظي بلاد الأرز. وفور عودته الى بيروت، أعلن السفير بأنه يشعر بالتهديد بهجوم إرهابي فقرر بصورة مفاجئة مغادرة بيروت.

ومن بين النخبة الحاكمة في لبنان، هناك من تساءل حول السياسة الجديدة لرئيس فرنسا نيكولا ساركوزي، وكذلك إزدواجية السلطات الفرنسية التي دعت قبل ذلك المتخاصمين كافة للحوار حول الوضع في (Celle Saint-Cloud) ثم تشارك بعد أسابيع قلة في التخطيط لاغتيال قائد المقاومة اللبنانية.

وفي السادس والعشرين من أغسطس تحدثت الصحافة اللبنانية عن مصادر مطلّعة كشفت عن مخطط تديره تل أبيب والرياض وعمّان وفريق ١٤ آذار لاغتيال قائد حزب الله.

وذكرت المصادر بأن نائب الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية ومستشار رئيس الوزراء، والسفير السعودي في لبنان، ومستشار الأمن القومي السعودي، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة الأردنية عقدوا لقاءً في بيت سعد الحريري، في الرابع من أغسطس لمناقشة خطة اغتيال الشيخ حسن نصر الله.

وكان يعتقد المشاركون في اللقاء بأن هذه الخطوة قد تبدّد شمل المؤيدين لنصر الله في لبنان، كما شدّدوا على الحاجة إلى حرب إسرائيلية أخرى ضد حزب الله. وأضافت المصادر بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت رفض في لقائه السابق مع ملك الأردن عبد الله الثاني فكرة شن الحرب من أجل قتل زعيم حزب الله، قائلاً: ليس بإمكان الجيش الإسرائيلي أن يخوض حرباً أخرى مع هذه الحركة.

وتفيد المصادر بأن حزب الله أصبح على اطلاع بالمخطط، ما دفعه لتشديد الإجراءات الأمنية من أجل حماية نصر الله وعائلته.

من جهة ثانية، نقلت صحيفة (دايلي ستار) اللبنانية في عددها الصادر في الأول من سبتمبر مقتطفات من مقابلة وزير الداخلية اللبناني السابق سليمان فرنجية مع برنامج (كلام الناس) الذي تبثّه على الهواء مباشرة قناة (إل بي سي) اللبنانية، نقلت عنه قوله أن كلاً من وزير الإتصالات مروان حمادة ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة خططا لاغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وقال فرنجية أن شبكات الإتصال الخاصة بحزب الله جرت مراقبتها من أجل إما عزل حسن نصر الله أو تحديد موقعه لتصفيته.

هذه التقارير وغيرها التي نشرت في فرنسا وانتقلت إلى لبنان أصبحت موضع إهتمام إعلامي من قبل وكالات الأنباء والصحافة عموماً، وقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية (مهر) حرفياً عن المواقع الفرنسية، ولكن بيان السفارة السعودية في بيروت في السادس من سبتمبر كان موجّهاً الى وكالة (مهر) الإيرانية حيث صنّف البيان الأخيرة على (الجهات التي دأبت على ترويج أخبار وتلفيق روايات وإطلاق إتهامات ضد معالي السفير في بيروت..).

وكان متوقعاً أمام قضية خطيرة كهذه أن يؤكد البيان على دور المملكة التقريبي والتوفيقي بين الأطراف والقوى السياسية اللبنانية كافة و(الحرص على البقاء على مسافة واحدة من الجميع..والسعي الى تقريب وجهات النظر وتحقيق الوفاق وحماية امن لبنان واستقراره، ووحدة اللبنانيين، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، والوقوف الى جانبهم في مواجهة كل المؤامرات..).

الاتصالات التي جرت بين السفير خوجه وقياديين في حزب الله هدّأت من الموقف الذي كاد أن يخرج عن نطاق السيطرة، وكانت رغبة الطرفين إحتواء تداعيات التقارير بكل الهواجس المحفوفة بها. ولكن للقضية بعداً آخر لم يشأ السفير الكشف عنه إلا بهذه الطريقة التي عبّر عنها حين وظّف تلك التقارير لحماية ذاته من مخطط يطاله هو نفسه، ما اضطره لاستعمال التقارير كمبرر للعودة إلى الديار والعيش بعيداً عن الساحة التي يخطط آخرون لأن يجعلوه ضحية سياسية يوظّفونها في معارك الداخل اللبناني والخارج العربي والدولي.

قبل الاسترسال في الكلام عن مخطط لاغتيال السفير خوجه في بيروت، نفتح قوسين لبيان جانب هام جرى إهماله في غمرة الحديث عن مخططات إغتيال حقيقية ومفتعلة. ولعل قراء (الحجاز) يتذكرون أننا أوردنا في مقال بعنوان (بندر..مهندس الفتن) في العدد ٥٦ بتاريخ ١٥ يونيو الماضي وذكرنا حينها أن السفير خوجه قد يتعرّض لمحاولة إغتيال من قبل جماعات على علاقة بالأمير بندر بن سلطان من أجل تصعيد درجة السخونة السياسية والأمنية في لبنان. اللافت في الأمر، أن أجهزة الاستخبارات السورية كشفت للسعوديين قبل القمة العربية التي انعقدت في الرياض في مارس الماضي عن أن السفير خوجه على قائمة الإغتيالات لدى جماعات متطرّفة داخل لبنان، وكشفت التقارير لاحقاً عن أن أشخاصاً يراقبون منزل السفير خوجه.

قدّم السوريون تلك المعلومات للسعوديين من أجل إمتصاص بعض التوتر في العلاقات بين دمشق والرياض، وأن تكون بادرة حسن نيّة من جانب القيادة السورية قبل انعقاد القمة. وفيما يبدو تحفّظ السعوديون على تلك المعلومات، فيما كانت جهّات في الخارجية السعودية تدرك بأن ثمة في الأكمة حقيقة ثاوية لا يمكن إغفالها، وهي تندرج في سياق صراع الأجنحة داخل العائلة المالكة، وفي قضية لبنان بالتحديد حيث المقاربات السعودية تكاد تتمايز وإن اتفقت على أهداف محددة.

لم تلق المعلومات الإستخبارية السورية إهتماماً إعلامياً كبيراً، وربما كانت فوضى حوادث التفجيرات، والمفخخات، الى جانب معارك نهر البارد حالت دون تصعيدها إعلامياً، إلا أن الملفت حينذاك أن تقارير أخرى تسرّبت حول مخطط إغتيال يديره جناح في العائلة المالكة بقيادة الأمير بندر بن سلطان، وهو الجناح غير المتوافق مع توجّه الملك عبد الله ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل.

وفيما يبدو أن ثمة من أفشى سراً بأن عملية خلط أوراق قد تنجح في إشاعة الفوضى داخل لبنان عبر تصفية رؤوس كبيرة تتخذ من المذهبية لونها القاني، حيث تنبّه السفير خوجه الى أن توريطه في مخطط لاغتيال زعيم حزب الله حسن نصر الله سيجعل منه الرأس التالي كجزء من عملية خلط الأوراق، وربما هناك من أخطأ في إشراكه في أية لقاءات تستهدف مناقشة قضية بحجم إغتيال نصر الله.

غياب السفير خوجه عن بيروت لفترة طويلة نسبياً كان مطلوباً وإن حمل معه أسئلة جديّة، إذ لم يكن الأمر متعلقاً بالتشاور مع القيادة السياسية في المملكة حول الملف اللبناني، كما أعلن خوجه، بل كان متعلقاً بقضية صراع داخل العائلة المالكة تصاعد بوتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة. وجد خوجه في التقارير الصحافية حول مخطط إغتيال نصر الله ذريعة نموذجية للعودة إلى الديار تفادياً لأي طارىء أمني يودي بحياته، فمارس دوراً متقناً في إعلان نبأ محاولة إغتياله لحماية نفسه من أي مخطط يزمع جناح الأمير بندر وحلفائه في لبنان تنفيذه بصورة سريّة. نجح خوجه في الإفلات من حتفه الذي رسمه الغرماء في بلاده وبلاد الأرز، وقد أحتسب إعلان خوجه عن مخطط الاغتيال فضحاً لمخططات أخرى كانت الأطراف التي اجتمعت في فرنسا تتفق على تنفيذها.

وهنا تكشف السياسة عن قذارة تفوح برائحة نتنة، فقد تم إكراه السفير خوجه على إخراج متقن لما كشف عنه، من أجل إنقاذ ماء وجه حلفائه اللدودين سواء في المملكة أو لبنان وربما في أماكن أخرى، فأخرج من الدرج الخبر الذي أوصله السوريون للقيادة السعودية قبل قمة مارس ليغيّر تاريخ صلاحيته، فتصبح المخابرات السوريّة متهّمة في توجيه تهديد بالاغتيال للسفير خوجه. ليس في ذلك تبرئة للمخابرات السورية، التي قد تمارس أقذر من ذلك بكثير من اللعب الأمنية والاستخبارية، إلا أن مجرى الأحداث كما تتبعنّاها تفيد بخلاف ذلك. توجيه التهمة الى سورية مفهوم تماماً، لأسباب كثيرة باتت معلومة، أولها أن الجسم السوري بات (لبيّساً) كما يحكى شامياً، وثانياً أن التهمة تضيف دليلاً الى لائحة الاتهامات الموجّهة ضد النظام السوري بدءً من إغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري وانتهاءً بمعارك نهر البارد، والتي وضعت الحكومة السورية في عين عاصفة الإتهامات، وثالثاً أن هذه الـ (سوريّة) تحوّلت الى غطاء لجرائم سياسية وأمنية في لبنان وخارجه من قبل أطراف عدة لبنانية وسعودية وأميركية وحتى إسرائيلية.

فجّر خوجه قنبلة إعلامية قبل مغادرته لبنان من أجل حماية نفسه من أية مخطط لاغتياله، ثم تولى آخرون فبركة رواية هزيلة تضع السوريين ومن تصنّفهم السلطة اللبنانية وفريق الموالاة عموماً بحلفائها في لبنان، وكل ما في الأمر أن خوجه شعر بتهديد جدي من مقرّبين منه بل ومن جناح في حكومة بلاده فهرب قبل أن يصبح (من صيد أمس).

صفقة (السلام) بين لندن والرياض

إعصار المصلحة يقتلع التحقيق في الفساد

بريطانيا والسعودية توقعان صفقة أسلحة بقيمة أربعين مليار دولار

عبد الوهاب فقي

أقل من كونها مصلحة قومية بريطانية، وأكثر من كونها تسوية تجارية نزيهة، فهي صفقة تأتي في ظل جدل متصاعد حول مصير الرشاوى التي تلقّاها الأمير سلطان بن عبد العزيز وأبناؤه وأفراد حاشيته من الجانب السعودي، وآخرها رشوة المليار دولار التي حصل عليها الأمير بندر بن سلطان، الى جانب ما حصده من رشاوى عدد من المسؤولين البريطانيين في حكومة مارجريت ثاتشر وما بعدها. صفقة جديدة بقيمة ما يربو عن أربعين مليار دولار بين الرياض ولندن تتم في غمرة الضغوطات المتزايدة من أجل إستئناف التحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بصفقة القرن (اليمامة).

أسئلة كثيرة تثيرها الصفقة الجديدة. فمالذي حصل في المفاوضات البريطانية السعودية، وما هي طبيعة الزيارات التي تمت في الشهرين الفائتين لمسؤولين في وزارة الدفاع البريطانية وشركة بي أيه إي، وماهي الشروط التي وضعها الأمراء، وكيف تم إغلاق ملف الرشاوى بين الملك عبد الله والأمير سلطان وأبنائه، ولماذا أصبح الملك عبد الله في الواجهة هذه المرة بدلاً من الأمير سلطان، بطل صفقة اليمامة؟

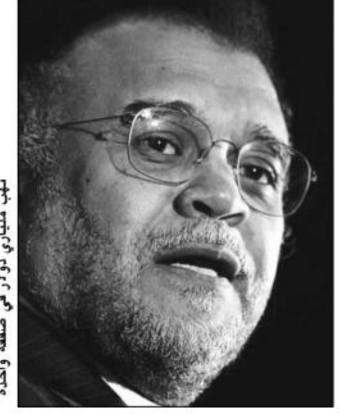
لاشك أن الطرفين البريطاني والسعودي سعيا خلال الشهور الفائتة من أجل البحث عن مخرج آمن في قضية الرشاوى التي لو قدّر فتحها في بريطانيا ستكشف كثيراً من أسرار (اليمامة) وستطيح برؤوس شخصيات كبيرة في بريطانيا، كما ستضع المسؤولين السعوديين أمام المحاكم في أوروبا والولايات المتحدة، إن عاجلاً أم آجلاً، وستحرمهم من امتيازات تمتّعوا بها طيلة عقود سابقة.

التسوية التي أبرمها الطرفان البريطاني السعودي الشهر الفائت لم تكن بالتأكيد نزيهة، وقد تطلّبت تنازلات متبادلة من أجل إنقاذ صفقة فلكية أخرى، فقد طالب السعوديون نظراءهم البريطانيين بأن لا تكون وثائق الصفقة تفصيلية، وألا تتضمن أي إشارة للعمولات المقررة، وأن يتم العمل على وضع كل الضمانات لحماية الجانب السعودي من أية إجراءات قانونية معمول بها في بريطانيا منذ العام ٢٠٠٣، بما ذلك إغلاق ملف التحقيقات في ملف (اليمامة) من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري.

لم تكن مفاوضات سهلة، ولكن كانت هناك رغبة متبادلة لوضع حد للضغوطات المنبعثة من وسائل الاعلام، والمؤسسات التشريعية وجماعات الضغط في بريطانيا وكذلك منظمة مناهضة الفساد التابعة للإتحاد الأوروبي، والتي تهدد بوضع الحكومة البريطانية تحت الفحص القضائي فيما يرتبط بدعوى الفساد. لاشك أن مأزقاً مشتركاً دفع بالطرفين البريطاني السعودي للوصول الى تسوية، من أجل طي صفحة (اليمامة) والدخول في صفقة فلكية جديدة.

وبطبيعة الحال، كان لا بد من تبديل الوجوه في هذه الصفقة، فالأمر لم يعد يحتمل إرتكاب أخطاء أخرى قاتلة، خصوصاً وأن الملك عبد الله بات مستعداً للدخول كشريك تسووي في أية عملية يرى فيها فرصة لتعزيز موقعه في الداخل وتحالفه في الخارج، إضافة الى ما قد يجنيه من صفقة مثلت لفترة طويلة قناة مالية متدفقة لغريمه الأمير سلطان الذي أثرى بصورة فاحشة من صفقات التسلح.

أربعون مليار دولار، هي قيمة الصفقة الجديدة بين شركة الدفاع البريطانية بي أيه إي والحكومة



نهب مليارى دولار في صفقة واحدة

السعودية، وهي تعتبر أكبر عملية تصدير في تاريخ بريطانيا، وتشتمل على تزويد السعودية بطائرات حربية من طراز تايفون.

صحيفة التايمز اللندنية ذكرت في عددها الصادر في السابع من سبتمبر بأنه بات معلوماً أن الحكومة البريطانية أرسلت وثائق صفقة تايفون الى الملك عبد الله بن عبد العزيز قبل يومين (أي في الخامس من سبتمبر). ويتوقع أن يقوم الملك بتوقيع الصفقة في منتصف سبتمبر، لتسدل الستار على واحدة من أكبر عمليات التصدير التي تتم من قبل المملكة المتحدة.

إكمال الصفقة سيمثّل إنفراجاً هائلاً بالنسبة لشركة بي أيه إي، أكبر شركة لصناعة الأسلحة في أوروبا، حيث أن المفاوضات كانت تجري على مدار عام تحت وطأة المخاوف من تحقيق مكتب التحقيق في الغش التجاري في عمولات الشركة لمسؤولين سعوديين.

صفقة تايفون سيطلق عليها إسم (السلام) ويقول محللون دفاعيون ستكون صفقة حيوية من أجل بناء روابط عسكرية وثيقة مع السعودية.

وكان المسؤولون السعوديون قد هدّدوا العام

الماضي بإلغاء الصفقة في حال حقق مكتب التحقيق في الغش التجاري في مزاعم الفساد في الصفقة السابقة (اليمامة) لبيع السعودية طائرات حربية من طراز تورنادو. كما أعطى المسؤولون السعوديون تحذيراً بأنهم سيوقفوا التعاون بخصوص الأمن والإرهاب بصورة كاملة إذا ما حاول مكتب التحقيق في الغش التجاري النفوذ الى حسابات بنكية سويسرية تابعة للأمراء السعوديين.

إستجاب مكتب التحقيق في الغش التجاري، تحت ضغوطات الأمراء السعوديين، وتم إيقاف التحقيق من قبل الحكومة البريطانية، فيما بدأ وزراء بريطانيون كبار جولة زيارات الى الرياض خلال الشهور الماضية لتأمين الصفقة الجديدة وإتمامها.

ومن المتوقع أن يتم تقسيم الصفقة على النحو التالي: عشرة مليارات دولار لتزويد السعودية بطائرات تايفون، وعشرة مليارات أخرى لانفاقها على الذخائر والمعدات العسكرية وأنظمة التسلح، والعشرين مليار دولار الباقية ستأتي من خلال الصيانة الدائمة للطائرات.

وتقوم بي أيه إي حالياً بإعداد عملية كبيرة في السعودية للتحضير لاستقبال طواقم التايفون وتوظّف لذلك ٤٬٦٠٠ شخصاً هناك. ومن المحتمل أن يتم تجهيز أول ٢٤ طائرة تايفون في معمل بي أيه إي في وارتون، بمنطقة لانكاشير، أما بقية الطائرات فسيتم تجميعها في السعودية.

ويشير إتمام المفاوضات المتعلّقة بالصفقة الى أن السعوديين قد وضعوا جانباً قلقهم حيال دور مكتب التحقيق في الغش التجاري. وعلى أية حال، ليس متوقعاً أن يقوم السعوديون بإجراء إعلان رسمي عن إتمام صفقة (السلام)، جزئياً بسبب قلقهم من أن دعاوى الفساد السابقة ستطفو على السطح مجدداً في حال الإعلان عن ذلك.

وكان في المخطط أن يقوم الملك عبد الله بتوقيع الصفقة في لندن خلال زيارته في أوكتوبر القادم التي تم إلغاؤها.

إن التعاون المستجد بين المملكة المتحدة والسعودية قد يفضي الى صفقة أكبر أخرى تفوز فيها شركة بي أيه إي طالما أن الطرفين نجحا حتى الآن على الأقل في التغلّب على عقبة كبرى كادت تقوّض العلاقات الدبلوماسية بين الرياض ولندن. ولكن السعوديين يدركون أن لا خيار أمامهم سوى العودة الى شركائهم البريطانيين الذين خبروهم في صفقات سابقة في مجال تمرير العمولات بصورة سهلة، بخلاف الأطراف الأوروبية والأميركية التي تخضع لقوانين صارمة في مجال الصفقات التجارية مع أطراف خارجية، وكذلك قلة التجارب بين المسؤولين السعوديين والأوروبيين في مجال العمولات المرتبطة بصفقات التسلح.

وبحسب مصادر صحيفة التايمز فإن مسؤولين سعوديين تمت دعوتهم على متن بارجة دايرنج، أول ست مدمّرات جديدة تم بناؤها من قبل بي أيه إي لصالح البحرية السعودية. وسيرافق السعوديون السفينة الحربية من أجل الإختبارات البحرية، والتي تجري حالياً خارج الساحل الشمالي لمقاطعة اسكتلندا. ويعتقد بأنهم يريدون شراء على الاقل مركبتين بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه (مليار ومائتي مليار دولار أميركي).

الجدير بالذكر أن روابط شركة بي أيه إي مع السعودية تعود الى عام ١٩٦٦، حين باعت بريطانيا طائرات البرق (لايتننج) الى السعودية. وفي سنة ١٩٨٤ وقعت بريطانيا الصفقة البارزة (اليمامة) لتزويد طائرات تورنادو ومعدّات عسكرية أخرى للسعودية.


أسلحة بريطانية وفضائح مستمرة

وتبقى اليمامة، طلب التصدير التجاري الأكبر الذي حازت عليه بريطانيا والذي كان يقدّر بأكثر من ٤٣ مليار جنيه إسترليني (نحو ٨٠ مليار دولار) ذهبت لصالح شركة بي أيه إي. أما خليفتها، السلام، فيتوقع أن تستمر لأكثر من عشرين سنة، حيث تضطلع بي أيه إي بمهمة صيانة وتطوير طائرات التايفون. وكانت تأمل الحكومة البريطانية في وضع الترتيبات النهائية لصفقة التايفون في يونيو الماضي، ولكن السعوديين دفعوا موعد إستكمال الصفقة الى وقت لاحق لضمان مباركة رئيس الوزراء البريطاني الجديد جوردون براون.

الناطق الرسمي بإسم شركة بي أيه إي قال (إنها مفاوضات حكومة الى حكومة، وليس بمقدورنا

يعتقد كثيرون أن المصلحة القومية البريطانية قد استعملت ذريعة لوقف التحقيق وقبول الشروط السعودية للفوز بصفقة فلكية أخرى

الإدلاء بأي تعليق على ذلك). أما وزارة الدفاع البريطانية فقدّمت إجابتها الاعتيادية فيما يرتبط بصفقة التايفون، مكتفية بالقول أن (المفاوضات مازالت مستمرة).

التعليقات الصادرة على صفقة التايفون بين بريطانيا والسعودية كانت مثيرة، وهي تأتي في مناخ متلبّد، حيث كان المراقبون والمنظمات الأهلية والصحافة البريطانية تنتظر ما سيؤول إليه قرار مكتبة التحقيق في الغش التجاري الخطير بعد أن تكشّفت معلومات خطيرة عن تحويلات مالية لحسابات بنكية في الولايات المتحدة يملكها الأمير بندر بن سلطان. يخشى كثيرون في بريطانيا أن تكون المصلحة القومية قد استعملت ذريعة للخضوع تحت تأثير الضغوطات السعودية التي لم تكن سوى تعريضاً ساخراً بالقيم الديمقراطية والليبرالية في بريطانيا والغرب عموماً، حين اضطر المسؤولون الدفاعيون في بريطانيا للبحث عن حيل قانونية تتلطى خلف مشاعر قومية لإغلاق ملف بالغ الخطورة ويؤسس لواقع طالما حاربه دعاة المحاسبة والشفافية وحكم القانون.

وإذا كان المرء ليعجب من سلاسة سير الصفقات العسكرية بأحجامها الضخمة، فإنه يزداد عجباً من كيفية سير تلك الصفقات مع طرف بات محاطاً باتهامات مشفوعة بوثائق تؤكد انغماسه في الفساد، وأن تأتي تلك الصفقات في هذا الظرف وفي مجتمع متحضّر. ويسوق المراقبون مثال المسؤولين الرومانيين الذين كانت تلاحقهم دائماً إتهامات بكونهم فاسدين، وأنهم لن يحلموا في حياتهم أن يحصلوا على رشاوى بأحجام خيالية، كما توقّع مكتب التحقيق في الغش التجاري ان يعطى للمسؤولين السعوديين.

يسخر البعض في بريطانيا من صفقات كهذه، كونها تكشف عن طبيعة الابتزازات المتواصلة التي تتعرض لها الأنظمة الديمقراطية والليبرالية من أنظمة شمولية وديكتاتورية تحظى غالباً بالرعاية لا لشيء سوى كونها باتت مصدر إشباع لحاجات ومصالح الدول الكبرى. وقد حدا ذلك بأحدهم للقول بأنه طالما أن البلدان الفقيرة والفقراء عموماً فحسب يجب أن ينالوا العقاب دائماً، فإن فساد الأغنياء والدول الغنية يجد من يبرره ويغطيّه بالمال الفاسد نفسه. بنفس الطريقة، حين يتم أخذ أو منح كمية من المال القليل، فإن هناك من يصرخ ويعتبر ذلك (رشوة)، ولكن حين تصل المبالغ الى أرقام بأصفار ستة وما فوق، فإن الأمر يصبح مختلفاً، حيث ينظر اليها بقدر كبير من الليونة والمدنية، ويطلق عليها (إستثماراً من أجل تأمين ما هو خير لبلدنا). حتى قيل بتهكم إنه لمن الوطنية بمكان أن يتم عرض رشوة على أساس شرط واحد فحسب: أن تكون مواطناً في بلد مهم، أي بلد متقدّم.

هناك في المقابل من يخشى أن تتحول طائرات التايفون الإثنتين والسبعين، الى أسلحة تقتل صانعيها، فقد تقع في يوم ما في أيدي غير أمينة من وجهة النظر البريطانية والغربية عموماً. ولذلك هناك من يأمل أن لا ترتد تلك الصفقة أعقابها وتكبّد البريطانيين خسائرة فادحة، تطيح بمفهوم المصلحة القومية.

ترسانة إعلامية برائحة النفط

إمبراطورية على رمال متحرّكة

تراهن السعودية على كبح جماح الميول العروبية والقومية للعاملين في إمبراطوريتها الإعلامية حتى لا تنفلت، في حين يرى بعض العاملين أن السعودية مجرد (صرّاف آلي) بلا عقل يدفع المال مقابل الصمت عن قبائح آل سعود

محمد قستي

في تعليق للإعلامي المصري البارز محمد حسنين هيكل على الأمبراطورية الإعلامية السعودية جاء (لم يبق في العالم العربي الآن أي شيء يسمّى الحوار)، في إشارة إلى هيمنة المال النفطي السعودي على الإعلام العربي بهدف تطويق الأفكار التحررية، والترويج لمشاريع سياسية إستسلامية، وتعميم ثقافة الإستهلاك. ولكن هذه الامبراطورية الإعلامية التي تمدّ أذرعها الى الأرجاء كافة، عجزت عن السيطرة على الجمهور العربي، في ظل وجود مؤسسات إعلامية منافسة تعبّر عن قضايا الشعوب وتحمل رسالتها بقدر كبير من الأمانة.

مشكلة الإمبراطورية الإعلامية السعودية تكمن في غربتها عن الجمهور العربي، فهي تروّج لخطاب مستهجن لا ينتمي الى ثقافة الممانعة، ولا يترجم بصدق مواقف الشعب العربي من موضوعات كبرى مثل القضية الفلسطينية حيث تواجه العائلة المالكة موجة إتهامات تدور حول تفريطها في حقوق الشعب الفلسطيني والعربي من خلال ترويج فكرة التطبيع مع الدولة العبرية المؤسسة على إسقاط مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك شن الحملات الاعلامية ضد دول وقوى الممانعة في المنطقة.

تلزم الإشارة هنا إلى أن الإعلام مثّل على الدوام هاجساً كبيراً لدى العائلة المالكة، وحتى التسعينيات أنفقت الأخيرة مئات الملايين من الدولارات للسيطرة على أجهزة إعلامية عربية ودولية، قبل أن تشرع في بناء إمبراطورية إعلامية تملكها وتديرها بصورة مباشرة، حيث أطلقت طائفة من القنوات الفضائية ذات الوظائف المتنوّعة، إضافة إلى تأسيس عدد من الصحف والمجلات. وكانت مجلة تايم الأميركية قد نشرت في يونيو ١٩٩٢ تحقيقاً جاء فيه: (كان أي أمير سعودي يبحث عن الدعاية الصحفية، يمرر ساعة ذهبية، أو مظروفاً فيه مبالغ نقدية الى أحد الصحفيين، لكن الوقت قد تبدّل فقد أخذ السعوديون مؤخراً لا يشترون الصحافيين فحسب بل والصحف أيضاً، لتتجه للإندماج الكامل وتشكّل إمبراطورية إعلامية سعودية على المستوى العالمي، الأمر الذي يثير ذعر الكثيرين في المنطقة).

وتسيطر العائلة المالكة إضافة الى نحو ٢٠ مطبوعة خارج المملكة يتم توزيعها في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا، على عدد من المحطات الإذاعية في أمريكا وفرنسا، وعلى شبكتي قنوات فضائية تحتوي برامجها على نشرات أخبار، وبرامج سياسية، وترفيهية، ورياضة وتسلية وموسيقى وأفلام، إضافة الى قنوات دينية تروّج لشكل من الإسلام غير المسيس والمتصالح مع النظام وسياساته.

> **الحكومة السعودية لا تحتمل وجهة نظر تخالفها، وهذا يفسّر رصدها إمكانيات مالية هائلة للسيطرة على الاعلام العربي الفضائي**

وفيما يدرك الأمراء بأن العاملين في الإمبراطورية الإعلامية السعودية يحملون ميولاً عروبية قومية مناهضة للتوجّهات السياسية السعودية، فإنهم يراهنون على قدرة المال النفطي في كبح جماح تلك الميول، التي تخشى من إنفلاتها، فيما ينظر كثير من العاملين الى السعودية بوصفها صرّافاً آلياً بلا عقل، كما يدرك هؤلاء العاملون بأنهم يتلقون أثمان الصمت عن قبائح النظام السعودي. بعض الإعلاميين العرب يهمسون فيما بينهم بأن مدراء المؤسسات الاعلامية السعودية يفتقرون للتجربة وأن المال وحده يضعهم في مواقع عليا، حيث ينصّب الأمراء من يضطلع بدور (الوكيل)، وقد منحت إدارة قنوات فضائية مثل ام بي سي والعربية وغيرها لأشخاص مقرّبين من العائلة المالكة وخصوصاً للجناح السديري الذي يدير الإمبراطورية الاعلامية السعودية.

الهيمنة السعودية على الإعلام العربي عززت قلق المفكرين العرب وقوى التغيير عموماً التي تشعر بأن المواقف والنظرة الرجعية السعودية ستتغلب على النظرة التقدّمية والإصلاحية، حيث استطاعت العائلة المالكة بالمال النفطي أن توقف عجلة التغيير والاصلاح في المملكة، وأن تقنع الإدارة الاميركية وحكومات غربية بالتخلي عن مشروع الدمقرطة عن طريق إبرام صفقات تسلح سخيّة.

تقوم الأمبراطورية الاعلامية السعودية بتوجيه سهامها ضد الدول العربية التي لا تملك إمكانيات إعلامية كالتي يملكها الأمراء مثل سوريا والسودان، حيث تسلّط القنوات الفضائية والمواقع الالكترونية والصحافة المطبوعة حملاتها ضد الحكومات غير المتوافقة مع سياساتها. وقد لحظنا كيف أن تصريحاً في أغسطس الماضي لنائب الرئيس السوري فاروق الشرع بشأن الدور السعودي المشلول في المنطقة قد أدى إلى استنفار الإمبراطورية الإعلامية السعودية التي صعّدت من لهجتها

الخصامية ضد الحكومة السورية، بالرغم من محاولة الأخيرة التخفيف من وطأة تصريحات الشرع، وامتناعها عن التعامل بالمثل مع الاعلام السعودي، الأمر الذي جعل سوريا مادة نقدية بصورة يومية.

لاشك أن قناة (الجزيرة) التي خطفت الأضواء الإعلامية منذ انطلاقتها الاولى قبل أكثر من عقد قد أثارت غضباً سعودياً عارماً، فمثل هذه القناة الفريدة أحالت الإمبراطورية الإعلامية السعودية الى جهاز معطوب، فقد خرجت (الجزيرة) عن المألوف الاعلامي العربي، ما جعلها متميّزة، فحاولت السعودية مراراً إغلاق القناة أو تحييد تأثيرها عبر الضغط على الحكومة القطرية من أجل تبديل خطابها، ولكن المفاجأة أن كبار المسؤولين السعوديين كانوا أنفسهم خاضعين تحت تأثير القناة، حيث كانوا يتابعون برامج (الجزيرة) في مكاتبهم ومجالسهم. وما زالت قناة (الجزيرة) القطرية التي تضعها استطلاعات الرأي في صدارة القنوات الإخبارية العربية من حيث إقبال المشاهدين تمثل أكبر تحد إعلامي للسعودية وكذلك صحيفة القدس العربي اليومية الصادرة في لندن.

وكرد فعل، فتحت قناة (الجزيرة) شهية الأمراء فأطلقوا قناة (العربية) وأرادوا منها أن تكون منافساً إعلامياً يحد من تأثيرات القنوات الفضائية الأخرى المصنّفة بـ (المعادية)، ولكنها أخفقت في احتلال مكانة متميّزة لدى المثقفين العرب، الذين نظروا إليها كقناة رسمية سعودية تبشّر بثقافة تطبيعية، وتحاول تقديم صورة مختلفة عن الإسلام السعودي، فيما يتقلّص فيها هامش النقد للسياسات السعودية والأميركية، وتتصاعد في المقابل وتيرة التعريض بقوى الممانعة الى حد الإسفاف.

وعلى حد قول إعلامي عربي عمل سابقاً في قناة فضائية عربية أن الحرية في أي وسيلة إعلامية سعودية تمثل مفردة مثيرة للجدل، بل ممقوتة، لأنك تعمل في وسيلة يتم الرهان فيها على تقديم بيان معدّ سلفاً. ويضيف: أن الحكومة السعودية لا تحتمل وجهة نظر تخالفها، أو تتعارض معها، وهذا يفسّر قرارها بوضع إمكانيات مالية هائلة من أجل السيطرة على الإعلام العربي بذيوله الدولية. ويعلق إعلامي آخر: إننا نعمل من أجل مرتب شهري فحسب، ولا نكترث بأيديولوجية الدولة السعودية ولا سياساتها، بالرغم من تحفّظنا على هرولتها نحو مشروع التطبيع مع الدولة العبرية، وإذا كان ثمة ما يحملنا على السكوت عن رذائل الحكم في السعودية فهو المرتّب الشهري.

وحيث أصبحت القضايا التي يمقتها الأمراء السعوديون تمثّل هموماً كبرى لغالبية الشعوب العربية، فإنهم يعملون على تحويل الامبراطورية الاعلامية التي يديرونها الى جهاز حمائي، يدرأ عنهم غضب الشعوب العربية، في وقت يتحينون فيه الفرصة للعبور بمشروع سلام يكفل إستقرار الدولة ووحدتها، ويبني نظاماً إقليمياً متماسكاً تشارك فيه دول الاعتدال العربي إضافة الى الدولة العبرية والرعاية الأميركية.

ربما نجحت العائلة المالكة في تحييد وسائل الإعلام الرسمية في أغلب الدول العربية، حيث الرقابة الذاتية والإيحاءات السياسية غير المباشرة تملي عليها تفادي أية أخبار تسيء الى العائلة المالكة. إعلاميون عرب يذكرون كيف أن رسائل غير مباشرة كانت تصل إليهم بعد أخبار أو مقالات تشتمل على رائحة نقد للأمراء السعوديين وخصوصاً تلك المرتبطة بالفساد المالي والأخلاقي.

واقع الحال يقول بأن الإمبراطورية الإعلامية السعودية لم تسوّق العائلة المالكة الى الشارع العربي بشكل جيد، فمازالت النظرة اليها باعتبارها طرفاً مناهضاً لمصالح الشعوب العربية، وأن ما كانت تأمله عبر قنوات فضائية تزوّدها بميزانيات ضخمة لم يثمر في صناعة رأي عام عربي متصالح مع الدولة السعودية. والسبب ببساطة، أن الأمبراطورية الاعلامية لا تنتمي الى الأرض التي نشأت عليها، أو نشأت للتعبير عنها، فهي إمبراطورية على رمال متحركة، وتستخدم خيرات الأرض لإنشاء لوبي إعلامي يغرق الجمهور العربي بثقافة تغريبية تفتقر الى مواد توعوية بل هي عاكس فاشل لكل ماهو غربي، وصادم عنيف لكل ماهو عربي.

إن ما يقال عن أن السعودية سعت خلال السنوات الأخيرة الى بسط نفوذها على وسائل إعلام عربية لمحاولة التصدي للحركات السياسة المعارضة التي تتحدى العائلة المالكة هو صحيح تماماً، وهو نهج إتبعته الأخيرة منذ السبعينيات حيث كانت تقدّم أموالاً لمجلات وصحف لبنانية من أجل إما الصمت عن آثام العائلة المالكة، أو إكالة المديح لسياساتها وأفرادها. أما اليوم وبعد أن شيّدت العائلة المالكة إمبراطورية إعلامية ضخمة فإنها تشكّل - أو هكذا تأمل - إتجاهات الرأي العام العربي والاسلامي. وبحسب إعلامي غربي فإن السعودية تستخدم ثروتها النفطية في بناء إمبراطورية إعلامية تحول دون نقد شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية وتغرق الجمهور العربي بمواد موسيقية وأفلام هوليوود وإسلام مدجّن وبعيد عن السياسة.

الإمبراطورية الإعلامية السعودية لم تسوّق العائلة المالكة جيداً الى الشارع العربي، فمازال الأخير ينظر إليها طرفاً مناهضاً لمصالح العرب

مدير شبكة مركز تلفزيون الشرق الأوسط (إم بي سي) داود الشريان، والذي تقلّب في مناصب واتجاهات سياسية وفكرية متناقضة، دافع عن النفوذ السعودي وقال بأن (السعودية دولة مهمة يجب أن يكون لها وجود في الإعلام ولا يجب أن تترك للآخرين ما نرى ونقرأ). ومن الغريب أن الشريان الذي مارس في سنوات سابقة نقداً غير مباشر للحكومة السعودية على قاعدة تضييق هامش الحريات الاعلامية، وقد أوقف بسبب مقالاته النقدية عن الكتابة مرات عدة، بدأ يميل الى تبرير سياسات السعودية واعتبر النفوذ الإعلامي السعودي بأنه (لعب دوراً في انفتاح العالم العربي وكشف التزييف في بعض الأيديولوجيات مثل القومية العربية واليسار والإسلام السياسي)، في إشارة الى حركات سياسية شعبية ناهضت السياسة الرجعية التي اقتفاها الحكام السعوديون منذ زمن بعيد واعتبروا الحركات التقدّمية في العالم العربي تهديداً جديّاً لنظام حكمهم.

الشريان الذي حمل في سنوات سابقة نزعة ليبرالية والى حد ما إصلاحية، عاد مثل كثيرين الى الصف الإعلامي الرسمي وتقلّد منصبه الحالي كمدير لقناة إم بي سي ضمن خطة الحكومة الهادفة الى إحتواء رجال الإعلام والقلم للإنضمام الى الإمبراطورية الإعلامية السعودية. في وضع شديد التقلّب، يصوغ الشريان رأياً إنقلابياً حول الديمقراطية والأنظمة البرلمانية في تركيا والكويت ومصر ويقول (الديمقراطية يمكن أن تجلب انتهازيين وغيرهم) وهو رأي مقطوع الصلة بالمفهوم والمأمول، وينحبس في الأعراض الجانبية للديمقراطية في دول مازالت تتأهل ديمقراطياً، فيما الإتفاق منعقد على أن تجارب مثل برلمان الكويت عزّزت على الأقل فكرة المحاسبة وساعدت في الحد من الفساد.

لم تغيّر الحكومة السعودية وجهتها الإعلامية وهي ترجمة خالصة لنهجها السياسي، فهي اليوم تدير إمبراطورية إعلامية متطوّرة ولكنها موظفة بصورة شبه كاملة لخدمة أجندة غير وطنية وغير قومية وغير إسلامية. وفيما تبدّلت أولويات الخصوم لدى العائلة المالكة، حيث لم تعد إسرائيل خصماً أو مصدر تهديد لأمنها الوطني والقومي، فقد جاءت دول مثل إيران وسوريا وليبيا وربما العراق في صدارة قائمة الخصوم، وهو ما تعكسه الحملات الإعلامية المضادة فيما لا إشارة الى انتهاكات الدولة العبرية للحقوق الفلسطينية وقتل الأطفال والأبرياء وهدم البيوت وبناء المستوطنات.

وفيما يتم التركيز في الإعلام السعودي على البرنامج النووي الإيراني على قاعدة كبح النفوذ المتزايد لطهران في العالم العربي، فإن تجاهلاً شبه تام للبرنامج النووي الاسرائيلي، ما يعكس نظرة الحكومة السعودية الى الدولة العبرية بوصفها شريكاً في معسكر الإعتدال المناهض لدول وقوى عربية وإسلامية ممانعة.

تجدر الإشارة الى أن جماعات معارضة عبر العالم العربي تتهم السعودية نفسها منذ وقت طويل بعدم استخدام علاقاتها الوطيدة مع واشنطن ومكانتها كبلد حاضن للمقدّسات الإسلامية لدعم معركة الفلسطينيين ضد الاحتلال الاسرائيلي.

رسالة إلى مواطن

الأمير طلال بن عبدالعزيز
(١٣٨١ هـ/ ١٩٦١م)



أخي المواطن:

كان عليّ أن أوجه إليك هذه الرسالة منذ سنوات، ولكني آثرت التريث في أمرها؛ لأن محاولة حثيثة متتابعة كانت تبذل من جانبنا لحمل المسئولين على التعاون في سبيل تقويم نظام الحكم وإصلاح شأن البلاد. وبالرغم مما بذل في ذلك من جهد ومثابرة، فإن **هذه المحاولات قد باءت بالفشل، وتكشفت حقيقة نوايا هؤلاء المسئولين، ومدى إصرارهم على تناسي أصول ديننا الحنيف في الشورى والعدل، وتجاهل سنّة التطور، ومخالفة منطق العصر في حكم الشعوب.**

لذلك كان لا بدّ أن أمدّ **إليك يدي لنعلنها معركة سافرة ضد هذا الجمود والتخلف العنيد**، معركة تتضافر لها جهود المواطنين كافة، ويسهم فيها كل فرد بنصيبه وإمكاناته، ويؤدي واجبه كاملاً نحو مستقبل وطنه وأمته.

لقد ثبت بالعقل والتجربة: أن أبقى النظم على مر الزمن هي تلك التي توائم بين بيئتها الخاصة ومنطق العصر ومقتضيات التطور، وأن أكثر الحكام استقراراً في حياتهم وأبقاهم في قلوب مواطنيهم وفي بطون التاريخ، هم أولئك الذين استطاعوا أن يربطوا أشخاصهم بنظام صالح خليق بالبقاء. وقد كان يمكن ـ في الماضي ـ أن يطول ولو إلى حين عمر نظم لا تتوافر لها هذه المقومات، أو حكم أفراد لم يربطوا أشخاصهم بنظام صالح، ولكن المصير المحتوم ـ عاجلاً اليوم وآجلاً في القديم ـ هو تلاشي تلك الصور من الحكم وزوال هذه الوجوه من الحكام. ولعل من أهم أسباب الفارق الكبير بين الحاضر والماضي في هذا الشأن هو أنه قد زالت تلك الحواجز التي كانت تعزل أجزاء العالم بعضها عن بعض، فتداعت تباعاً بانتشار العلم وبالمخترعات الحديثة وفي مقدمتها الصحافة والإذاعة والتلفزيون وما إليها، وأصبح لا عاصم للحاكم من النقد مهما وسّد له من أسباب القوة والسلطان، وتجاوبت أصداء الحرية والعدل والمساواة حتى أصبحت أنشودة العالم في كل مكان. ولم يعد من المقبول في شيء أن يغمض الإنسان عينيه لينكر هذه الحقائق الناصعة، أو يسد أذنيه ليسكت تلك الأصداء المدوية، **بل إن المجد والخلود لأولئك الحكام الذين يمسكون بحكمة زمام الأمور لينتقلوا بمواطنيهم في رويّة وسلام من منطق الأمس الغابر إلى منطق اليوم والغد الصاعد**، وهم بذلك لا يحصلون على براءة ذمتهم عن ماضي سني حكمهم الشخصي فحسب، بل يملكون زمام المبادرة ويحسنون التعبير الهادئ الرصين عن آلام الشعوب وآمالها، فَتُكْبِرُ الشعوب فيهم ذلك، وتحيطهم بقلوبها، و تخصهم بثقتها وتأييدها. وهنا يتحقق الخلود الأكيد لمن يحالفه التوفيق منهم في اختيار نظام الحكم الصالح.

إننا نعيش عصر الحرية والعدل والمساواة، نعيش عصراً لا مكان فيه لسيد يستبد ومسود يُستعبد وإنما الناس ـ كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام ـ سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأحد على آخر إلا بالتقوى.

ولم يعد مستساغاً ولا مستطاعاً قيام الحكم واستقراره على غير أساس من الشورى والعدل، مصداقاً لقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) (سورة آل عمران: ١٥٩)، (وأمرهم شورى بينهم) (سورة الشورى: ٣٨)، (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (سورة النساء: ٥٨). لقد انبثق نور هذه المعاني السامية في بلادنا، وحمل الرسول الكريم لواءها في ربوعنا، سراجاً منيراً للناس قاطبة، **فما بالنا تخلفنا عن ركب الحكم الشوري، وجانبنا مقومات العدل وضوابطه ومقتضياته، وأصبحت شورى الحكم الديمقراطي تصور عندنا على أنها بدعة أو ضلالة**. لقد حث نبينا على التعلم، فهجرنا العلم وأصبح للأمية في بلادنا رسوخ واستقرار، والعالم يسير في مدارج المعرفة باضطراد حتى بلغ آماداً بعيدة، ودخل عصر الفضاء. ولقد حث ديننا كذلك على البر والتكافل الاجتماعي والزهد في عرض الدنيا، **ولكنا باعدنا الشقة بين الغني والفقير.. انغمس البعض منا في الترف وملاذ الحياة، في حين نزل الأكثرون إلى أدنى مستويات العيش، وذاقوا ذلّ الحاجة ومرارة الحرمان.**

لقد منّ الله على بلادنا بالخير، واختارها مهبطاً للإشعاع الإلهي في العالم، وجعل أمتنا خير أمة أخرجت للناس، كما منّ علينا بمصادر الثروة الطبيعية الهائلة منابع البترول الغنية، **فبددنا كلتا الثروتين الروحية والمادية، فلم نرع حرمات مركزنا الديني وتراثنا الروحي، ثم بددنا ثروتنا المادية فلم نسخرها للخير العام، بل جعلناها وقفاً على فئة مترفة من الناس، وحراماً على سواد الشعب إلا صدقة وإحساناً تُلقى مصادفة واعتباطاً. لقد خالفنا في كل ذلك أحكام ديننا الحنيف، ثم خالفنا شرعة حقوق الإنسان التي أعلنتها الأمم المتحدة، ونحن من أعضائها، فظهرنا أمام العالم وكأننا نعيش في القرون الغابرة، نحمل عقليتها البالية، ونظمها البدائية غير المتطورة.**

إن من يتأمل أوضاعنا يكاد يعتقد **أننا شعب عقيم، وأن أرضنا قد حكم عليها بأن تكون أرض التخلف والجهل**، وإننا لم نخلق لندلي بدلونا في حضارة أو معرفة أو تقدم، وأنه مقضي علينا بالجمود في عالم دائم الحركة سريع التطور. فهل نحن عاجزون حقاً عن مجاراة هذا العصر، وهل عقمت مواهبنا وأجدبت طاقاتنا حتى أصبحنا لا نقدر على أن نفيد أو نستفيد في ركب المدنية أو المعرفة؟

كلا يا أخي.. إن تاريخنا العظيم لشاهد حيّ على أن هذه الأرض المباركة التي اختارها الله مهبطاً للوحي ومبعثاً للنور والهداية، والتي نشرت مع الفتوح الإسلامية شرقاً وغرباً، ألوية الشريعة السمحة والفلسفة

الإسلامية، لن يطفأ نورها أو تضيع رسالتها، ولكنها في حاجة ماسة إلى صحوة فتية وعزيمة قوية، وهمة صادقة تتعرف موطن الداء فتعالجه، وتتلمس أسباب الخلاص فتعمل جاهدة لها، وتضحي بكل غال في سبيلها.

إنه للنهوض ببلادنا من كبوتها وتخلفها، لا بد وأن يشعر كل مواطن فيها بأن له في البلاد ما لسواه، وعليه نحو وطنه ما على غيره، وإن له من الشخصية والكرامة ما يجعله يحس بذاته متفاعلة مع شخصية الدولة، وبكرامته مرتبطة بكرامتها، يسعد بخيرها، ويشقى بأي مكروه يصيبها. **إنه لا شيء يعوق تطورنا نحو الإصلاح السياسي والخير الاجتماعي أصعب مراساً من تلك العقلية البدائية التي تتصور بقاءها رهناً ببقاء الجهل والتبعية، وباستمرار الظلم والبطش، والحرمان.**

كذلك فليس أدعى إلى تعويق التطور من تلك الحيرة الفكرية التي يعانيها شبابنا، حتى لقد تشتت ميولهم يميناً وشمالاً، وذهب بهم القلق الروحي كل مذهب، فتفرق شملهم وضعفت حميتهم وتسرب اليأس إلى الكثيرين منهم وانصرفوا عن العمل والكفاح، بالرغم من حبهم لوطنهم، ورغبتهم في خدمته، **وإنما كان ذلك كله لعدم وجود قيادة مخلصة ترسم معهم برنامجاً وطنياً شاملاً وتنظم صفوفهم وتوحد جهودهم.**

لقد جالت هذه المعاني في ذهني، وأنا أتأمل حال بلادنا الحبيبة، وطال بي تأملها، حتى ملكت على نفسي، ونبض بها قلبي، وملأت كل وجداني.. وكان لا بد وأن أجد متنفساً لهذه الطاقة المتزايدة بين أرجاء فكري، وجنبات قلبي بصفتي مواطناً مؤمناً بمستقبل بلده، وأمته. وبلغ بي السرور مبلغه عندما تبينت **أن هذه الأفكار والمشاعر ذاتها تملأ عقول وقلوب نفر من إخوانك المواطنين من آل سعود وترددها قلوب أبناء الشعب وتترقب اللحظة التي تستطيع الجهر بها والعمل لها.** فتذاكرنا الأمر في ضوء واقع الحال عندنا ومعترك التيارات في عالمنا وتطور الأحداث من حولنا، وعلى مقربة من ديارنا، **وانتهى بنا المطاف إلى أن بيت الداء إنما يكمن في نظام الحكم عندنا، وفي الأساليب العتيقة التي لا تزال تهيمن على مجتمعنا**، ومن ثم آمنا بأن علينا واجباً محتوماً نحو وطننا العزيز، هو أن نعمل على وصل ما انقطع بيننا وبين تراثنا الإسلامي في الشورى والعدل، وأن نفيد مما اهتدى إليه الفكر الإنساني بصدد نظم الحكم في العصر الحديث. **ولتحقيق ذلك آثرنا السبل السلمية، وتخيرنا أقربها إلى التفاهم مع السلطة الحاكمة.**

وقد تبينا أن أول خطوة يجب اتخاذها في هذا السبيل هي إعداد مشروع نظام أساسي لبلدنا، يرسي علاقة الحاكم بالمحكوم على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، نتقدم به عند إعداده إلى المسئولين، حتى إذا ما لاقى قبولاً لديهم، كان ذلك نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخ شعبنا. ولقد تم إعداد هذا المشروع خلال عامي ١٣٧٨ و١٣٧٩هـ (١٩٥٩ و١٩٦٠م) ثم تقدمنا به إلى المسئولين. وقد جاء ذكر هذا المشروع في بيان الحكومة الذي أعلن باسم الملك سنة ١٣٨٠هـ (١٩٦١م) حيث قال: (.. إن تأليف هذه الوزارة ما هو إلا خطوة أولى، تتبعها بإذن الله خطوات تحقق ما نصبو إليه من رفاهية شعبنا، والأخذ بيده، والتعاون معه في إدارة الشئون العامة للبلاد طبقاً لتعاليم ديننا وعملاً بتقاليدنا، وسنسعى لوضع نظام أساسي يحدد اختصاصات الجماعات والأفراد، مبيناً حقوقهم وواجباتهم، وذلك طبقاً لما نص عليه ديننا الحنيف وسنة نبينا الكريم). ولقد قام نظام الحكم الذي تضمنه المشروع المنوه عنه على عدة أصول كان الإسلام سبَّاقاً إلى تقريرها ورفع لوائها، وهي:

١ – **يعلو التنظيم الأساسي إرادة الحاكمين، وهو لا يكون كذلك إلا إذا جعل أعلى مستوى منهم.** ومنطق ذلك في الحياة الديمقراطية هو أن يحترم الحكام جميعاً هذا النظام الأعلى. وهذه هي الحكمة الأصلية في وجود النظم الأساسية في مختلف الدول.

٢ – إن نظاماً أساسياً يوضع لبلادنا مشرق الإسلام ومنارته، لا بد أن يعتمد على أحكام هذا الدين الحنيف الذي لا يأبى الإفادة من مستحدثات الفكر في نظام الحكم، بل يستحسن الأخذ بكل ما فيه صلاح الأمة وتقدمها، ولذلك حرصنا على أن يجيئ النظام الأساسي المتقرح نظاماً إسلامياً جوهراً وصياغة.

٣ – وللعروبة مكانها في هذا النظام الأساسي، باعتبار شعبنا جزءاً من الأمة العربية وبلادنا جزءاً من الوطن العربي الكبير الذي يكافح من أجل تحرره ووحدته المحتومة.

٤ – ولقد كان للإسلام فضل السبق في توكيد حقوق الفرد، ولم يقف منها عند حد الحق السياسي في الحكم باسم الشورى، وإنما جاوز ذلك إلى إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حتى غدا البرُّ فيه شريعةً أكثر من ثلاثة عشر قرناً خلت قبل أن يظهر في المجتمعات الأخرى مِنَّةً وعطاءً. ولذلك حق للمذكرة الشارحة للنظام الأساسي أن تقول: إنه (يقيم قواعد مجتمع صالح يعيش الجميع في ظله سواسية أحراراً، ينعمون بالأمن والطمأنينة والتضافر الاجتماعي ويؤمنهم من عوادي الخوف والعوز والجهل والمرض، بإقامة نظام اجتماعي واقتصادي صالح، يحقق العدالة الاجتماعية ويتيح لكل مواطن أن ينعم بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **أسوة بما ينعم به من حقوق سياسية، ويهيئ للمواطنين فرصاً متكافئة في خيرات بلادهم**. ونذكر على سبيل المثال ما تضمنه المشروع من حقوق اجتماعية واقتصادية وكفالته للأسرة والتعليم، والآداب والعلوم والفنون وللصحة العامة، وتكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية وعنايته بتيسير مستوى لائق في المعيشة للمواطنين، **وضمانات الحرية والمساواة، وحق التقاضي، وحق تكوين الجمعيات والنقابات.**

٥ – وأيضاً عُنِيَ النظامُ الأساسيُ بوضع الأحكام الخاصة بالحقوق والواجبات العامة فحظر المصادرة العامة للأموال وألا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي. وكذلك نص على أن حرية الفرد مصونة وأنه لا يجوز وقف أحد أو حبسه أو تحديد إقامته إلا في حدود النظام. **وإنه لا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود النظام، كما لا يجوز إبعاد المواطن أو منعه من العودة إلى الوطن، وكذلك لا جريمة ولا عقاب إلا بناء على حكم قضائي أو نص في النظام.** وأيضاً نص على أن كل إنسان بريء إلى أن تثبت إدانته في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية، للدفاع عن نفسه، مع حظر إيذاء المتهم جثمانياً أو معنوياً وأن العقوبة شخصية، ولا تزر وازرة وزر أخرى. وأكد النظام حرصه على حرمة المساكن، فمنع دخولها بغير إذن أهلها، إلا في حدود الشريعة ووفقاً للنظام.

٦ – ولقد تبين بوضوح أن نظام الحكم لا يكمل بتنظيم الحكومة المركزية في معزل عن نظام الحكم المحلي، ولذلك أعددنا مشروع نظام للمقاطعات والبلديات.. وقد استدعى ذلك إدخال بعض التعديلات على مشروع النظام الأساسي بخصوص تكوين المجلس الوطني. **فقد تبين أنه من الأفضل إذا ما أنشئت مجالس مقاطعات منتخبة، أن تتولى هذه المجالس اختيار أعضاء المجلس الوطني من بين أعضائها المنتخبين، حتى لا يفاجأ الشعب في مطلع تجربته الديمقراطية بالعديد من الانتخابات على مستويات مختلفة، كما لا يخفى أن الانتخابات بهذه الصورة أكثر حفاظاً على سلامة الاختيار وجودته وأكفل للهدوء السياسي ولمقتضيات ظروف البلاد الراهنة.** وقد نص مشروع نظام المقاطعات على أن تتولى عملية فحص الترشيحات واعتمادها قبل الانتخاب هيئة من عشرة أعضاء يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات. وقد وضعنا النص على هذه الهيئة رغبة منا في تيسير قبول المسئولين فكرة الانتخاب الشعبي، وباعتبار هذا القيد إجراءً مؤقتاً يزول بزوال دواعيه.

٧ – ويقوم نظام الحكم في المشروع المقترح على أساس المواءمة بين الأصول البرلمانية وواقع ظروف الحكم عندنا؛ فنص المشروع على حصر المسئولية والتبعة السياسية في رئيس مجلس الوزراء والوزراء الممارسين للسلطة الفعلية. وقد فصل المشروع أحكام هذه المسئولية على نحو يكفل تحقيق الاستقرار الوزاري اللازم لحسن سير أداء الحكم. وهذا ما أملته الأوضاع الراهنة في البلاد إلى أن يتطور وضع رئيس الدولة فيها، تطوراً يدخل عليه من الطابع الشعبي ما يسمح بتعديل مهمته وزيادة صلاحياته.

٨ – وقد نص المشروع على أن يكون ثلث أعضاء المجلس الوطني بالتعيين مستهدياً في ذلك بما درجت عليه دول عديدة من تعيين بعض أعضاء المجلس الأعلى (كمجلس الشيوخ) ومستهدفاً الاستعانة ببعض الكفايات التي قد لا تتحقق لها العضوية بطريق الانتخاب. هذا بالإضافة إلى كون المرحلة التي يواجهها المشروع، مرحلة انتقالية يمارس فيها الشعب لأول مرة الحكم الديموقراطي النيابي.

٩ – وسجل النظام بالتفصيل الكافي ضوابط العمل البرلماني ومن ذلك أن عضو المجلس الوطني حر فيما يبديه من الآراء والأفكار في المجلس أو لجانه في حدود هذا النظام الأساسي ولائحة المجلس الداخلية، وإنه لا تجوز مؤاخذته عن ذلك. وحرص النظام على إيجاد الضمانات اللازمة لعضو المجلس الوطني فيما يبديه من آراء وأفكار، فمنع في غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جنائي آخر إلا بإذن المجلس، وأكد كذلك أن عضو المجلس الوطني يمثل الصالح العام وحده، ومنعاً من إساءة استعمال هذه الضمانة نص المشروع على جواز محاكمة العضو من أجل ما يقع منه في المجلس ولجانه من القذف في الدين أو الحياة العائلية أو الخاصة لأي شخص كان.

١٠– وقد عُنِيَ النظام الأساسي عناية خاصة بدعاماته؛ فنص على أن القضاة يحكمون بين الناس بالقسط، ويؤدون الأمانة بوحي من ضمائرهم، وإنه لا سلطان عليهم في قضائهم. وأكد كذلك على أن للقضاء استقلاله التام، كما منع من أية سلطة من التدخل في سير العدالة. وقد حرص النظام على منع الجمع بين وظيفة القضاء وأية وظيفة أخرى، وأيضاً أكد النظام الأساسي أنه لا يجوز منع أحد من مراجعة المحاكم، وألا يجبر على مراجعة محكمة غير المختصة بقضيته.

إن هذا النظام الأساسي الذي أوجزت لك أسسه العامة، كان كفيلاً بأن ينقل بلادنا إلى عهد جديد ملؤه الخير والرفاهية لهذا الوطن العزيز الذي نعتز به، وبأنه سيأخذ بعون الله مكانه الكريم بين شعوب الأرض قاطبة. **على أننا في هذا النظام الأساسي قد وضعنا صورة الحكم الملائمة في تقديرنا وقت إعداده وتقديمه وهي صورة لا مندوحة من تطورها مع تطور الأحداث المتعاقبة وتبعاً لتقدم الوعي السياسي والخبرة الديمقراطية في البلاد.**

لقد فشلت كل هذه المحاولات، إذ اصطدمت بإصرار المسئولين على بقاء الأوضاع البالية واستمرار النظم البدائية القائمة. ولقد تبين بوضوح أنهم عندما تظاهروا حيناً بتقبل فكرة الإصلاح وأعلنوها على الملأ في بيان الحكومة، لم يكونوا صادقين في قولهم، أو جادين في وعودهم، بل أرادوا مجرد المراوغة وكسب الوقت. ولكي تحيط بتفاصيل النظام الأساسي، ونظام المقاطعات المذكورين، وتلمس مدى ما فيهما من علاج لمساوئ الأوضاع الراهنة في بلادنا: أرفق بهذه الرسالة النص الكامل لكل من المشروعين.

لا أود أن أكتفي بالحديث عن النظام الأساسي للحكم وإنما أريد أن أصارحك بطائفة من أفكاري وخواطري التي أؤمن أنها تتجاوب مع أفكارك وخواطرك، أقدمها إليك؛ لعلك تضيف إليها بتأملاتك وملاحظاتك جديداً ينير أمامنا السبيل ويمكننا من تحقيق ما نرجوه من إصلاح لشئوننا ورفعة لأمتنا.

إني أرى ضرورة أخذ رأي الشعب في أي نظام للحكم يستحدث عندنا، وذلك بعد عشر سنوات من تطبيقه: لأن أي نظام نأخذ به لا بد أنه متأثر بالظروف السائدة عند وضعه وبما تستلزمه مقتضيات الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها، كما يوجب هذه المراجعة كون هذه المدة تمثل أول عهد البلاد بالحياة الديمقراطية، فلا مندوحة من أن نفيد من النتائج التي تستخلص منها خلال تلك المدة، وخاصة لما لا بد أن يصاحبها من تطور جذري في الوعي السياسي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي. وبذلك تتاح الفرصة في أعقاب تلك الحقبة لإعادة النظر في نظام الحكم وتطويره تطويراً يساير منطق الزمن ويجنب البلاد مخاطر الهزات السياسية العنيفة.

إن أعباء الحكم لم تعد من شأن الحاكم وحده، بل أصبح من الضروري – خاصة بعد أن تضخمت تلك الأعباء في الدولة الحديثة أن يشارك المواطنون في توجيه الحكم ورقابته، وليس فقط في اختيار الحكام. ولا يمكن أن تأخذ هذه الرقابة مكانها الصحيح دون كفالة الحريات العامة، وفي مقدمتها الحرية الشخصية، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات، والتنظيم النقابي والمهني، وكفالة سرية المراسلات على اختلاف أنواعها. فبغير هذه الحريات السياسية وما سبق ذكره من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، تظل النظم الحرة حبراً على ورق، ويأخذ الحكم الديمقراطي اسم الديمقراطية دون جوهرها: لذلك أؤمن بأن علينا أن نبذل غاية الجهد لإرساء نظام الحكم على أساس متين من الحقوق والحريات العامة ومن التوعية الوطنية والنضج السياسي.

وكذلك فإن حرمة القانون رهن بمساواة الناس في كافة أحكامه، فإذا امتاز أناس على آخرين في ذلك الشأن، فتغاضت السلطات عن مخالفتهم للقانون مراعاة لجاههم أو خلافه في حين أجبر من عداهم على التزام حكم القانون، كان في هذه التفرقة ظلم لا ترضاه الشريعة ولا القانون. وقد جاء في الحديث الشريف (إنما أهلك من كان قبلكم، إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

لقد ابتُليت بلادنا بفئة من المنافقين المتزلفين الذين ابتغوا عرض الحياة الدنيا ثمناً بخساً لتحريف الكلم عن مواضعه.. فلقد أفتوا بالطاعة المطلقة لولي الأمر تفسيراً للآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (سورة النساء: ٥٩). ونسوا أن هذه الطاعة مشروطة في الإسلام بألا تكون في معصية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، كما قال: (لا طاعة في معصية) وقال أيضاً: (فإذا أمرتم بمعصية فلا سمع ولا طاعة). **فطاعة ولي الأمر مشروطة وليست مطلقة،** وهذا ما تضمنه كتاب الله وأكدته سنة نبيه والتزمه السلف.. فأصبح هذا المفهوم الصحيح للطاعة ركناً ركيناً – في تنظيم الإسلام – للعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

لقد تناسى هؤلاء، وتناسى الحكام الذين ارتضوا هذا الانحراف، وشجعوا عليه واستغلوه، إن الله سبحانه وتعالى يقول: (قالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) (الأحزاب:٦٧) ولقد قال الرسول الكريم للأعرابي الذي أخذ بهيبته وهو يحدثه: (هوّن عليك، فلستُ بملِك ولا جبار وإنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة). ولست أدري كيف يريد أولئك أن يسدلوا الستار على ما خلفه السلف من تقاليد وأصول رائعة في هذا الشأن. فلقد رددت الأجيال كلمة أبي بكر الصديق عقب مبايعته خليفة لرسول الله (أيها الناس، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني، أطيعوني ما أطعت

الله فيكم فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم). كما قال: (قد علمتم إنه كان من عهد رسول الله إليكم المشورة فيما لم يمض فيه أمر من نبيكم ولا نزل به الكتاب عليكم، وأن الله لن يجمعكم على ضلالة، وإني أشير عليكم وإنما أنا رجل منكم، تنظرون فيما أشرته عليكم وفيما أشرتم به، فتجمعون على أرشد ذلك، فإن الله يوفقكم). كذلك قال عمر بن الخطاب: (من رأى منكم فيَّ إعوجاجاً فليقوّمه). فأجاب رجل من عامة الشعب: (والله لو رأينا فيك إعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا) فرد عمر قائلاً: (الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم إعوجاج عمر بسيفه).

هذه هي حدود الطاعة التي تجب لولي الأمر: أما إن عصى الله وظلم عباده وخالف شريعته، انقلب واجب الناس من الطاعة إلى المقاومة، ووجبت مجابهته بكلمة الحق. فالحاكم في الإسلام لا يستمد سلطته من تفويض إلهي وإنما يأخذ الولاية من الجماعة بالمبايعة، ويعمل بالمشورة ويحكم بالعدل، وتبعة الانحراف عن ذلك لا تقع على الحاكم وحده، بل يشاركه المواطنون المسئولية مصداقاً لقوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) (سورة الأنفال: ٢٥).

ولقد جاء في الحديث الشريف (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) كما قال عليه السلام: (من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسوله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، فإن على الله أن يدخله مدخله). كما قال: (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر).

كذلك قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده، أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب). **إنها لجريمة في حق الإسلام كذلك، وتجن على ديننا الحنيف، أن يعمل هؤلاء القوم على المباعدة بين ديننا وما جاء به من أصول قويمة وتعاليم رائعة في تحديد علاقة الوالي بالرعية وأن يجدوا من الحكام تشجيعاً على الانحراف في فهم الدين وتعاليمه، وميلاً إلى استغلال هذا الانحراف والاستزادة منه غير عابئين بما يرتكبونه في سبيل ذلك من إظهار ديننا الحنيف، وكأنه دين الحكم الاستبدادي، والخضوع المطلق**، وهو من ذلك براء؛ فإنه دين البيعة والشورى والعدل. **كذلك يحاول هذا النفر من الناس أن يجعلوا الوراثة المطلقة أساس الولاية العامة كتقليد من تقاليدنا، وذلك دون الاعتراف للرعية بأي نصيب في اختيار الوالي، أو في رقابته طوال مدة حكمه.** يزعمون ذلك متجاهلين أن الإسلام إنما يقيم الولاية على أساس البيعة، حتى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد ترك أمر الخلافة للأمة من بعده، ومن هنا كانت البيعة أصيلة في الإسلام، وهي ليست إلا صورة لما يسمى في العصر الحديث الانتخاب أو الاستفتاء. **أما الوراثة المطلقة التي تتم في معزل تام عن الشعب فبدعة لا تستند إلى الدين، ولا تتفق ومنطق العصر الحديث.**

واعتقادي أن رئيس الدولة - ولو كان وارثاً - ينبغي أن يستند إلى بيعة من الشعب.. أي أن يُستفتى الشعب في أمره قبل توليه الحكم، حتى لا يلي أمر الناس إلا من يثقون في صلاحيته. كما يجب أن ينظم أسلوب محكم لضمان إشراف الشعب على الحاكم ومعاونيه بصفة مستمرة، وأن تصل هذه الرقابة إلى حد تمكين الشعب من التخلص من الفساد والمفسدين، ولو كانوا في أعلى مناصب الدولة ومناط السلطان. ويتحتم أن توضع الضوابط الكفيلة بحسن قيام الأمة بهذا الدور الضروري في الاختيار والرقابة، وبحيث يؤمن لها بصفة دورية تجديد ثقتها بولي الأمر. إنني أوقن بالأهمية الخاصة للدور الذي يقوم به رئيس الدولة في البلاد الحديثة أو المتخلفة، وبلادنا في مسيس الحاجة إلى ذلك. ولكنني أريد أن **يستند رئيس الدولة في هذا إلى الإرادة الشعبية في المقام الأول ولو كان للوراثة في توليته نصيب.**

إن من أوجب واجباتنا: المبادرة إلى إقامة اقتصادنا الوطني على أسس متينة وطيدة الأركان. واقتصادنا الراهن ضعيف البنيان، واهن الأساس، حتى ليتهدد ذلك مجتمعنا وكياننا ذاته بأخطار كبيرة، فمن جهة، يعجز هذا الاقتصاد عن توفير مستوى مناسب من العيش للمواطنين، وآية ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد في بلادنا عنه في البلاد المتقدمة، بل إن ذلك المتوسط لا بد وأن ينزل مستقبلاً عن هذا الحد، بسبب تزايد عدد السكان وبقاء مجموع الدخل القومي جامداً لا ينمو بنفس المعدل.

ويزيد في خطورة الأمر بالطبع أن يأتي الجزء الأكبر من هذا الدخل من عائدات البترول، وهي مهما قيل في شأنها، فإنها تتوقف على ظروف العرض والطلب الدوليين، مما لا سلطان لنا عليه. وكذلك، فإن هذه العائدات عرضة للتوقف وقت الحرب، كما إنها قابلة للتناقص، ومصيرها إلى النضوب يوما ما، وليس في استطاعتنا أن نغفل هذه الحقيقة الواضحة بحجة أن يوم نضوب البترول يوم بعيد، فإن من واجب الدول كي تحفظ كيانها وتدعمه، ألا تكون قصيرة النظر، بل إن عليها أن تتدبر أمر غدها، كما تهتم بيومها؛ إذ يجب أن يبني كل جيل لمن يأتي بعده.

على أن الأمر لا يقف عند صغر حجم دخلنا القومي نسبياً، **بل يجاوزه إلى سوء توزيع هذا الدخل بين المواطنين، وهو ما يعتبر وصمة كبيرة في نظامنا الاقتصادي.. فمن المعلوم أن قلة ضئيلة تتمتع بجل ذلك الدخل، بينما تعاني أغلبية الشعب: الفقر والحاجة.**

ولا أظنك أيها المواطن تحسب أن الحياة الرغيدة التي ينعم بها القليل من الناس على حسابك هي وقف على هذه القلة بدعوى أن العناية الإلهية قد خصتهم بما كانوا يزعمون. ويقولون إننا نعيش في ظل نظام اقتصادي حر يسمح للفرد بأن يثري ما استطاع وبأن يفعل ما يشاء بكل حرية، ولكن الحرية لا تعني أن يجوع الشعب ليستأثر نفر من الكسالى بكل خيراته.. ففي الدول الرأسمالية ذاتها نرى أن كثيراً من طلاب الثراء يعملون بنشاط ودأب، أما في بلادنا، فإن معظم الأغنياء لا يقومون بأعمال تتناسب وضخامة ثرواتهم؛ ذلك لأن نظامنا عجيب غريب إلى درجة تبرأ منها الرأسمالية ذاتها. والإسلام لا يرتضي هذا النوع من الغنى، بل يحث على الكسب على أساس من العمل، كما يقر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، تاركاً للأفراد مجال التنافس على صعيد الإيمان والعلم والعمل. وثمة مبادئ تبدو اليوم تقدمية حديثة، فإذا رجعنا إلى الإسلام وجدناها تدخل في صميم أصوله وأحكامه.

إن مبدأ تكافؤ الفرص قد بات اليوم أساساً لعدالة التوزيع في الدول المتطورة، فما بالنا ننسى ذلك المبدأ، فندع الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، ونحن الذين عرفت أمتنا وبلادنا حقيقة العدالة في التوزيع قبل غيرها من الأمم. إن تحقيق هذه العدالة وتكافؤ الفرص في المجالات المختلفة هو الكفيل بالإفادة من جميع الطاقات البشرية الكامنة في الأمة، **كما أنه الضمان اللازم لتطور مجتمعنا تطوراً سليماً وعدم تعرضه لهزات اجتماعية لا يدرك مداها**، بل إن عدالة التوزيع هذه ضرورية لنمائنا الاقتصادي ذاته، فهي التي تسمح بتوافر القوة الشرائية في يد المحرومين منها فيتمكنون بذلك من استيعاب جانب من إنتاجنا القومي عند ازدهاره فتتسع بذلك أسواقنا الداخلية، ويزداد اعتمادنا على أنفسنا. كما أن في عدالة التوزيع ما يمكن بمرور الزمن من زيادة حجم المدخرات والاستثمارات في بلادنا، ويؤدي ذلك أيضاً إلى ذات النتيجة السابقة، وهي نمو الإنتاج والاقتصاد الوطني في مجموعه. إن الأمر يستلزم علاج هذه الحالة الاقتصادية السيئة حتى ننقذ البلاد من هاوية التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تردت فيها، ونضمن لكل مواطن نصيبه العادل في ثروتنا ودخلنا القوميين.

وجوه حجازية

مختار السمرقندي
١٣١٦-١٣٦٧هـ

مختار بن عثمان مخدوم السمرقندي البخاري المكي الحنفي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، واعتنى به والده فوجّهه الى الشيخ عبدالله قاري، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، وصلى به التراويح في باب الزيادة من المسجد الحرام. وتلقى عليه بعض المتون وحفظها. ثم التحق بالمدرسة الصولتية فاهتم بطلب العلم، فقرأ النحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والحديث والتفسير والفقه الحنفي وأصوله وغير ذلك. واعتنى في النحو والصرف فأخذهما عن الشيخ محمود زهدي الفطاني والشيخ علي أكبر المشهور بملا علي أصغر. وبعد تخرجه من المدرسة، درّس فيها الفقه الحنفي والنحو والصرف وتخرج به جمع من طلاب العلم في هذه الفنون، واشتغل بالحديث ومصطلحه، فلازم محدّث الحرمين الشريفين الشيخ عمر حمدان المحرسي ملازمة تامة، وختم عليه كثيراً من كتب الحديث، وتردد إليه في المدينة المنورة مرات عديدة، وأجاز له إجازة عامة، وأجازه عدد من العلماء الواردين الى مكة والمدينة المنورة، منهم: عبدالحي الكتاني في المسجد الحرام، والشيخ محمود بن رشيد العطار الدمشقي، وغيرهما. ومن المدينة المنورة أجازه الشيخ محمد عبدالباقي اللكتوني، والشيخ عبدالقادر الشلبي، والسيد زكي البرزنجي، والسيد علي بن علي الحبشي، وغيرهم. روى عنه الشيخ عيسى الفاداني ولازمه مدة، والشيخ زكريا بن بيلا. توفي بمكة المكرمة. له: الدروس النحوية والتعاريف البيانية على طريقة السؤال والجواب، والفوائد التعريفية(١).

هاشم شطا
١٣٠٢-١٣٨٠هـ

هو هاشم بن عبدالله بن عمر بن محمد بن محمود شطا المالكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم، ومجموعة من المتون في النحو والفقه، وعرض ما حفظه من المتون على مشايخ عصره، ثم اجتهد في طلب العلم على كبار علماء مكة المكرمة، فقرأ على السيد أحمد بن أبي بكر شطا وبه تخرج، وعلى السيد محمد سعيد بابصيل، والشيخ عمر باجنيد، والسيد حسين بن محمد الحبشي، والشيخ جمال المالكي وغيرهم، فأجازوه، وتصدر للتدريس بالمدرسة الصولتية سنوات عديدة بالإضافة الى الدروس التي كان يلقيها في المسجد الحرام، وكان عالماً فقيهاً متواضعاً. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

علي بن محمد السنوسي
١٣١٥-١٣٦٣هـ

ولد بمكة المكرمة، ونشأ في مدينة جازان في جنوب الحجاز، وتلقى تعليمه في زبيد والمراوغة من بلاد اليمن، إذ رحل إليها مهاجراً للدراسة والتعلم، ثم عاد الى جازن واستقر مقامه بها، فكان من أحد رجال الدولة في العهد الإدريسي في جازان قبل أن يقضى على ذلك العهد على يد آل سعود، وقد تولى في جازان مناصب القضاء، وبقي قاضياً لجازان بعد احتلالها من قبل السعوديين حتى وفاته عام ١٣٥٤هـ. كان أديباً شاعراً من الشعراء المخضرمين. توفي رحمه الله في جازان(٣).

(١) ابو سليمان، محمد سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٥٣٩. وكذلك الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٤٦٥.
(٢) ابو سليمان، محمد سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٥٦٥. وكذلك الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٤٩٢.
(٣) الساسي، عمر الطيب، الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ٣٦. شيخ، بكري أمين، الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ٣٧٨.

مقالان ممنوعان

خدعونا فقالوا!

(كان يفترض أن ينشر في جريدة المدينة في زاوية الكاتب د. عبدالله الطاير - التفكير بصوت مسموع - يوم ٨/٢٥ الماضي ولكن الرقابة رفضته). النص:

عندنا أكبر مطار، وأضخم أسطول جوي، وأنظف مرافق، وأوسع وأرتب شوارع، وأحدث مبان. الأمن والإيمان يرفرف علينا، فنحن (مجتمع ملائكي) أكثر منه إنساني. كلنا طبّلنا، وكلنا سنطبل لأي منتج وطني، فلقد كان النقد وما زال قدحا في المواطنة، ونكراننا لما تحقق من معجزات. كنا ومازلنا نقف أمام المسؤول وفرائصنا ترتعد من الخوف، نتكلم معه همساً وإن علا ضجيجه، نتبسم له وإن تجهم في وجوهنا، نلين له جانب الحديث وإن أغلظ علينا، إذا صفعنا بعبارة جارحة قلنا له أحسنت، فأنت المسؤول وترى ما لا نرى، وإن رأينا مواطنا (مشاغبا) اعتذرنا بكل عبارات الاستجداء نيابة عنه، فهو جاهل لا يحترم المسؤولين! فأدمن الموظفون استضعاف هذا المواطن الصالح الذي (يدربي) رأسه مهرولا بين موظف وآخر. واستنبتنا تقليد (المعاريض) بما فيها من عبارات الرجاء والاستعطاف، فتحولنا إلى قطعان من الناس تجيد التقليد وتتوحش من الإبداع خشية أن يكون ضربا من الابتداع.

وفجأة اكتشفنا أن الكثير من إنجازاتنا لم تكن سوى سراب بقيعة. وفشلت إدارات التخطيط لأنها لم تجد من يتحداها في خططها ويختبر مصداقيتها وصلاحيتها للمستقبل، وفشلت أجهزتنا الرقابية عندما تعطلت عملياتها وترهلت إجراءاتها، فتفشى الفساد وأصبح جزءا من الخصوصية. تجاوزنا العالم من حولنا ونحن مازلنا نتحدث عن إنجازات أسطورية، هي في الواقع بقايا من الماضي نذرف عليها دموع الذكريات. شوارعنا ضاقت بسياراتنا لأن الذي خطط لشوارعنا لم يكن يعرف شيئا اسمه المستقبل، وتحولت الأنظمة البيروقراطية إلى نصوص شرعية غير قابلة للتغير أو التأويل. وامتزج الدين بالعادات والتقاليد، فضاق هامش الاختيار، وانطفأ التنوع، وتضخم الممنوع إلى درجة صادرت حريات الناس التي كفلها الدين قبل صهره في بوتقة الخصوصية.

واكتشفنا أن مطاراتنا عاجزة عن المنافسة، وأن طائراتنا متخلفة مقارنة بغيرها، وأن أنظمتنا بالية، وأن جرأتنا في تطبيق النظام قد نال منها الوهن ما نال، فتفشت الجرائم وتنوعت، وتقنن (النصب)، وسمي (النصابون) بأسماء استثمارية، من شركات توظيف الأموال، إلى هوامير الأسهم الذين مارسوا أكبر سرقة في تاريخ البشرية، إلى شركات العقارات الوهمية، يسرقون قوت المواطن ومدخراته، يحلقون به في فضاءات الأحلام، وفجأة يكتشف الحقيقة ثم لا يجد له نصيرا، فيكون هو الخاسر والملوم.

نقف أمام نقاط التفتيش على الطرقات وفي المطارات نتصبب عرقا، مع أننا والله أبرياء، لكننا نخشى تقلب المزاج. ونصطف مؤدبين أمام كاونترات الخدمة والموظف يغازل بجواله والواسطات تتساقط عليه من كل جانب. تخرج من بلدك حزينا بسبب سوء التوديع، وتعود إليه منكسرا بسبب سوء الاستقبال، وكيف لمواطن هذا حاله أن يقود التنمية أو أن يسهم في البناء.

جامعاتنا تحولت إلى مدارس ثانوية أو هي أدنى، لأن الأمور وليت إلى غير أهلها وفقا لمتلازمة: مَن يعرفُ مَن؟ ومَن يخدمُ مَن؟ ومن يصاهرُ من؟ وغلبت الثقة وغابت الكفاءة عن المناصب، فعقم النظام الإداري عن تطوير نفسه أو المحافظة على حد أدنى من الكفاءة. لدينا كل شيء على الورق جميل ومبهر، لكنه في الواقع معضلة. ولدينا كل شيء ممكن بالواسطة، وبدونها يكتوي الناس بنيران الحاجة. ولدينا نوايا للإصلاح، ولكنها توأد بسهولة والمجالس البلدية خير مثال.

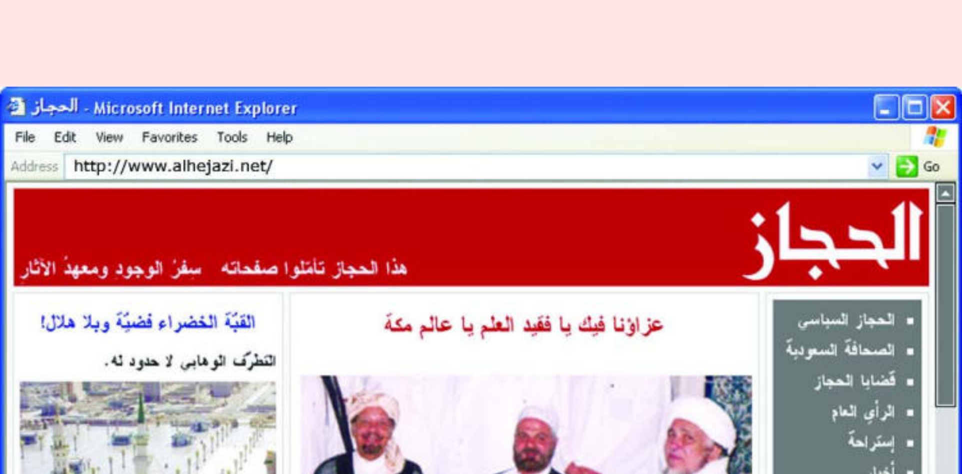
لا أريد منزلا، فقد تبت عن هذا الحلم، ولا أريد أن أسدد ديوني فقد تأقلمت على هم الليل وذل النهار، أريد فقط مؤسسات تصون كرامتي وتحترم آدميتي. تلك صرخة يقولها الكثيرون، فهل تجد من يحولها إلى نظام قابل للتطبيق.

لحس وزير النفط!

(مقال لصالح الشيحي في الشهر الماضي، نشر في الوطن ولكن عوقب بالمنع لبضعة أيام)

هناك حب لمصلحة، وهناك حب لقرابة، وهناك حب لله.. أنا أحب معالي وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي، لله وبالله.. الحب لله هو أعلى أنواع الحب. ولكون المثل يقول (إذا صار حبيبك عسل لا تلحسه كله)، فأنا أعمد إلى (لحس) معاليه بين فترة وأخرى (لحسات) خفيفة. اليوم سنلحس معاليه قليلاً .. قلت لك يا وزير - بحق الإله - لا تخبرونا عندما تكتشفون حقولا جديدة للزيت والغاز. قرأت قبل فترة إعلان معاليك عن اكتشاف حقل جديد للزيت العربي الخفيف الممتاز في المنطقة الوسطى.. وكيف أن الغاز أيضاً تدفق من البئر نفسها بمعدل ٣ ملايين قدم مكعبة قياسية يومياً.. وكيف أن معاليكم قد توقع أن تتحقق معدلات إنتاج أعلى تحت ظروف الإنتاج الاعتيادية.

- اسمع مني فأنا أحبك يا وزير لا لمنفعة أرجوها: ضربت لك مثلاً مرتين، قلت لك إن الناس يستسقون الله بغية المطر، ويفرحون بهطوله وبأخباره، فقط لأنهم متيقنون أن ذلك سيعود عليهم بالنفع.. لكن طالما أن تلك الاكتشافات البترولية لا تنعكس على حياة الناس بشكل إيجابي وطالما أن كل شيء في البلد في ارتفاع محموم فإن حديثكم هذا عن اكتشافاتكم ماله داعي من أصله. صدقني - صاحب المعالي - أنت كمن يتحدث على مسمع مجموعة من الجياع عن امتلاكه في ثلاجة منزله أصنافاً شهيّة من الطعام مما لذ وطاب.. يسيل لعابهم على لا شيء. الطريف أن بقية الخبر تقول: (يقدر الاحتياطي المثبت للمملكة حالياً بنحو ٢٦١ مليار برميل. ولدى المملكة طاقة إنتاجية تتجاوز ١١.٥ مليون برميل يومياً). أعلم أنك لا تملك قرار تخفيض الأسعار، لكن بيدك أن تحجم عن ذكر اكتشافاتكم العظيمة تلك، احتراما لمشاعر الفقراء والمحتاجين والعاطلين.. تلك التي لا ينالهم منها سوى لعابهم الهادر.



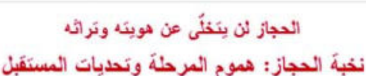
- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.



الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد







My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



أزياء حجازية: الشرعة، لباس تتزيّن به عرائس الحجاز